
من الشرق والغرب
نافذة على الفكر العالمي الحر
التنمية الاقتصادية
بقلم : ميير بالدوين
06060606

إهداءات ٢٠٠١

د. محمــــود ديـــــاب

جراح بالمستشفى الملكي المصري

التنمية الاقتصادية

بقلم

ميير بالدوين

ترجمة

جرانت اسكندر

مراجعة

حسن زكى أحمد

مقدمة

يفحص هذا الكتاب مسائل الاسراع بالتنمية الاقتصادية فى الدول الفقيرة والمحافظة عليها فى الدول الغنية ويحاول ان يفسر الدوافع التى تمد الاقتصاد بقوة منمية طويلة الاجل من وجهة نظرية التنمية وتاريخها وسياستها . واستجابة للاهمية الفعلية لمسائل التنمية يعيد كثير من الاقتصاديين دراسة النظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادى فى ضوء التنمية . ونظرا لان اعادة هذه الدراسات قد سارت فى اتجاهات مختلفة ونتج عنها مساهمات دراسية متشعبة فان الانسان قد لايرى لاول وهلة أن هناك وحدة فى موضوع التنمية الاقتصادية بل مجرد مجموعة متنوعة من الافكار المجزأة ومن الملاحظات المتباينة ونحن نرجو ان يصحح هذا الكتاب مثل ذلك الاثر لان هدفنا هو تجميع وربط ثم التوسع فى هذه المساهمات الدراسية الهامة فى شكل دراسة منظمة تحصل فى طياتها فكرة عن منطق عملية التنمية الاقتصادية .

ولاتمام هذا العمل يجب علينا اولا أن نعرف ماهية مانسعى اليه ويجب أن تكون لدينا القدرة لنسأل أسئلة تتسم بالذكاء ولذلك فسنحاول فى جزء كبير من بحثنا أن ننشىء اطارا تحليليا نكتشف من داخله الروابط المتداخلة التى تربط الاشياء المتغيرة فى عملية التنمية.

ومنذ أمد طويل أصبحت نظريات التنمية الاقتصادية ذات اهمية وقد ساهم فى هذا الموضوع جميع الاقتصاديين الكلاسيكيين واتباع ماركس والكلاسيكيين المجددين واتباع كينز والجزء الاول من هذا الكتاب يستعرض أهم المظاهر لهذه النظم التحليلية وسنوجه اهتماما خاصا لمؤلفات «آدم سميث» و «دافيد ريكاردو» و «كارل ماركس» و « الفرد مارشال » وممثلى المدرسة الحديثة التى جاءت فى أعقاب مدرسة «كينز» الذين يختصون بنظرية النمو الاقتصادى وبعد عرضنا للآراء الرئيسية لهؤلاء الكتاب سنقوم بمقارنتها وربطها فى نظام واحد .

والجزء الثانى من هذا الكتاب يفحص الدور التاريخى لبريطانيا كمركز للاقتصاد العالمى فى القرن التاسع عشر ويركز اهتمامه فى دراسة بعض مظاهر التوسع الافقى للتنمية الاقتصادية للاقتصاد العالمى فى القرن الماضى وهذا الفحص الذى يقصد به ان يكون بحثا منظما اكثر منه دراسة تاريخية مفصلة سيؤدى غرض توكيد المظاهر الكمية كما يؤدى غرض ربط مظاهر التنمية الاقتصادية القومية بالمظاهر الدولية .

وهذه الدراسة التاريخية تقودنا الى المسائل العالمية الجارية وقد ادت معدلات التنمية المختلفة فى الماضى الى مستويات التنمية المختلفة الجارية التى وصلت اليها الدول المتعددة وفى طرفى المستويات تقع الدول الفقيرة والدول الغنية وتنحصر المشكلة البارزة بالنسبة للدول الفقيرة فى الاسراع بالتنمية ، اى زيادة معدل النمو فى الدخل القومى الحقيقى اما بالنسبة للدول الغنية فالهدف هو الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق على مدى الزمن التوظف (ايجاد العمل) الشامل دون حدوث تضخم أو انكماش مزمن والجزءان الثالث والرابع يبحثان على التوالى هذه المشاكل وما تتضمنه من سياسات .

وعلى هذا فهذا البحث يختص بالمشكلات الكبرى الآتية :

١ ــ ماهى العوامل الاساسية التى تحدد التنمية الاقتصادية ؟

٢ ــ ما هو أثر تلك العوامل المحددة للتنمية فى الماضى ؟

٣ ــ ماهى المشاكل المرتبطة الآن بهدف الاسراع بالتنمية الاقتصادية فى الدول الفقيرة ؟

٤ ــ ما هى المشاكل المرتبطة الآن بهدف الاحتفاظ بمعدل مناسب للتنمية فى الدول الغنية ؟

وبالرغم من تركيز اهتمامنا فى اطار تحليلى عام فاننا ندرك أن الانظمة الاخرى يمكن أن تساهم فى فهم عملية التنمية وعلى ذلك فقد حاولنا أن نوجه بعض الاهتمام الى مساهمة الموضوعات الاخرى وعلى الاخص التاريخ الذى يفسر لنا أسباب الاحداث الماضية وعلم النفس وعلم الاجتماع الذى يفسر لنا قيم التكوينات الاجتماعية والدوافع والمواقف فى الثقافات المختلفة وعلم السياسة الذى يفرق بين الممكن والواقع ويكشف عن علاقات الدول ويبين وسائل الاشراف .

وقد اعد هذا الكتاب فى مجموعه لاستخدامه فى مناهج دراسة التنمية لاقتصادية وهو موجه لطلاب علم لاقتصاد ويمكن الاستفادة من بعض اجزاء هذا الكتاب فى دراسة مناهج علم الاقتصاد الدولى والتاريخ الاقتصادى والنظم الاقتصادية المقارنة .

دراسة التنمية الاقتصادية

« قلما توجد مشاكل اكثر اجتذابا للانتباه واكثر اهمية أو اكثر تعرضا للاغفال من المعدلات التى تسير بها التنمية الاقتصادية فى أجيال متعاقبة فى دول مختلفة» هذه هى الملاحظة التى ابداها ولزى كلير

ميتشل والتى لم تحظ بالاهتمام خلال فترتى عشر سنوات لان رجال الاقتصاد وجهوا اهتمامهم الى مشاكل اقتصادية عاجلة قصيرة الامدفى فترة العشر سنوات التى بدأت سنة ١٩٣٠ عندما حلت موجة الكساد الكبرى وفى فترة العشر سنوات من سنة ١٩٤٠ لمعالجة الاقتصاد الحربى .. اما الآن فقد أصبح موضوع التنمية يحتل مكان الصدارة فى التفكير الاقتصادى وأصبحت مسائل التنمية بالغة الاهمية فى الدول الفقيرة والدول الغنية على السواء ..

وخلال العشر سنوات من سنة ١٩٣٠ وجه التحليل الاقتصادى لمدرسة كينز رسالة ذات شقين للدول الغنية تندد بتبديد الموارد الاقتصادية نتيجة للبطالة الدورية وتحذر من المخطر العميقة الجذور للركود الطويل الامد . وهاتان المشكلتان المتشابكتان اندمجتا فى موضوع البحث فى النمو الاقتصادى الذى أصبح موضوعا رئيسيا فى التحليل الاقتصادى للمدرسة التى أعقبت مدرسة كينز وبدراسة أحوال الدول الان من حيث أوجه التنمية الرأسمالية المتقدمة يحاول رجال الاقتصاد أن يتعرفوا على الاحوال المضبوطة اللازمة للاحتفاظ بالنمو المطرد وتجنب المشاكل المزمنة الخاصة بزيادة الانتاج عن الحاجة .أو بنقصه .. واذا كانت المحافظة على التنمية مشكلة بالنسبة للدول الغنية فان الاسراع بالتنمية فى الدول الفقيرة يشكل أمرا عاجلا وملحا ويعتبرغالبية الناس الفقر الشديد الذى تعانيه الغالبية العظمى من سكان العالم اخطر مشكلة اقتصادية عالمية وتتحد المصالح الانسانية والاقتصادية والسياسية للدفاع بالحاح متزايد عن قضية المطالبة بالتنمية فى الدول الفقيرة ..

ماذا يقصد بالتنمية الاقتصادية ؟

ليس هناك تعريف منفرد للتنمية الاقتصادية يمكن اعتباره مرضيا تماما فهناك اتجاه لاستعمال المصطلحات (التنمية الاقتصادية ــ النمو الاقتصادى ــ التغير الطويل الامد) كل منها مكان الاخر وعلى الرغم من أنه يمكن التمييز بينها الا انها تعتبر مترادفات فى جوهرها ولكن يمكننا ان نتساءل ماذا يخفى الاصطلاح (التنمية الاقتصادية) وراءه ؟ويمكننا أن نجيب باختصار بأن التنمية الاقتصادية هى عملية يزداد بواسطتها الدخل القومى الحقيقى للنظام الاقتصادى خلال فترة طويلة من الزمن.

فاذا كان معدل التنمية اكبر من معدل زيادة السكان فان الدخل الفردى الحقيقى يزداد فى هذه الحالة ويقصد بكلمة « عملية التنمية» ذلك التفاعل القوى الذى يعتمل فى فترة طويلة فى الكيان الاقتصادى للدولة ويشتمل على تحولات فى الاشياء والكميات وتفاصيل هذه

العملية تختلف فى ظروف تباينة من الزمان والمكان لكن هناك بعض المظاهر الاساسية المشتركة فيما بينها والنتيجة العامة لهذه العمليــة هــى زيادة الانتاج القومى للنظام الاقتصادى وهى فى حــد ذاتها تغــير معين طــويل الأمــد .

وعندما نركز انتباهنا فى زيادة الانتاج القومى فاننا ننظر نظــرة شاملة الى النتيجة النهائية لعملية التنمية الاقتصادية واذا فحصنــا العملية بتفصيل أدق فاننا نلاحظ ان هناك تغييرات كل منهاله طابع خاص تصاحب الزيادة فى الانتاج ويمكن تقسيم التغييرات الهامة الى مجــالين اولهما يتناول عرض عوامل الانتاج والثانى يتناول كيان الطلب عــلى المنتجــات .

وتشمل التغييرات فى عرض عوامل الانتاج (١) اكتشاف موارد اضافية (٢) تجميع راس المال (٣) زيادة عدد السكان (٤) ادخال طرق تنمية جديدة ومحسنة للانتاج (٥) تقدم المهارات (٦) التعديلات الاخرى فى التنظيم والمؤسسات ..

وترتبط التغييرات المعينة فى كيان الطلب على المنتجات بالتحسينات فى (١) عدد السكان من حيث الحجم والسن (٢) مستوى توزيع الدخل (٣) الاذواق (٤) الترتيبات الاخرى فى التنظيم والمؤسسات ومن الممكن أن نفسر التنمية الاقتصادية فى ضوء التحسينات النوعيــة فى عرض عوامل الانتاج ومطالب الانتاج فمادة هذا الكتاب تجمع بين الاراء العامة والآراء النوعية للتنمية الاقتصادية فهى لاتبحث فى النتيجة النهائيــة لعملية التنمية الاولى زيادة الدخل القومى الحقيقى فحسب بل تتناول أيضا التغييرات المفصلة الكامنة التى تحدد هذه العملية ولذلك فيجب أن نوجه عناية خاصة للمصطلحات «عملية» و «الدخل القومى الحقيقى» و«الامد الطــويل» .

وعند دراسة عملية التنمية الاقتصادية يجب الاهتمام بانشــاء العلاقات السببية بين أوجه التقدم لانه على أساس هذه العلاقات يمكننا ان نحدد النتائج المنتظر حدوثها من التغييرات المعينة . ولكى نحقــق هدفنا ونفسر كيفية تحديد التغييرات المعينة المختلفة لخط سير الدخل القومى الحقيقى يتعين علينا أن نتجاوز المظاهر السطحية ونحــاول أن نفهم العملية التى بواسطتها تتم زيادة الدخل القومى الحقيقى فعليا .

ويشير «الدخل القومى الحقيقى» الى مجموع انتــاج الدولة من السلع الجاهزة والخدمات معبرا عنها لا على أساس نقــدى بل على أساس حقيقى اى أن القياس النقدى للدخل القومى يجب أن يصحح بواسطة الأسعار القياسية المضبوطة للسـلع الاستهلاكية والســلع

الانتاجية وقد يشير اصطلاح « الدخل القومى » الى الدخل القومى الاجمالى أو الى الدخل القومى الصافى وعند تقدير التنمية الاقتصادية نحتاج الى مقياس كلى للسلع الجاهزة والخدمات التى يتم انتاجها ولكن الى جانب ذلك يجب أن ندخل فى حسابنا استهلاك الالات وغيرها من السلع الانتاجية أثناء عملية الانتاج . وبما ان الانتاج القومى العام لايدخل فى حسابه السلع الانتاجية التى تحل محل غيرها فان صافى الانتاج القومى يكون مقياسا افضل فى هذه الحالة . وعندما نقول أن الدولة تمر فى طور التنمية عند زيادة دخلها الحقيقى فى فترة طويلة يجب أن نتذكر أن « الدخل القومى الحقيقى » يستعمل كتعبير مختصر للاصطلاح (صافى الانتاج القومى مصححا من وجهة تغير الاسعار) .

ومن وجهة نظر التنمية الاقتصادية فان الزيادة فى صافى الانتاج القومى يجب أن تكون مستمرة اذ يعتبر النمو القصير الاجل ذا أهمية ثانوية بينما نذكر الاهمية فى الاتجاه الصاعد الكامن لصافى الدخل القومى وعلى ذلك فالوحدات الزمنية المتعلقة بالتنمية تعتبر فترات لعدة سنوات أقلها عشر لاسنوات فردية وبما أن دورة العمل الكبرى هى عادة من ست سنوات الى ثلاث عشرة سنة فيمكننا أن نعتبر حركة التنمية المستمرة تشمل خمسة وعشرين سنة على الاقل .

ويفضل كثير من الناس أن يفسروا التنمية على أنها تعنى شيئا أكثر من مجرد الزيادة فى مجموع الانتاج فهم يعتقدون انها تدل أيضا على ارتفاع فى مستوى المعيشة وهذا الرأى يقتضى تعريف التنمية الاقتصادية على أنها عملية يتم بواسطتها زيادة دخل الفرد الحقيقى فى الدولة لفترة طويلة من الزمن ، ويميل كثيرون الى استخدام زيادة دخل الفرد الحقيقى كاختبار للتنمية الاقتصادية وذلك بربط التنمية بمشكلة القضاء على الفقر . واذا كان مقياس الحكم هو مجرد الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى فقد تنشأ حالة يزداد فيها الدخل القومى الحقيقى بينما لايرتفع مستوى المعيشة وقد يحدث هذا عندما تفوق زيادة السكان الزيادة فى الانتاج القومى مما ينتج عنه نقص فى دخل الفرد الحقيقى أو اذا تساوت الزيادة فى الدخل القومى مع زيادة عدد السكان فان دخل الفرد الحقيقى يبقى ثابتا ..

وليس هناك من داع للجدال فيما اذا كان يجب تركيز تعريف التنمية فى زيادة الدخل القومى الحقيقى أو فى زيادة دخل الفرد الحقيقى بما انه من الممكن معرفة دخل الفرد القياسى بقسمة الدخل القومى على عدد السكان وبالرغم من ذلك فهناك بعض الاسباب التى تدعو الى الاهتمام بالدخل القومى .

اولا لا نازدياد الدخل القومى الحقيقى شرط اساسى لزيادة دخل

الفرد الحقيقى . كما انه يجب ان نعترف ان عدد السكان يزداد بسرعة كبيرة فى الدول الفقيرة ولذلك كانت هناك حاجة شديدة لرفع الدخل القومى حتى يرتفع دخل الفرد وزيادة على ذلك فان دخل الفردالمرتفع حاليا ليس هو الامر الشديد المساس بالمشاكل التى تواجه الدولالغنية مثل انجلترا والولايات المتحدة وبدلا من ذلك فالمشكلة فى هذه الدول هى المحافظة على النمو المطرد فى الدخل القومى لتفادى التضخم أو الانكماش المزمن وبذلك يمكن اعتبار زيادة الدخل القومى على انه المقياس الوحيد للتنمية فى الدول الغنية والفقيرة على السواء .

ثانيااذا اتخذنا زيادة دخل الفرد كمقياس للتنمية فقد نجدانفسنا فى موقف غير ملائم عندما نقول أن الدولة لم تحرز تقدما اقتصاديا اذا زاد دخلها القومى الحقيقى وزداد عدد السكان بنفس النسبة .

ثالثا اذا كان دخل الفرد هو مقياس التنمية فقد تتوارى مشكلة عدد السكان عن الانظار لان عدد السكان فى تلك الحالة يكون قد قسم كما أن مجال البحث يصبح ضيقا بدرجة مخلة وكما حذر الاقتصادى « كوزنتس » « ان اختيار دخل الفرد أو أى مقياس فردى مماثل لقياس معدل النمو الاقتصادى يحمل فى ثناياه خطر اغفال مقام النسبة » وعلى ذلك فيمكننا ان نحلل مسائل التنمية بدرجة أتم اذا وجهنا انتباهنا الى كل من الدخل القومى كبسط وعدد السكان كمقام للنسبة .

ومن المتفق عليه تقريبا ان الدخل القومى الحقيقى والدخل الفردى الحقيقى كلاهما بالغ الاهمية للرفاهية الاقتصادية وعلى اساس الافتراض الواضح ان ازدياد السلع والخدمات افضل من نقصهما يمكننا اعتبار زيادة الدخل القومى الحقيقى كشرط اساسى لزيادة الرفاهية الاقتصادية ولكن هذا فى حد ذاتهليس شرطا كافيا لانه مع ارتفاع دخل الفرد الحقيقى فمن الممكن أن يزداد الاغنياء غنى أو الفقراء فقرا وفى الواقع قد يصاحب زيادة دخل الفرد اى نوع من التنويع لا يمكن أن يقال بصفة قاطعة ان الرفاهية الاقتصادية قد ازدادت حتى مع زيادة الدخل القومى الحقيقى والدخل الفردى الحقيقى مالم يتم توزيع الدخل الناتج بطريقة جيدة ويجب أن نكون حريصين فى الا نعتبر زيادة مجموع الانتاج او زيادة انتاج الفرد مرادفة لزيادة الثروة لان تكوين الانتاج أمر هام لان زيادة مجموع الانتاج قد تكون مقترنة بنقص فى الموارد الطبيعية او قد يكون الانتاج مكونا من كميات كبيرة من العتاد الحربى أو قد يكون الجزء الاكبر من الانتاج عبارة عن سلع انتاجية فى حين يكون هناك نقص فى السلع الاستهلاكية وتتوقف مساهمة مجموع الانتاج فى اشباع رغبات الفرد وتوفير الاستمتاع له على نوع الانتاج ودرجته كما تتوقف أيضا على مقدار

الكمية المنتجة ويمكن ان تتم هذه المسألة على اساس افتراض أن الناتج يقوم فى ضوء اشباع رغبات المستهلكين ورغبات مخططى النظام الاقتصادى مع عدم تدهور نوع السلعة ودرجة جودتها . ومن وجهة نظر الرفاهية يجب ان ندخل فى حسابنا نوع الانتاج وكيفية الانتاج فقد تكون زيادة الانتاج على حساب تضحيات أكبر من الناحية الاجتماعية فقد يكون هناك تدهو فى الظروف المقترنة بالاعمال المختلفة وفى العلاقات بين المشتغلين بالانتاج وفى الناحية الصحية ووسائل الراحة والامان ومن الممكن جدا أنه حتى فى حالة توفير التنمية الاقتصادية لكل الظروف الضرورية للنهوض بالرفاهية الاقتصادية فليس من اضرورى انها تؤدى الى النهوض بالرفاهية الاجتماعية وبما أن عملية التنمية لها اثر عميق على النظم الاجتماعية والعادات والعقائد فمن المحتمل ان تؤدى الى ايجاد اسباب قوية للتذمر وقد تتأثر بعض المظاهر الانسانية اذا تحولت العلاقات الشخصية الى علاقات غير شخصية وبلاختصار الى يمكننا أن نقول أن تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى والتغيرات الخاصة ألتى تصاحب هذه الزيادة العامة . وبعد قياس مقدار التنمية بواسطة الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى يمكننا ان نجابه هذا المقدار بالتغيرات فى عدد السكان ونحسب الدخل الفردى الحقيقى وبالرغم من أن زيادة الانتاج بالنسبة للفرد عمل هام فى حد ذاته فلا يمكننا أن نسوى بينه وبين الزيادة فى الرفاهية الاقتصادية اوالرفاهية الاجتماعية دون أن نحسب حساب اعتبارات أخرى كثيرة ولكى نعين الحد الاقصى لمعدل التنمية يجب أن نصدر احكاما من حيث القيمة فيما يختص بتوزيع الدخل وتكون الانتاج والاذواق والتكاليف الحقيقية والتغيرات الخاصة الاخرى التى تصاحب الزيادة العامة فى الدخل الحقيقى .

وفى مجال تقسيم الدول الى «فقيرة» او «غنية» يمكننا مقارنة مقدار التنمية بعدد السكان ونستخدم الدخل الحقيقى للفرد وفى ترتيب دول العالم بحسب الدخل الحقيقى للفرد تقع الدول الفقيرة فى آخر القائمة وفى هذه الدول يكون مدى التنمية محدوداً بالنسبة لعدد السكان بحيث يظل الدخل الحقيقى منخفضا بينما تقع الدول الغنية فى اعلا القائمة وفيها تكون التنمية مركزه بالنسبة لزيادة السكان ويكون الدخل الحقيقى للفرد مرتفعا .

وتسمى الدول الفقيرة عادة الدول « المتخلفة فى التنمية » ولكن هذه التسمية تخضع لتفسيرات مختلفة غامضة وتجنبا لذلك فسنستعمل التسمية « الدول الفقيرة » ولا يقصد بالكلمات « غنية » و «فقيرة» الا وصف الدور الذى يقوم به النظام الاقتصادى للدولة والفجوة الكبيرة فى الدخل الفردى بين الدول الفقيرة والدول الغنية يمكن ملاحظتها من الجدول «ا» المبنى على تقديرات الدخل القومى بسبعين دولة .

جدول «ا» ــ توزيع الدخل العالمى فى سنة ١٩٤٩

	النسبة المئوية للدخل العالمى	النسبة المئوية لسكان العالم	دخل الفرد بالدولار
الدول عالية الدخل	٦٧	١٨	٩١٥
الدول متوسطة الدخل	١٨	١٥	٣١٠
الدول منخفضة الدخل	١٥	٦٧	٥٤

وتشمل الدول ذوات الدخل العالى الولايات المتحدة وكندا ودول غرب اوربا واستراليا ونيوزيلندا والدول ذوات الدخل المتوسط هى الارجنتين واورجواى وجنوب افريقيا وبعض دول شرق اوربا وبالاخص روسيا ــ وتشمل مجموعة الدول ذوات الدخل المنخفض معظم دول آسيا وافريقيا والشرق الاوسط وجنوب شرقى اوربا ودول البحر الكاريبى وامريكا الوسطى وامريكا الجنوبية ومن اللاحظات المزعجة أن ثلثى السكان البالغ عددهم بليونى نسمة فى الدول التى امكن الحصول على تقديرات دخلها القومى يبلغ دخل الفرد منهم اقل من ٥٥ دولارا ومن ذلك يتضح أن الغالبية العظمى من سكان العالم فى كفاح مستمر ضد الفقر .

ويبين الجدول « ب » الفروق بين اقطار العالم المختلفة من حيث عدد السكان والدخل .

جدول «ب» توزيع السكان والدخل العالمى فى سنة ١٩٤٩

	النسبة المئوية لسكان العالم	النسبة المئوية للدخل العالمى	الدخل النسبى للفرد المقياس العالمى = ١٠٠
الولايات المتحدة	٦ر٥	٤٠ر٩	٦٢٦
غرب اوربا	١٠	٢١ر٥	٢١٤
الاتحاد السوفيتى	٨ر٤	١١ر٢	١٣٣
بقية اوربا	٦ر٤	٦	٩٤
امريكا اللاتينية	٦ر٦	٤ر٤	٦٦
افريقيا	٨ر٦	٢	٢٤
آسيا	٥٢ر٤	١٠ر٥	

من هذا الجدول يتضح انه لايوجد بون شاسع بين مستويات الداخل السائد فى الدول الغنية والدول الفقيرة فحسب بل يمكننا ان نستنتج أن هذا البون قد ازداد خلال القرن الماضى كما ان الزيادة

الطويلة الامد فى دخل الفرد فى كثير من الدول الفقيرة خلال القرن الماضى لابد وانها كانت اقل معدلا بكثير منها فى الدول الغنيـة وأن الفـروق الدولية فى دخل الفرد أصبحت الان كبيرة وأنها من المحتمل اكبر نسبيا مما كانت عليه منـذ قرن .

واخيراً يمكننا أن نقدر ان معدل زيادة الدخل القومى فى الـدول الغنية اصبح الان من ٢٥ الى ٣٠٪ كل عشر سنوات بينما يقل عـادة عن ١٥٪ فى الدول الفقيرة كل عشر سنوات وفى كثير من الدول الفقيرة نجد ان معدل الزيادة فى الدخل القومى تبطـل من مفعوله الزيادة المساوية فى عدد السكان مما يجعل معدل الزيادة فى دخل الفرد اقـل منه بكثير فى الدول الغنية .

لماذا ندرس التنمية الاقتصادية ؟

لقد وضع آدم سميث بحق أساس مناقشة عرض المسائل التى سيطرت من بعده على التفكير الاقتصادى عند ما اختار عنـوان كتابه « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الامم » فمن ذلك الحين أخذ رجال الاقتصاد يبحثون فى أسباب نمو وتطور الدول بمعدلات مختلفة وقـد أثارت التنمية فى بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر كثـيرا من الاسئلة عن طبيعة وأسباب الرأسمالية الصناعية • وفى نفس الوقت كان هناك فرق ملحوظ فى مساحات كبيرة من العالم حيث ظلت فى حالة ركود اقتصادى نسبى • وقد برز فى القرن العشرين السؤال عن أسباب بطء سير معدل التنمية فى كثير من الدول كما واجهت الدول الرأسمالية الحرة مشكلة تحدى سرعة التنمية فى روسيا •

وقد أصبحت دراسة التنمية الاقتصادية ذات أهمية فعلية بالغة كما أصبحت دراسة فقر الامم ملحة بدرجة أكثر من دراسة غنى الامـم وليس هذا بسبب ان كثيرا من الدول يسود فيها الفقر فحسب بل لان نفس هذه الدول تعانى زيادة ملحوظة فى عدد السكان وانها تتطور بقدر يكاد يتمشى مع زيادة عدد السكان مما لا يترك الا مجالا ضئيلا لارتفاع دخـل الفرد واذا سلمنا أن فروق مستوى المعيشة بين الدول الفقـيرة والدول الغنية أصبحت أكثر من أى وقت مضى وأن ثلثى سكان العالم يحصلون على أقل من سدس الدخل العالمى لادركنا ان الدول الفقيرة تحس الآن بدرجة بالغة بأن مستوى دخلها منخفض جدا وتتعالى الصيحات الآن من أجل التنمية التى أصبحت مشكلة سياسيه كبرى فى الدول الفقيرة والتى تقترن الآن بالاستقلال السياسى والشعور بالسيادة كما أنها تعتبر وسيلة لتخفيف ما تحسه من آلام ومن نقص وهناك حقيقة واضـحة ومبسطة وهى أن الغالبية فى الدول الفقيرة تتوق الى التنمية التى تؤدى الى زيادة الدخل القومى الحقيقى وقد تحدت حكومات هذه الدول رجال الاقتصاد لتبين أنها يمكنها أن تصل الى رفع مستوى المعيشة بطريق مباشر وعن طريق الامم المتحدة • وقد امتد الاهتمام بالتنمية خارج حدود الدول الفقيرة الى الدول الغنية فقد أصبح من الحقائق المعترف بها فى سياسة بريطانيا والولايات

المتحدة الخارجية أن الاسراع بالتنمية فى الدول الفقيرة هو فى صالح الدول المتقدمة وقد اصبح تشجيع التنمية فى الدول الفقيرة مظهرا بارزا من مظاهر السياسة الخارجية لبريطانيا والولايات المتحدة وذلك للحد من انتشار الشيوعيه ولزيادة تبادل التجارة بين الدول الفقيرة والدول الصناعية للعالم الحر ولجعل التعبير عن الشعور بالقومية فى هذه الدول يتخذ الشكل الديمقراطى الشايع للنظم الغربية كما أن رجال الاقتصاد ورجال الاعمال فى الدول الغنية يعترفون بضرورة الاحتفاظ بمعدل مرتفع للتنمية فى بلادهم حتى يمكن تجنب الكساد والركود الطويل الامد وما لم يكن معدل التنمية مرتفعا فان الدول الغنية قد تعانى من زيادة الانتاج عن الحد المطلوب وتواجه مشكلة ابطالة لامد طويل — كما أن دراسة التنمية مهمة لما لها من علاقة عامة بالمجال الاكبر للظواهر الاقتصادية التى بالبحث فيها يمكننا التغلب على المشاكل القصيرة الامد .

كيف يمكن ادراك مفهوم التنمية الاقتصادية ؟

يقال عادة أن مستوى الانتاج القومى يتحدد فى أى وقت معين بواسطة عرض الموارد والطرق الفنية الممكن استخدامها لتنظيم الاسواق والاطار الاقتصادى للمؤسسات والمنظمات وتنظيم الاسواق والخصائص النفسية للسكان وهناك عوامل أخرى غير هذه المحددات تكمن وراءها وتستحق الاهتمام ويجب أن نفهم أيضا العلاقات السببية بين هذه المحددات وبين الدخل القومى الحقيقى لا فى فترة معينة فقط بل فى فترة طويلة الامد .

ومن الواضح ان التفسير الكامل للتنمية يتطلب دراسةالعوامل غير الاقتصادية فالنظام الاقتصادى ليس نظاما آليافالقوى الاقتصاديةلاتعمل بطريقة « القوى الطبيعية » اذ يجب دراستها فى قالب اجتماعى ثقافى فنوع الحكومة ونظام القانون ومستويات التعليم والصحة ودور الاسرة ودور المعتقدات الدينية تؤثر كلها فى التنمية الاقتصادية .

ولكن ما هى أفضل طريقة نبدأ بها لكى نفهم مظاهر وطبيعة وأسباب ومشاكل التنمية الاقتصادية واذا نظرنا الى التنمية كعمليةفيمكننا فحصها على أنها فعل متطور وعلى أنها احتمال قوى رئيسية معينة تؤدى الى نتائج معينة وهذا يمدنا باطار عام للتحليل نشبت بداخله دراسات الحالات الفردية للتنمية وبذلك يمكننا أن نقدر أهمية احداث معينة وهدفنا الاساسى أن نتعمق الى ماتحت سطح الاحداث المعينة حتى نجعل من عملية التنمية امرا مفهوما ويجب ان نحاول ان نفهم عمل القوى الكبرى المحددة للتنمية فبدل أن نقنع بسرد قصة التنمية يجب أن نتعمق وراء الاحداث ونحاول أن ننسج خيوط موضوع القصة وهدفها فعند دراسة السير التاريخى للتنمية فى دولة ما يجب ألا نكتفى بما حدث بل يجب ان نعرف سبب ماحدث وخير مانبدأ به دراستنا هو ان نضع نصب اعيننا المبادىء الاساسية التى تحكم عملية التنمية الصحيحة

فبدون الاستناد الى نظرية عامة لايمكننا ان نجعل من الحقائق التى نجمعها عن التنمية فى دولة ما شيئا مفهوما .

وسنركز اهتمامنا فى الجزء الاول في عدد من النظريات الاقتصادية العامة ذات الصلة بتفهم التنمية الاقتصادية وفى الجزء الثانى سنبحث فى بعض مظاهر التنمية التاريخية وفى الجزء الثالث سنفحص مشاكل التنمية التى تواجه الدول الفقيرة وفى الجزء الرابـــع سندرس مشاكل التنمية فى الدول الغنية .

الجزء الأول

نظريات التنمية الاقتصادية

فى هـــذا الجزء سنفحص ونقيم الآراء الخاصه بالتنمية الاقتصادية لخمس مجموعات كبرى من أصحاب النظريات الاقتصادية وهم :

١ ـ علماء الاقتصاد الكلاسيكيون ٢ ـ اتباع كارل ماركس
٣ ـ أصحاب نظرية أحياء الدراسات الكلاسيكية ٤ ـ اتباع شامبيتر
٥ ـ علماء الاقتصاد الذين أعقبوا مدرسة كينيز ٠ والهدف النهائى لهذا الجزء هو أن تجمع بطريقة منظمة موحدة النتائج النظرية الكبرى لطبيعة وأسباب التنميه الاقتصادية ٠

الباب الاول

التحليل الكلاسيكى

يتناول علماء الاقتصاد الكلاسيكيون دراسة عـــلم الاقتصاد بنظرة جريئة واسعة فهم يسعون فى بادىء الامر الى اكتشاف أســباب النمو الطويل الامد للدخل القومى والعملية التى يتم بها هذا النمو فهم يقسمون الدخل القومى الى ثلاثة أقسام فقــط وهى الاجور والايجار والارباح لانهم يعتقدون أن العلاقات بين هـــذه الانصبة هى التى تؤثر بدرجة فعالة فى التنميه ويعتبرون أن أى تقسيم أزيد وأدق غـــير ضرورى لادراك عملية التنمية بطريقة مناسبة وعلى أساس مماثل فهم يقسمون الانتاج القومى الى سلع زراعية وسلع صناعية وهم لا يدرسون المســائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية التى تؤثر فى التنمية فحسب بل يصدرون حكمهم على هـــذه السياسة من وجهة كونها تعوق أو تساعد على التنمية ٠ وأحسن طريقة لفهم التحليل الكلاسيكى للتنمية هى دراسة آراء آدم سميث و٠ افيــد ريكاردو ٠

١ ـ آدم سميث :

ان كتاب آدم سميث « بحث فى طبيعة واسباب ثروة الامم» يعد من أحسن المؤلفات المعروفة فى علم الاقتصاد ويقترن اسم آدم سميث بسياسة « حرية العمل والتصرف » كما أن له أثرا كبيرا فىالنظريات الاقتصادية والفكرة السائدة فى كتابه هى التنديد بالاعمال الحكومية أو الاعمـــال الخاصة التى تعوق المنافسة الحرة فى النظام الاقتصادى وقـــد تأثر فى رأيه هذا بالعقيدة الشائعة فى القرن الثامن عشر وهى عقيـــدة القانون الطبيعى وقد نقل سميث هذه العقيدة الى علم الاقتصاد فهـــو يقول أن « الطبيعة » ترتب الامور بحيث أن النظام الشرعى العادل الذى تضعه هو أحسن الوسائل لتطوير التنمية الاقتصادية فبالنسبة لسميث فان النظام

الشرعى العادل الذى تضعه الطبيعة يتضمن فى لبه حماية حق كل انسان فى متابعة مصالحه الخاصة بعيدا عن كل ضغط من أعضاء المجتمع الآخرين ولكن فى الحدود التى تفرضها الضرورة لمنح أعضاء المجتمع الآخرين نفس الحماية وهو يتمسك بالقول ان الامتيازات الخاصة والقيود فى العالم الاقتصادى تتعارض مع نظام الحرية الطبيعية وتؤخر نمو الاقتصاد القومى . وينسب سميث الفضل فى زيادة القوى الانتاجيه للعمل الى مبدأ « تقسيم العمل » ويؤدى التخصص وتقسيم العمل الى ١ - زيادة المهارة بين العمال ٢ - اختصار الوقت اللازم لانتاج السلع ٣ - اختراع آلات ومعدات افضل . فهو يرى ان المصدر الاخير لزيادة المقدرة الناشئة من بين صفوف الذين يشتغلون مباشرة بالمعدات القائمة ومن بين صفوف الذين يكرسون جهودهم لمزيد من البحث المجرد وهذا العمل ياتى نتيجة لنقسيم العمل السابق . ويقول سميث أن المصلحة الذاتية تؤدى الى تبادل السلع وبذلك الى تقسيم العمل وقبل أن يتم تقسيم العمل يجب أن يسبقه تجميع رأس المال وعلى ذلك فالادخار شرط اساسى للتنمية الاقتصادية وحجم السوق فى رأيه عامل هام فى تحديد تقسيم العمل فهو يقول أنه بالرغم من أن تقسيم العمل يمكن أن يزيد القدرة الانتاجية للعمل فان هذا التقسيم قد لايكون مربحا ما لم توجد سوق كبيرة للطلب وعلى ذلك فالتوسع فى التجارة الدولية عامل مربح ومفيد فى هذا المقام ودلل على ذلك بأن كشف أمريكا فتح أسواقا واسعة أمام السلع الاوربية مما أدى الى تقسيم أزيد فى العمل وتحسين فى القدرة الانتاجية والنواحى الفنية وزيادة الانتاج وما ترتب على ذلك من ازدياد الدخل العام الحقيقى وزيادة ثروة السكان وحسب رأى سميث انه اذا ما بدأت التنمية فانها لا تلبث أن تصبح شاملة فعند وجود امكانيات السوق المماثلة وقاعدة لتجميع رأس المال يحدث تقسيم فى العمل ويرتفع المستوى الانتاجى والزيادة الناجمة فى الدخل القومى مع احتمال زيادة السكان لا يؤديان الى اتساع حجم السوق فحسب بل الى زيادة الادخار أيضا وبزيادة التخصص فى العمل واتساع حجم السوق تزداد القدرة والدوافع الى ادخال تحسينات فنية وهذه التحسينات تؤدى الى تخصص أكبر والى ارتفاع القدرة الانتاجية . وحسب هذا الرأى فى عملية التنمية يعترف سميث بأهمية الاقتصاديات الخارجية وفكرة الاقتصاديات الخارجية تشير الى الموقف الذى فيه ينثنى الخط البيانى لتكاليف المؤسسات الفردية الى أسفل بسبب التقدم التاريخى للبيئات المجاورة مثال ذلك أن زيادة حجم صناعة من الصناعات قد يجذب قوة عمالية أكثر كفاءة وبذلك تستفيد كل المؤسسات الخاصة بهذه الصناعة .

وعلى الرغم من أن سميث يؤكد الطبيعة الشاملة للتنمية فانه يعلن ان هناك حدوداً لامكانيات التوسع وتفسير هذا الرأى يتطلب دراسة نظريته الخاصة بتوزيع الدخل فلنبدأ أولا بدراسة نظريته الخاصة بتحديد الاجور - يقول سميث ان الاجور تتوقف على قدرة المساومة النسبية لكل من العمال وأصحاب رؤوس الاموال وبما أن أصحاب العمل يكونون فى

موقف أفضل فان الاجور تميل الى الاتجاه نحو مستوى الكفاف بالنسبة للعمال وعائلاتهم ومن رأيه أن معدلات الاجورفى الظروف الثابتةتهبط الى مستوى الكفاف بينما فى فترات التجمع السريع لرأس المال ترتفع فوق هذا المستوى والمدى الذى يصل اليه الارتفاع يتوقف على معدل تجميع رأس المال ومعدل الزيادة فى عدد السكان ٠

ماذا يحدث للارباح التى هى عائد رأس المال أثناء عملية التنمية ؟

يقول سميث مثل ريكاردو أن زيادة مجموع رأس المال التى تؤدى الى رفع الاجور تميل الى خفض الارباح ٠ ويتصور سميث العلاقة بين معدل الارباح ومعدل الاجور فى قطر مستقر غنى بالموارد على أنها تسير بالطريقة الآتية أثناء استمرار التنمية أو لا يرتفع معدل الاجور نسبيا لان مجموع رأس المال يكون قليلا بالنسبة لفرص المو'رد وزيادة على ذلك يكون معدل الاجور مرتفعا لان معدل تجميع رأس المال يأخذ فى الزيادة ولكن كلما تجمع رأس المال أكثر فأكثر فان معدل الارباح يهبط وطالما أمكن الاحتفاظ بمعدل تجميع رأس المال يميل معدل الاجور الى أن يظل مرتفعا وأخيرا مع نمو السكان والكثرة الزائدة لرأس المال يصل اقتصاد الدوله الى مرحلة استكمال الثروات التى تسمح بها طبيعة التربة والمناخ والموقع وعندما يقترب الاقتصاد من هذه المرحلة فان معدل تجميع رأس المال يأخذ فى الابطاء فتنخفض الاجور ونصل الى حالة ثابتة تتوقف فيها عمليه تجميع رأس المال وتبعا لذلك عملية التنمية وفى حاله الثبات يقول سميث أن ايجارات الاراضى أعلى من مثيلاتها عندما كان يمر النظام الاقتصادى بمراحله الاولى وهو يعتقد أنه لا بد لصاحب الارض أن يستفيد عند زيادة الانتاج القومى كما يعتقد أيضا أن تتابع التنمية بواسطة المهن يتبع سير الامور الطبيعى فتأتى الزراعة فى المرحلة الاولى ثم تليها الصناعة ثم التجارة.

٢ ـ اطار التحليل الاقتصادى للعالم الاقتصادى ريكاردو

يعتبر ريكاردو أول عالم اقتصادى كون من المذهب الكلاسيكى نظاما متماسكا غير متناقض للتحليل الاقتصادى وباقتباسه الكثير من آدم سميث عمل على تنقية نظرية التنمية الكلاسيكية من الشوائب ثم توسع فيها ويعتبر ريكاردو الزراعة أهم قطاع فى النظام الاقتصادى ونقطة التركيز فى تحليله الاقتصادى هى صعوبة تزويد السكان المتزايدين بالطعام ولم يقدر ريكاردو وغيره من الكتاب الكلاسيكيين أهمية الدور الذى يلعبه التقدم الفنى فى زيادة القدرة الانتاجية فى الزراعة وبذلك يمكن تقليل الصعوبات المتعلقة بتغذية السكان المتزايدين ٠

ويقسم ريكاردو المجتمع الاقتصادى الى ثلاث مجموعات كبرى ـ المولون والعمال وأصحاب الاراضى ويلعب المولون الدور الرئيسى فى النظام الاقتصادى ففى قيامهم بالانتاج يستأجرون الاراضى من الملاك ويمدون العمال بالآلات وغيرها من أدوات الانتاج ويقدمون لهم الاجور فى شكل طعام وملابس وغيرها من السلع التى يستهلكها العمال أثناء فترة الانتاج ويؤدى المولون وظيفتين هامتين أولا . بمداومة البحث عن فرص توظيف رءوس أموالهم الاكثر ربحا يجعلون معدلات الربح متساوية بين فروع

الزراعة والصناعة المختلفة وهذا العمل يجعل تخصيص موارد الانتاج مقسما بالكفاءة والمقدرة والوظيفة الثابته هى أن المولين يقومون بالمبادأة فى عملية التنمية الاقتصادية •

والعمال الذين يعتبرون أكثر المجموعات عددا يعتمدون فى توظيفهم على مجموعة المولين لان العامل لا يملك المعدات الضرورية اللازمة للانتاج ومعدل الاجور لسنة من السنين هو مجموع الاعتمادات التى يقدمها المولون الى العمال لاعانتهم فى تلك السنة وينظم العمال عددهم بواسطة ضروريات الحياة ووسائل الراحة التى يمكنهم أن يشتروها بأجورهم وهناك أجر حقيقى معين تحدده العادات القومية والعادات الفردية وعند هذا الاجر يحافظ العمال على أنفسهم دون زيادة أو نقص وفوق هذا الحد يزداد عدد العمال بسرعة وأقل من هذا الحد يتناقص عددهم •

وبامتداد الزراعة الى الاراضى الاقل خصوبة يطبق قانون تناقص الغلة بالارض الخصبةيقوم التنافس بين المولين للحصول على الارض الخصبة وهذا يؤدى الى انتقال جزء من غلة الارض الى صاحب الملك وهذا العائد هو مايعرف بالايجار ويدفع لصاحب الملك مقابل استخدام القوى الاصلية للتربة التى لاتفنى •

ويميز ريكاردو هو والكتاب الكلاسيكيون بين اجمالى الدخل وصافى الدخل فهم يعرفون اجمالى الدخل على انه سعر السوق للسلع الجاهزة التى انتجت فى فترة معينة من الزمن والفرق بين هذا السعر وبين قيمة السلع اللازمة لكى تقوم بأود القوة العمالية التى قامت بالانتاج يسمى « صافى دخل » المجتمع وهذا الفائض الاقتصادى مهم جدا لانه يستخدم فى زيادة تنميه الانتاج ونظرا لان العمل بالاشتراك مع الموارد الطبيعية ورؤوس الاموال الثابتة ينتج فائضا يزيد على مايلزم لاعالة القوة العاملة تصبح التنمية ممكنة ولكن ما لم يستخدم صافى الدخل فى تجميع رءوس الاموال لا يمكن للتنمية أن تقوم • ولذلك فان طبقة المولين عظيمة الاهمية لان العمال وملاك الاراضى لا يقومون بالادخار فالمولون هم الذين يحركون الاحداث المتتابعة التى ترفع مستوى الانتاج عن طريق الادخار وزيادة مخصصات الاجور •

ويجب أن نتعرف على بعض الافتراضات والوسائل التحليلية التى استخدمها ريكاردو قبل دراسة وتقييم ما يعتقد ريكاردو أنه مبادىء توزيع الدخل التى تميز عملية التنمية •

٣ ـ وسائل تحليل وافتراضات ريكاردو :

استخدم ريكاردو فى تحليله للنظام الاقتصادى نظريه القيمة المبنية على العمل وهذه النظرية تقول أن نسب المبادلة بين السلع المنتجة فى السوق الحرة وعلى طول الزمن تتوقف على كميات العمل التىتستخدم فى انتاجها • وهذه النظرية على ما فيها من البعد عن الحقيقة باعترافه هو قد أمدته بنظرية جديدة بواسطتها يمكنه مقارنة علاقات المبادلة بين السلع

المختلفه وعلاقات المبادلة بين السلع ترتبط ببعضها عن طريق مقارنة كل سلعة بمقياس عام للقيمة ألا وهو النقود وهو يستخدم الاسعار النقدية باعتبار أن الذهب هو معيار القيمة وهو يؤكد حدوث التغيرات فى أسعار السلع التي تنتج من التغيرات فى الظروف الفعلية لانتاج تلك السلع فاذا زادت كمية النقد المتداول وبقى انتاج السلع على ما هو عليه فان الاسعار النقدية لهذه السلع تزداد ومع ذلك تبقى الظروف الفعلية لانتاج تلك السلع بدون تغيير وهو يفترض أنه اذا ظل ما يتطلبه انتاج السلع من العمل بدون تغيير فان الاسعار النقدية لتلك السلع تظل ثابتة كما أنه يفترض أن أسعار السلع تتناسب فى الزيادة والنقص مع الزيادة أو النقص فى العمل الذى يتطلبه انتاج وحدة من هذه السلع ٠

والافتراض الهام الثانى لريكاردو هو أنه لا يوجد بديل لاى عامل من عوامل الانتاج فهو يفترض وجود معدلات ثابتة فى كل نوع من أنواع الانتاج أى انه فى أية حالة من حالات الانتاج فانه توجد نسبة واحدة فقط بين العمل ورأس المال الثابت يمكن استخدامها فنيا فى انتاج سلعة صناعية معينة فاذا ارتفع معدل الاجر بالنسبة لسعر السلع الانتاجية الثابتة فان صاحب رأس المال لا يمكنه أن يقلل من تكاليف الانتاج باحلال رأس المال محل العمل وبذلك فهناك طريقة واحدة للانتاج هى المكنة ٠ وهذا هو الحال بالنسبة للزراعة أيضا ومع ذلك فالزراعة بخلاف الصناعة لا تخضع لعائد ثابت مع التوسع فى الانتاج بل الاحرى أنها تخضع لعائد متناقص وذلك لان كلا من مجموع كمية الارض وكميات الاراضى المختلفة الخصوبة محدودة . وحسب نظام ريكاردو فانه اذا تضاعف مجموع مقدار العمل ورأس المال الثابت المستخدم فى الزراعة فمن المستحيل أن تتضاعف كمية الارض بنفس الخصوبة التى للارض المستعملة من قبل ٠ فعلى المزارعين فى حالة الرغبة فى زيادة الانتاج الزراعى أما أن يزرعوا أراضى أقل جودة من المستعملة قبلا أو يزرعوا الارض المستعملة من قبل بدرجة أكثر تركيزا وفى كلتا الحالتين تتناقص الغلة ٠

٤ ـ نصيب صاحب الملك من الدخل وأسعار الحاصلات الزراعية :ـ

لقد وضع ريكاردو نظرية عامة لاتجاه الايجار والاجور والارباح أثناء عملية التنمية ٠

فالايجار هو ما يدفع لصاحب الارض مساويا لمعدل الربح بين أصحاب رءوس الاموال الناتج من استخدام وحدات متساوية من العمل ورأس المال فى زراعة أراض مختلفة الخصوبة ٠

فلنتصور أن مقدارا معينا من العمل ورأس المال مستخدما فى زراعة فدان من الارض ذات خصوبة معينة أعطى غلة قدرها مائة مكيال من القمح بينما نفس المقدار من العمل ورأس المال استخدم فى أرض أقل جودة واعطى غله قدرها ٩٠ مكيالا من القمح فاذا كانت هاتان القطعتان من الارض هما المستعملتين فقط فان المنافسة التامة بين أصحاب رؤوس

الاموال وأصحاب الاملاك تؤدى الى قيام ايجار مساو لعشرة مكاييل من القمح من أجل وحدة من العمل ورأس المال تستخدم فى زراعة الارض الجيدة لانه اذا لم يطلب أصحاب تلك الارض ايجارا فان المولين الذين يستخدمون الارض الاقل جودة يعرضون أن يدفعوا ما يصل الى عشرة مكاييل كايجار لكى يحسنوا موقفهم بحيازة الارض الجيدة ومع ذلك فلا يمكن أن يزيد الايجار على عشرة مكاييل ويرجع ذلك الى الافتراض ان استخدام الارض الثانية ليس ضروريا لتزويد المجتمع بما يحتاجه من طعام وفى هذه الحالة لا يدفع ايجار للارض الاقل جودة ويكون استعمالها مجانا فاذا ما طالب صاحب الارض الجيدة بايجار يزيد على عشرة مكاييل فان صاحب رأس المال يتجه نحو الارض الاقل خصوبه وعلى ذلك فيكون هناك ايجار للارض الاقل خصوبة وتكون كمية الغلة التى يمكن الحصول عليها من كل من قطعتى الارض ٩٠ مكيالا مقابل استخدام وحدة من العمل ورأس المال ٠ واذا ما زاد رأس المال وعدد السكان وكان لا بد من امتداد الزراعة الى قطعة أرض من الدرجة الثالثة أقل جودة من قطعة الارض الثانية فان الايجار يزداد بالنسبة لقطعة الارض التى من الدرجة الاولى وينشأ ايجار بالنسبة لقطعة الارض التى من الدرجة الثانية فاذا ـ أغلت الارض التى من الدرجة الثالثة ثمانين مكيالا من القمح مقابل استخدام وحدة من العمل ورأس المال فان ايجار قطعة الارض الاولى يزداد الى عشرين مكيالا وينشأ ايجار لقطعة الارض الثانية مقداره عشرة مكاييل٠ ومن ذلك نستنتج أن قانون تناقص الغلة يسود فى الزراعة بينما الامر ليس كذلك بالنسبة للصناعة فمع تقدم المجتمع وزيادة انتاج كل السلع فان أسعار السلع الزراعية ترتفع بالنسبة لاسعار السلع الصناعية ٠ وانتاج وحدات اضافية من السلع الزراعية يتطلب مقدارا أكبر من العمل بينما انتاج الوحدات الاضافية من السلع الصناعية يتطلب فقط نفس مقدار العمل ٠

ويشير ريكاردو الى أن التحسينات الانتاجية فى الزراعة قد تعوق مؤقتا ارتفاع الايجار مقدرا بالنقد أو بالسلع وهو يفرق بين نوعين من التحسينات تحسينات توفر فى مساحة الارض اللازمة للزراعة وتحسينات توفر فى القوى العاملة اللازمة للزراعة وهو يقدر أهمية الاختراعات التى توفر فى استخدام الارض بالنسبة لعملية التنمية ومع ذلك فهو يصر على أن سيل التحسينات على مر الزمن لا يسير بالسرعة الكافية ليوازن الاتجاه المعاكس الناتج من ازدياد عدد السكان وتجميع رأس المال وبذلك فحسب النظام الذى وضعه فان أسعار السلع الزراعية تميل الى الارتفاع على مر الزمن ٠

٥ ـ اتجاه ايجار الارض وأجور العمل وأرباح رأس المال : حالة الثبات (التوقف)

فى دراسته للدخل الذى يحصل عليه العمال وأصحاب رؤوس الاموال اهتم ريكاردو بالنصيب النسبى الذى يحصل عليه كل من العمال والمولين من الانتاج باستخدام وحدة من العمل ورأس المال وعلى ذلك فعندما يشير الى

الاجور المرتفعة والارباح الهابطة فانه يقصد أن الاجور ترتفـع بالنسبة للارباح ولا يعنى أن الاجور المطلقة ترتفع وان الارباح المطلقة تهبـط . وتلعب الاجور دورا فعالا عند تحديد تقسيم الدخل بين العمل ورأس المال وتتوقف الارباح على الاجور العالية أو المنخفضة لا على أى شيء آخر .

كيف تحدد الاجور ؟ ان الثمن الطبيعى للعمل يساوى السعر النقدى الضرورى ليمكن العمال من الحصول على الاجر الحقيقى لمستوى الكفاف وبذلك يحافظون على كيانهم . ويدل هذا على أن معدل الاجور ـ مع زيادة السكان ـ مترجما بالنقد يجب أن يرتفع لان أحد العناصر الرئيسية التى يستهلكها العمال آلا وهى السلع الزراعية تخضع لتناقص الغلة وعلى ذلك فمعدل الارباح على رأس الاموال يميل الى الهبوط مع ازدياد عدد السكان وتجميع رأس المال . فمعدل الربح فوق الصفر يشجع المولين على التجاوز عن استهلاك جميع دخلهم فيـدخرون جزءا منه ثم يستخدمون مدخراتهم فى استخدام عمال اضافيين للتوسع فى الانتاج وعلى ذلك فتجميـع رأس المال هو القوة الاساسية فى النظام الاقتصادى وتدفع الى الحركه سلسلة من النتائج . واذا فرضنا أن معدل الاجور كان فى الاصل عنـد السعر الطبيعى فان اضافة المدخرات الى مخصصات الاجور الموجودة بقصـد استئجار العمل تدفع بمعدل الاجور فوق سعره الطبيعى لان معدل الاجور عبارة عن مجرد حجم مخصصات الاجور مقسومة على عدد العمال . وينفق جماعة العمال دخلهم الاضافى على الحاصـلات الزراعية وعلى السلـع المصنوعة ـ وهذا الانفاق بواسطة العمال قد ينشط انتاج بعض السلـع ويقلل انتاج البعض الاخر وذلك عن طريق تغير الاسعار . وبما أنالعمال يحصلون على أزيد من الاجرالطبيعى فهميزدادون فىالعدد وفىميزانيات الآباء يحل الطعام اللازم لاطعام الابناء الجدد محـل الكماليات النسبية التى كانوا يتمتعون بها فيحدث تحول فى الانتاج ناحية السلع الزراعية التى يزيد عليها الطلب وبدخول هؤلاء الابناء فعلا فى سوق العمل يبدأ معدل الاجور فى الانخفاض اذا حدث أن مخصصات الاجور لم تزد بزيادة تجميع رأس المال .

ومن وجهة النظر الاقتصادية العامة فان عملية تجميع رأس المـال وازدياد السكان تؤدى الى زيادة مجموع الاجور وقد تؤدى أو لا تؤدى الى زيادة أرباح رأس المال فان كمية رأس المال الثابت والدائر تزداد ولكن معدل الارباح يهبط وسرعة هبوط معدل الربح بالنسبة لزيادة رأس المال هى التى تحدد ما اذا كان مجموع الارباح ينخفض فنسبة مجموع الاجور الى مجموع الارباح ـ ترتفع اذا ارتفعت نسبة الاجور الى الربح لكل وحدة من العمل ورأس المال .

وليس من الضرورى أن تؤدى نتائج تجميع رأس المال الى ما ذكرناه بالضبط فتجميع رأس المال يتم باستمرار طالما أن معدل الربح يزيد على المستوى الادنى كما أن عدد السكان يزداد طالما أن العمال يحصلون على أجر حقيقى أزيد من الحد الادنى المعتاد ويسلم ريكاردو أنه من المـمكن جدا لتجميع رأس المال أن يحدث بسرعة أزيد من نمو السكان لمدة طويلة وفى هذه الحالة تظل الاجور فوق سعرها الطبيعى ومن الممكن جدا أن يحدث هذا فى الاقاليم المستوطنة حديثا حيث يكون ايجار الارض منخفضا نسبيا

لتوفر الارض الخصبة ويكون عائد العمل ورأس المال مرتفعا نسبيا ٠
ويرى ريكاردو انه فى النظم الاقتصادية الناضجة يحوم معدل الاجور الحقيقى حول مستوى الكفاف العادى فتجميع رأس المال يؤدى الى زيادة معدل الاجور النقدى والحقيقى ولكن ارتفاع معـدل الاجر الحقيقى يكون مؤقتا فقط لان النمو السريع فى عدد السكان الناتج من هـــذه الزيادة يرجع بالاجر الحقيقى القهقرى الى الحد الادنى الاعتيادى ومع ذلك فالاجر النقدى يستمر فى الزيادة ويمكن الحصول على المحاصـلات الغـذائية الاضافية بزراعة الارض الاقل خصوبة فيزداد ثمن الاطعمة ، وبمـا أن الطعام هو العنصر الاساسى فى ميزانية العمال فان زيادة تكاليف مستوى الكفاف للعمال تؤدى الى زيادة معدل الاجر النقدي ويؤدى هذا بدوره الى ضغط معدل الربح فى الزراعة والصناعة ولكن قلة معدل الربح يقلل من معدل تجميع رأس المال ويؤدى هذا بدوره الى هبوط مســتوى الدخل القومى وأخيرا اذا هبط معدل الربح الى المستوى الذى لا يضمن تعويضا مناسبا لمتاعب ومخاطر تجميع رأس المال الاضافى فان النظام الاقتصادى يصبح فى حالة توقف (ثبات) فلا تحدث زيادة فى رأس المال أو عـدد السكان وترتفع الايجارات ويصل معـدل الاجر الحقيقى الى حده الادنى ويقترب معدل الربح من درجة الصفر ٠

٦ ـ مدلولات السياسة الاقتصادية :

لقد تأثر ريكاردو فى نظرته السياسيه الاقتصادية بآراء أصـحاب نظرية المنفعة فى عصره ٠ فهو يهدف من هـذه النظرية الى الحصول على أعظم خير لاكبر عدد من النـاس ويرى ان سياسة بعض الحكومات تضر بهذا الهدف مثل سياسة الرسوم الجمركية فهو يبين مع افتراض صعوبة حركة عوامل الانتاج الدوليه ـ أن الدول المشتركة فى التجارة يمكنها أن تزيد فى دخلها الحقيقى بتخصيص كل منها فى انتاج السلع التى تتمتع فيها بميزة فى تكاليف الانتاج ٠ ويرى ريكاردو أن حرية التجارة تمكن الدول من جنى فوائد التخصص وتقسيم العمل على أساس دولى فالدخل العالمى يمكن أن يزيد باستخدام الموارد الطبيعية بدرجة أكبر من الكفاءة والمقدرة كما أن امتداد سوق الصادرات ـ والواردات يســمح بزيادة تجميع رأس المال فى داخل كل دولة عن طريق زيادة الدخل كما يسمح بتشجيع الاختراعات ويرى ريكاردو أن حرية استيراد الحبوب فى بريطانيا تخفف الضغط عن الارباح بجعل أسعار السلع الزراعية منخفضة وبذلك تنخفض الاجور ٠ والاســتثناء الوحيد لنظرية حرية التجارة الذى يقره ريكاردو وعلماء الاقتصاد الكلاسيكيون هـو فرض عوائد جمركية لحماية الصناعات الناشئة التى تلائم ظروف الدولة التى تقوم فيها هذه الصناعات على أن يكون ذلك لزمن محــدود وعلى أن تقتصر الحماية الجمركية على الحالات التى يكون فيها ضمان على أن الصناعات التى ترعاها الحمــاية الجمركية يمكنها بعد مدة أن تستغنى عن هذه الحماية ٠

ومن مظاهر التحليل الكلاسيكى للتجارة الدولية أن علماء الاقتصاد الكلاسيكيين يفترضون أن العمل ورأس المـال عديما الحركة من الوجهة

الدوليه لانهم يظنون أن العمل ورأس المال أقل ميلا للحركة دوليا منهـ داخليا ويقول ريكاردو أن التجربة قد أثبتت أن عدم ضمان رأس المـال وعدم ميل الانسان الى مغادرة مسقط رأسه يعوقان هجرة رأس المال وهذه المشاعر تغرى معظم أصحاب الاملاك أن يقنعوا بمعدل ربح قليل فى وطنهم بدلا من أن يبحثوا لرءوس أموالهم عن معدل ربح أكبر فى الدول الاجنبية. وينظر رجال الاقتصاد الكلاسيكيون نظرة مختلفه للدول المستعمرة فهى لا تعتبر كدول تقوم بتبادل السلع مع الدول التى يتبعون لها بل يعتبرونها كمؤسسات زراعية أو صناعية تقـع على مشارف مجتمع كبـير يضم المستعمرات والدول التى تحكمها فالتجارة بينها لا تعتبر تجارة خارجية بل تعتبر كالتبادل بين المدن والريف تخضع لمبـادىء التجارة الداخلية وانتقال رأس المال والعمل الى المستعمرات يعـود بالفائدة على الـدول القديمة التى تمتلكها عن طريق زيادة معدل الربح بامدادها بالمواد الغذائية والخامات الرخيصه كما أن المهـاجرين الى المستعمرات يستفيدون لانهم ينتقلون من مكان تكون فيه المقدرة الانتاجية قليـله الى مكان تزيد فيه المقدرة الانتاجية ولكى يمكن الحصول على أفضـل المزايا فيجب أن تكون حركة انتقال رأس المال والعمل الى المستعمرات خاضعة للنظام الحكومى .

وقد بحث الاقتصاديون الكلاسيكيون نتائج انتقال رأس المـال الى الخارج على ميزان المدفوعات وأهم نقطة فى بحثهم هى أنهم يعتقدون أن معيار الذهب يؤدى الى قيام نظام أوتوماتيكى للتوازن .

ويؤيد ريكاردو الغاء قانون الفقراء فى انجلترا أى تقـديم العون الى العاطلين الذى كان قائما فى الوقت الذى ألف فيه كتابه فهو يصر على أنه بتقديم الطعام الى كل من يطلبه معناه زيادة الطلب الى ما لا نهـاية على المخلوقات البشرية فى حين ان الحـد من زيادة السكان لا يتأتى الا بترك عقود العمل بين العمال الفقراء وأصحاب العمل حرة من كل قيد فيؤدى ذلك الى تحديد كمية العمل فى السوق بما يتفـق والطلب الحقيقى على العمل . ويبدى ريكاردو أسفه للاتجاهات الفكريه لزيادة عدد السكان عن الحد اللازم مما يؤدى الى هبوط معدل الاجور عن المعدل الطبيعى .

ويوجه ريكاردو اهتماما خاصا لنظام الضرائب فهو يحاول أن يكتشف على من يقع العبء الاخير لمختلف الضرائب وهو فى هذا المجال يفرق بين العمل المنتج وغير المنتج وهو يعتبر كل الـذين لا يساهم عملهم بطريق مباشر أو غير مباشر فى انتاج الثروة كمستهلكين غير منتجين وهو يذهب الى حد اعتبار أن جزءا من استهلاك العمال المنتجين غير منتج اذا كان هذا الجزء يتكون من كماليات لا تساعد على تحسين قدرات انتاج العمـال المستهلكين أو لا تساعد فى تنشئة عمال منتجين .

ويرى ريكاردو أن جميع الضرائب تدفـع فى النهاية اما من الدخل العام للدولة أو من رأس المال فاذا لم يكن هناك زيادة فى الانتاج أو نقص فى الاستهلاك غير الانتاجى عند رفع قيمة الضريبة فانالنظام الضريبى فى هذه الحالة يعوق نمو رأس المال فعند فرض ضريبة معينة على المنتجات الزراعيه الاساسية يزيد سعر هذه المنتجات بما يسـاوى قيمة الضريبة

فيزداد بذلك معدل الاجور العامة مما يؤدى الى نقص معدل الارباح ويقلل من سرعة تجميع رأس المال والضرائب التى حظيت باقل معارضه من جانب الاقتصاديين الكلاسيكيين هى الضرائب على الكماليات وعلى ايجـــارات الاراضى ففى حالة ضرائب الايجارات يقع العبء على أصحاب الاملاك الذين لم يكونوا يعتبرون من المدخرين وفى حـاله الضرائب على الكماليات فان الضريبة لا تؤدى الى زيادة الاجور وبالتالى الى نقص معدل الارباح – لان الكماليات لا تدخل فى حساب ميزانية العمال الاعتيادية ومن هذا ينضح ان تدخل الحكومة يجب ان يكون لاقل حد ممكن حتى تسود القوانين الاقتصادية كما ان الرسوم الجمركية العالية تؤدى الى زيادة أســـعار المواد الغذائية واعانة الفقراء تشجع على زيادة عدد السكان وتخصيص جزء من الانتاج القومى لاستعماله فى الاغراض غير المنتجة يقلل من القوى اللازمة لخلق التنمية الاقتصادية وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون يعتقدون اعتقادا جازما أنه بازالة التدخل الحكومى يمكن تشجيع وتنشيط التنمية الاقتصادية والاقلال من الفـــاقة .

٧ – تقييم التحليل الاقتصادى الكلاسيكى :

ان الاقتصاد الكلاسيكى عبارة عن تصوير بارز لنظرية التنمية العامة المتحركة وهو فى الاصل تحليل للعملية التى بواسطتها يمكن استخدام جزء من الفائض الاقتصادى للمجتمع فى تجميع رأس المال فالمظهر الاساسى لنظرية التنميه عند الكتاب الكلاسيكيين هو تكوين رأس المـال وتحليلهم هذا يبرز كثيرا من المظاهر الهامة لعملية تجميع رأس المال . هذا ويرجع تشاؤمهم فيما يختص بالآمال المرتقبة لاستمرار تجمع رأس المال وزيادة دخل الفرد الى افتراضين وهما تناقص الغلة التاريخى ومبدأ مالتس الخاص بعدد السكان . ولكن التاريخ أثبت فيما بعد أن الكتاب الكلاسيكيين كانوا يقللون من أهمية التقدم الفنى الذى يمكن أن يوازن تناقص الغلة وقـــد ألغت سرعة التقدم الفنى حججهم فيما يختص بانخفاض معدل الربـــح وزيادة ايجارات الاراضى كما أن نظريه مالتس الخاصة بالسكان ليست ملائمة لتفسير التغيرات التى طرأت على عدد السكان فى العالم الغربى وعلى هذا فاستنتاجاتهم الخاصة بتوقف التنمية الاقتصادية تعتمـــد على افتراضين غير صحيحين ومخالفين للواقع وخصوصا فيما يختص بسير النظام الاقتصادى فى العالم الغربى .

وحسب آرائهم فان موجات الكساد تنـــتج من زيادة المضاربات عن الحد المعقول ومن التغيرات المفاجئة فى خطوط سير التجارة ويعتقد رجال الاقتصـــاد الحاليون أن مشكلة الاحتفـــاظ بالتوظيف الشامل ليست بالسهولة التى صورها الكلاسيكيون كما أن وصفهم لعملية ضبط ميزان المدفوعات وتصحيح وضعه يجب أن يعدل على أساس وجود ظروف لا يكون فيها التوظيف شاملا . وتقوم تحليلات أصحاب النظريه الكلاسيكية على أساس بيئة يحدث فيها النمو تدريجيا . حيث تســـود المنافسة الحرة وتوجد فيها منظمات ومؤسسات ومواقف وقدرات ملائمة للتنمية وتحتاج تحاليلهم وتوصيات سياستهم الاقتصادية الى تعديلات بالقدر الذى لا تسود فيه مثل هذه الظروف .

الباب الثانى

التحليلات الاقتصادية الماركسية

قليل من المفكرين فى التاريخ من كان له تأثير مباشر أو أكثر انتشارا من كارل ماركس فهو صاحب الفلسفة التاريخية التى تنبأت بسقوط الرأسمالية وقيام الاشتراكية ويؤيد اتباع ماركس نظام تفكيره باصرار يقرب من الحماس الدينى وهذا الباب يفحص التحليل الماركسى لعملية التنمية الاقتصادية وعلى هذا فسيقتصر البحث هنا على ذلك الجزء من تفكير ماركس المتعلق بهذا الموضوع وبالرغم من أن علم الاقتصاد يكون الجزء الاكبر من نظامه فان ماركس يعتبر اكثر من عالم اقتصادى ويدخل فى تحليله علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والنظرية السياسية والتاريخ والفلسفة .

١ ــ التفسير المادى للتاريخ :

ان الاطار العام للتحليل الماركسى عبارة عن تفسير مادى فريد فى نوعه للتاريخ فى محاولة لتوضيح أسس وسبب تطور جميع الحياة الاجتماعية وهو يرفض التفسير التاريخى الذى يشير الى ما وراء الطبيعة او القوانين النفسية للطبيعة البشرية فهو يعتبر ما وراء الطبيعة نوع من التصرف الذى لا معنى له اما بالنسبة للقوانين النفسية فهو يقول «ليس الوعى الانسانى هو الذى يحدد الوجود الاجتماعى بل على العكس من ذلك فان وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم » . والتاريخ بالنسبة لكارل ماركس ليس مجموعة من الاحداث وليدة الصدفة بل يتبع قوانين معينة تؤدى الى قيام أشكال من التنظيم الاجتماعى دائمة التغير ودائمة التجدد .

وفى رايه ان طريقة الانتاج هى مفتاح السلوك الانسانى وتشير هذه العبارة الى نظام اجتماعى معين للانتاج فى مجتمع يتميز بالعناصر الآتية :

١ ــ تنظيم العمل فى مشروع للتخصص والتعاون ومهارات العمال وحالة العمل فى سياق النظام الاجتماعى فيما يتعلق بدرجات الحرية والعبودية

٢ ــ البيئة الجغرافية ومعرفة استخدام الموارد الطبيعية والمواد الخام

٣ ــ الوسائل الفنية والعمليات الفنية والحالة العلمية بوجه عام .

وحسب نظام ماركس فان طريقة الانتاج فى الحياة المادية تحدد الطبيعة العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية للحياة . وتمشيا مع طريقة الانتاج توجد مجموعة من علاقات الانتاج تعتبر من الوجهة القانونية علاقات للملكية وتحدد علاقات الانتاج هذه التكوين الطبقى للمجتمع ويقصد بكلمة « طبقة » مجموعة من الافراد يحتلون مركزا متشابها من حيث درجة تملكهم للممتلكات الاساسية للعمليات التى يقوم بها العمال ومن حيث درجة الحرية الشخصية التى يتمتع بها هؤلاء الافراد وفى رأى ماركس أن النظام الطبقى لكل مجتمع تحت النظام الاشتراكى يتكون من طبقة سائدة موجهة وطبقة كادحة مظلومة .

وتؤدى طريقة الانتاج والعلاقات الانتاجية الى تكوين هيكل من الافكار والنظم يستند اليها ولا يصر ماركس على أن الافكار والانظمة تتكيف ايجابيا مع طريقة الانتاج فبعض الانظمة الثقافيةقد تنشأ مستقلة عنها استقلالا تاما وهو يتمسك بأن مثل هذه القوى الذاتية غير الاقتصادية لاتحدث الا تأثيرا ضئيلا فى التطور التاريخى .

ويحدث التطور فى المجتمع نتيجة للتغيرات فى العناصر المكونة لطريقة الانتاج والتغيرات فى هذه العناصر هى القوى المستقلة فى النظام الاقتصادى الماركسى والاشكال المختلفة للمجتمع قد تزيد فى سرعة تطور هذه العوامل الاقتصادية أو تؤخره ولكن هناك تغير ما فى القوى الانتاجية يحدث فى جميع الاحوال الاقتصادية ففى المراحل الاولى لاى نظام اجتماعى معين تكون قوى الانتاج المادية متفقة مع علاقات الانتاج والآراء والنظم القائمة على هذه العلاقات . وفى هذه الفترة تكون علاقات الانتاج القائمة عبارة عن صور لتطور القوى الانتاجية ولكن التغيرات فى علاقات الانتاج والبناء الثقافى القائم عليها لا يمكنها أن تلحق بتطور القوى المادية للانتاج وعند مرحلة معينة تتصادم القوى الانتاجية مع علاقات الانتاج فتنشأ الثورة الاجتماعية لان علاقات التملك القائمة تعمل كاغلال بالنسبة لقوى الانتاج .

فالصراع الطبقى هو طريقة العمل التى يتم بها التغيير فاذا ما نضجت علاقات الانتاج واشتدت بينما تستمر قوة الانتاج فى التطور فان الخطوط الفاصلة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المظلومة تصبح اكثر عمقا وظهورا فالطبقة المهضومة التى تهب لتحصل على كسب عن طريق تعديل علاقات التملك القائمة تحاول أن تفرض نفسها وتحصل على اشراف سياسى وبما ان هذه الطبقة ترتبط بالقوى الانتاجية الشديدة القوة فان نجاحها يكون مضمونا وتنشأ مجموعة جديدة من علاقات التملك تتلاءم مع التوسع فى قوى الانتاج الجديد ومع حدوث تغيير فى علاقات الانتاج فان البناء الشامل للافكار والنظم

القائمة على هذه العلاقات يتغير بسرعة بدرجة قليلة أوكبيرة ، وحسب رأى ماركس يتبع التاريخ دورة ثورية تتكون من تطـــور تقدمى . ثم مقاومة للتغير فى الانظمة القائمة ثم اضـــمحلال ثم ثورة ويميز كارل ماركس بين اربعة أنظمة اجتماعية فى التاريخ (١) الشيوعية البدائية (٢) حالة العبودية القديمة) ٣ (الاقطاع (٤) الراسمالية .

ولو أن معظم المراقبين الغربيين يتفقون على ان المادية التـــاريخية لكارل ماركس فلسفة ايحائية عالية للتـــاريخ فالقليون منهم هم الذين يوافقون على أن نظرية ماركس هى المفتاح لحل أسرار التطور الاجتماعى فهم لا يوافقون على رأيه القائل بأن كل نظام اقتصادى اجتمـــــاعى يمر بنفس الدورة التى تتكون من مولد النظام ثم تطوره التقـــــدمى ثم الاضمحلال ثم الوفاة ، كما أنهم لايوافقون على افتراضه انالصراع الطبقى هو الوسيلة الوحيدة التى تؤدى الى حـــــدوث التغـــيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التغيرات الاقتصادية وبالاختصـــــار فان نظرية ماركس ككل النظريات المستندة الى عامل واحد تتســـم بطابع البساطة والتعميم .

٢ ـ نظرية القيمـــة الفـــائضة :

يعتبر كارل ماركس رجلا ثوريا كرس جهوده لقلب النظــــــام الاجتماعى القائم فدراسته السابقة من التاريخ ما هى الا اساس لابراز اهتمامه بطبيعة وأسباب تفكك النظام الراسمالى .

ونظرية ماركس الخاصة بالقيمة الفائضة هى الاطار الذى عليـــه يبنى تحليله للتنمية الاقتصادية فى ظل النظام الراسمالى ففى رايه أن انقسام السكان الى طبقتين هولب النظام الراسمالى فطبقة الراسماليين تمتلك كل وسائل الانتاج والطبقة الاخرى هى الطبقة العاملة التى تبيع قوة العمل التى تمتلكها فعرض قوة العمل ووسائل الانتاج القائمـــة لها القدرة على انتاج سيل من السلع يزيدعلى القدر الذى تدعوالحاجة اليه للاحتفاظ بعرف العمل ومجموع المعدات بدون مساس وبعبـــارة اخرى فان النظام الاقتصادى يقدر على انتاج فائض يزيد على قيـــمة احتياجات المعيشة للعمال وقيمة المواد الخام والمعدات اللازمة للانتاج وهذا ما يسميه ماركس بقيمة الفائض وهذا الفائض يجنى ثمـــاره طبقة الراسماليين فى شكل صافى أرباح وفوائد وايجارات .

كيف ينشأ الفـــائض وكيف يتمكن المـــولون من الحصـــول عليه لا ان قوة العمل فى راى ماركس التى يشتريها المولون فى السوق ويستهلكونها فى عملية الانتاج لها خاصية فـــريدة لانتاج ما يزيد عن

قيمتها عند استعمالها فقيمة قوة العمل هى عبارة عن قيمة وسائل المعيشة الفردية لابقاء العمال على قيد الحياة ــ وهناك السؤال « كيف تجعل الاجور الفعلية مساوية لقيمة قوة العمل ؟ » ان حل ماركس لهذه المسألة يتضمن فكرة الجيش الصناعى الاحتياطى وحسب نظريته فان مجموع توظيف العمال يحدده حجم رأس المال المختزن وحالة الفنون الصناعية « تكنولوجيا » وفى حالة معينة من الفنون الصناعية لا يكون من الممكن احلال العمل محل معدات راس المال وفوق ذلك ففى أى وقت معين يزيد المعروض عن العمل عن حجم التوظف الذى يمكن لقدرة استخدام راس المال المختزن أن يحققه وعند ذلكتقوم المنافسة بين الجيش الصناعى الاحتياطى وبين القوة العاملة المستخدمة مما يؤدى الى هبوط الاجور الى مستوى الكفاف . ومن جهة نظر ماركس يستحيل أن تنشأ القيمة الفائضة من المواد الخام ومعدات رأس المال المستخدمة فى الانتاج بدلا من قوة العمل .

وقيمة مجموع الانتاج فى النظام الاقتصادى لاى فترة هى عبارة عن مجموع ثلاثةعناصر وهى راس المال الدائم (وهو قيمة المواد الخام والمؤسسة التى تستخدم فى الانتاج) ثم راس المال المتغير وهو قيمة العمل المستعمل فى تلك الفترة ثم القيمة الفائضة . وهدف أصحاب رؤوس الاموال هو زيادة حجم القيمة الفائضة التى يحصلون عليها وهذا الهدف يمكن تحقيقه مع استخدام قوة معينة من العمل بواسطة زيادة معدل الاستغلال . وهناك ثلاثة طرق للوصول الى ذلك أولا زيادة ساعات العمل اليومى ثانيا تخفيض الاجور المدفوعة الى اقل من مستوى الكفاف وهذه الطريقة لا يمكن استخدامها الا لفترة مؤقتة لان العمال يجب أن يحصلوا على أجور تعادل مستوى الكفاف على الاقل لكى يمكن الاحتفاظ بالمعروض من العمل ــ ثالثا يمكن زيادة الفائض الاقتصادى الذى يحصل عليه أصحاب رأس المال وذلك برفع مستوى القدرة الانتاجية للعمال عن طريق أحداثتغيير فى حالة الفنون الصناعية وبالنسبة لنقطة التقدم الفنى نجد فارقا كبيرا بين ريكاردو وماركس فبينما يقلل ريكاردو من قيمة التقدم الفنى على اعتبار أنه لا يمنع الوصول فى آخر الامر الى حالة التوقف الاقتصادى فان ماركس يوليه اهمية كبرى لانه يرى أن استمرار التقدم فى الفنون الصناعية يؤدى بالراسمالية الى مصيرها المحتوم لان كل صاحب راس مال يحاول ان يتفوق على منافسيه فى الصناعة بادخال الآلات الحديثة المحسنة لكى يحتفظ بمكانه النسبى وهذا يتطلب زيادة ما ينفقه على العمال والمواد الخام ومعدات راس المال وذلك بزيادة تجميع رأس المال واعادة استثمار أرباحه .

٣ ـ التنمية الاقتصادية فى ظل الرأسمالية :

يقول ماركس فى بيان قوى عن الطريق الذى يمتد أيام الرأسمالية « لم يعد العامل الذى يكد من اجل نفسه هو الذى يجب ان يجرد من أملاكه بل صاحب رأس المال الذى يشغل كثيرا من العمال ونزع الملكية هذا يتم عن طريق القوانين الكامنة فى الانتاج الرأسمالى نفسه اذ أن واحدا من الرأسماليين يقضى على كثيرين من طبقته دائما بسبب تركيز رأس المال ففى نفس الوقت الذى تجرد فيه فئة قليلة من الرأسماليين كثيرين من زملائهم من أملاكهم ينشأ نوع من التعاون يزداد باستمرار فى العملية التى يقوم بها العمال ويزداد استخدام الفنون الصناعية وزراعة الارض بطريقة نظامية وتحويل وسائل العمل الى وسائل مشتركة وبحث اقتصاد فى وسائل الانتاج عن طريق استخدامها كوسائل انتاج للعمل الاشتراكى المتحد كما يزداد اشتراك الشعوب فى التجارة الدولية ومع التناقص المستمر فى عدد أقطاب الرأسماليين الذين يغتصبون ويحتكرون كل المزايا الناجمة من التحول فى عملية الانتاج يزداد البؤس والظلم والعبودية والاستغلال للعمال ولكن الى جانب ذلك تنتشر الثورة بين طبقة العمال التى يزدادباستمرار عددها واتحادها وتنظيمها وذلك بواسطة نفس الطريقة التى تتم بها عملية التنمية الرأسمالية . ويصبح احتكار رأس المال أغلالاتقيد طريقة الانتاج التى نشأت وازدهرت فى ظل النظام الرأسمالى وتركيز وسائل الانتاج فى يد الرأسماليين وانتشار الروح الاشتراكية بين العمال يصلان الى نقطة يصبحان فيها غير منسجمتين مع الغلاف الرأسمالى الذى يجمعهما فينشق الغلاف وتحل نهاية نظام التملك الرأسمالى ..

ويتضمن التحليل الاقتصادى الطويل الامد ثلاثة مبادىء وهى ازدياد بؤس العمال وتركيز رأس المال وانخفاض معدل الربح وبما أن هذه المبادىء متداخلة فيمكن دراستها معا . فمركز التحليل الاقتصادى المركسى هو طبقة الرأسماليين الذين يجردون العمال من وسائل الانتاج قسرا وبما ان الرأسماليين يمتلكون وسائل الانتاج فكل ما يمكن أن يساهم به العامل هو وقت عمله ويكرس الرأسماليون كل جهودهم لزيادة تدفق القيمة الفائضة التى يحصلون عليها ويصبحون قادرين لا على رفع مستوى معيشتهم فحسب بل يزيدون من قوتهم ونفوذهم فى المجتمع وتزداد القيمة الفائضة بتجميع رأس مال أكثر وبزيادة حجم القوة العاملة والمبالغ اللازمة لتجميع رأس المال تنتج من القيمة الفائضة نفسها اما العمل الاضافى المطلوب فيحصل عليه من ازدياد عدد السكان طالما كانت الاجور العادية كافية لاعالة طبقة العمال وزيادة عددهم :

وفى راى ماركس ان ان الظروف الاكثر ملاءمة للعمال هى تجميع رأس المال فى حالة معينة من الفن الصناعى ففى عملية اعادة استثمار راس المال قد يزداد الطلب على العمال لسرعة أكثر من الزيادة الطبيعية فى عدد السكان مما يؤدى الى رفع مستوى معيشة العمال ولكن حتى فى هذه الحالة فان الزيادة الناتجة فى الاجور قد تخلق قوى رد فعل توقف ارتفاع الاجور فاذا ارتفعت الاجور بسرعة زائدة فقد ينقص معدل الارباح وارتفاع معدل الاجور يشجع على الزواج المبكر وبذلك يزيد المعروض من العمل بسرعة اكبر وفى هذه النقطة بالذات يقترب تفكير ماركس من تفكير مالتس ولكن ماركس يستخدم تطور الفن الصناعى « التكتولوجيا » اساسا للاحداث المقبلة فى الراسمالية فبدلا من زيادة تجميع راس المال بمضاعفة الوسائل الانتاجية القديمة يلجأ الراسماليون فى حالة حدوث تقدم فى الفن الصناعى الى استخدام الاختراعات التى تقتصد فى العمل والتى تزيد القدرة الاتاجية لكمية معينة من مدة العمل .

وعند ما يقوم كل الراسماليين فى صناعة ما بادخال اختراع جديد فان سعر المنتجات فى هذه الصناعة ينخفض تبعا لقلة كميات العمل اللازمة لانتاج السلعةولكن اذا أمكن لراسمالى واحد أن يدخل التحسينات الجديدة قبل غيره فى صناعة ما فان قدرة العمل الانتاجية والارباح تزداد دون احداث انخفاض فى السعر لان كمية ما ينتجه لا تعدو أن تكون كسرا صغيرا من مجموع الناتج فى السوق ولكن سرعان ما يحذو المنافسون حذوه محاولين اقتسام الارباح الزائدة ولان ضغط الاسعار من جانب الذين يدخلون التحسينات يضطرهم الى ذلك . وقدلايتمكن كثيرون منهم أن يقاوموا المنافسة فينزلون من طبقة الراسماليين الى طبقة عامة الشعب وبذلك يزداد الاتجاه الى تركيز راس المال فى أيدى عدد اقل ثم أقل .

ومن النتائج الهامة الاخرى تجميع راس المال عن طريق المستحدث من رأس المال الثابت خلق فائض من طبقة العمال من بين السكان فالزيادة الذاتية لرأس المال بواسطة استخدام الآلات تتناسب تناسبا طرديا مع عدد العمال الذين يفقدون وسائل عيشهم بسبب الآلات وهؤلاء العمال الذين يفيضون عن حاجة الصناعة نتيجة استخدام الآلات اما يصبحون عاطلين واما يتجهون نحو فروع أخرى من الصناعة يسهل الدخول فيها فيغمرون سوق العمل فينخفض سعر القوة العاملة عن قيمتها وعلى ذلك فالنظام الراسمالى نظام متفجر غير مستقر فهو يلفظ العمال بسرعة ازيد من سرعة استئجارهم وفى حالة بقاء الفنون الصناعية مستقرة فان الطبقة العاملة قد تتاح لها فرصة الكسب مع زيادة تجميع راس المال ولكن الاختراعات التى تقتصد فى العمل تسير بسرعة كبيرة مما يجعل الجيش الصناعى الاحتياطى يتضخم مع

زيادة عدد السكان كما أن كبار الراسماليين يمتصون مؤسسات الصغار منهم وتحل الآلات محل الصناع المهرة والذين يسعدهم الحظ من العمال فيجدون عملا يصبحون مستعبدين لحياة مملة خالية من البهجة تسير على وتيرة واحدة واسوأ من ذلك فان المنافسة بين المتعطلين للحصول على عمل تمكن أصحاب رؤوس الاموال من تخفيض الاجور الى مستوى يقرب من المجاعة فلا يكتفون باطالة ساعات العمل اليومى بل يقتصدون من الاجور قيمة فائضة أكبر . وقد يلجأ المولون بسبب قيام المنافسة بينهم الى تشغيل النساء والاطفال فوق طاقتهم بأجور اقل من أجور الرجال فيزداد عدد الذين يقاسون من البؤس . وبالرغم من زيادة حجم القيمة الفائضة نتيجة لزيادة الانتاج فان المنافسة بين أصحاب رؤس الاموال تصبح أكثر بشاعة بسبب انخفاض معدل الربح .

وقد يؤدى تقدم الفنون الصناعية الى رخص عناصر راس المال الثابت ومعنى هذا أن الاختراعات قد تقلل من تكاليف رأس المال بالنسبة للوحدة الانتاجية كما تقلل تكاليف العمل بزيادة مقدرة العمال فى صناعة الآلات وفى تشغيلها . وعندما يواجه الرأسماليون بنقص معدل الربح فانهم يبذلون جهدهم للاحتفاظ بمعدل الربح بزيادة ساعات العمل اليومى وزيادة سرعته وانقاص الاجور وبعبارة أخرى بزيادة معدل الاستغلال وزيادة على ذلك عندما يقل معدل الربح ويتجه الرأسماليون الاقوياء الى تجريد أخوانهم الضعفاء فان تركيز راس المال فى ايديهم يجلب لهم بعض التعويض المؤقت ومع ذلك فان هذا يؤدى الى زيادة عامة فى التكوين العضوى لرأس المال واى هبوط أزيد فى معدل الربح مما يسبب نقصا فى معدل تجميع رأس المال وهذا الاتجاه نحو الركود الاقتصادى يهدد أسس النظام الراسمالى ويميز ماركس بين ثلاثة أسباب منفصلة للازمات الاقتصادية وهى هبوط معدل الربح وعدم التناسب بين أنواع الانتاج المختلفة ونقص الاستهلاك وتستند نظرية الهبوط الطويل الامد فى معدل الارباح الى الزيادة الطويلة الاجل للتكوين العضوى لرأس المال والى ارتفاع أجور العمال . وحتى نصل الى مستوى التوظيف الكامل للعمال فان أجورهم تكون فى مستوى الكفاف ولكن بعد تلك النقطة فان ضغط تجميع رأس المال يؤدى الى رفع مستوى الاجور ويقلل من معدل الربح وهذا الهبوط فى معدل الربح يقلل من تجميع راس المال بدرجة تؤدى الى حدوث أزمة ومن العوامل التى تؤدى الى اضطراب النشاط الاقتصادى قيام محاولات جنونية من جانب الراسماليين فى محاولة لتجنب هبوط معدل الربح عن طريق مجاذفات تخمينية لا تستند الى أسس اقتصادية سليمة وتفضى الى نتائج وخيمة .

وعند حلول أزمة من الازمات يكون هناك اندفاع نحو تصفية الاعمال

وتصبح النقود هى السلعة الوحيدة المطلوبة مما يعطل وظيفتها كوسيلة للتبادل ويحجم الكثيرون عن سداد الديون المستحقة عليهم فيـزداد اشتداد الازمة بانهيار النظام الائتمانى ويزداد عدد العمـال المتعطلين وتهبط الاجور الى مستوى يقرب من المجاعة ويتلقى صغار الرأسماليين ضربات قاصمة فى رؤوس أموالهم اما تفقد واما تمتص بواسطة أقوياء الرأسماليين وعلى أى حال فانخفاض الاجور وضياع رأس المال والاقلال من المجاذفات التخمينية تزيد من معدل الربح فتبدأ موجة مد جديدة من الاستثمار والسبب الثانى من أسباب الازمات وهو عدم التناسب بين أنواع الانتاج فهو يشير الى الاخطاء من جانب الرأسماليين فى تقديرهم للاسواق فالانتاج الرأسمالى معقد جدا والرأسماليون الذين يعملـون بمفردهم يلمون الماما قليلا بحالة السوق وبطرق تصرف منافسيهم لدرجة ان زيادة الانتاج عن الحد المطلوب يمكن أن تحـدث فى قطاعات هامة من الاقتصاد مما يؤدى الى سرعة قيام أزمة عامة .

وفى تفسيره للازمات الناتجة عن نقص الاستهلاك يقول ماركس ان قدرة الاستهلاك عند أصحاب رؤوس الاموال تحـد منها نزعتهم الى تجميع رأس المال وجشعهم لزيادة اموالهم ولانتاج قيمة فائضة عـلى مدى واسع وهذا أحد قوانين الانتاج الرأسمالى الذى تفرضه الثورات المتواصلة فى طرق الانتاج نفسها وما يتبعها من نقص فى قيمة رأس المال القائم كما تفرضه المنافسة وضرورة تحسين الانتاج وزيادة مقداره من اجل المحافظة على النفس وخوفا من عقوبة الفشل . وهذا الاتجـاه نحو تجميع رأس المـال فى رأى ماركس يزيد من حجم طبقة العـامة ويؤدى الى زيادة نسبية فى عدد السكان ويهبط بمستوى الاجـور الى مستوى الكفاف ومع تقدم القدرة الانتاجية فانها تجد نفسـها على خلاف مع الاسس الضيقة التى يقوم عليها الاستـهلاك ذلك لان القدرة الاستهلاكية للعمال محدودة بسبب فقرهم بينما قـدرة أصحاب رؤوس الاموال يحد منها جشعهم فى زيادة تجميع رأس المـال وما ينتج عن ذلك من عجز صناعات السلع الاستهلاكية عن امتصـاص انتاج السلع الرأسمالية بسبب اتجاها الى زيادة الانتاج العام عن الحد الضرورى ويظهر ذلك فى شكل ازمات فترية وركود اقتصادى

٤ ــ الاستعمار والامبريالية :

يصر ماركس على أن التوسع الاستعمارى الاول لعب دورا هـاما فى اقامة النظام الرأسمالى فاكتشاف الذهب والفضة فى أمريكا واستعباد السكان الاصليين وتسخيرهم فى المناجم ثم القضـاء عليهم وغزو جزر الهند الشرقية ونهبها وتحويل افريقيا الى مستعمرة لاصطياد العبيـد والاتجار فيهم كل هذه كانت وسائل كبرى من الوسائل الاوليـة

لتجميع رؤوس الاموال كما أن اتساع الاسواق العالمية التى صحبت النظام الاستعمارى خلق طلبا كبيرا على السلع التى لم يكن من المستطاع اشباع الرغبة فيها فى المجتمع الاقطاعى القديم . ومن جهة أخرى فان التجارة الخارجية استمرت تقوم بدورها مع تطور النظام الرأسمالى فبواسطة هذه التجارة امكن للدول الراسمالية القديمة أن تستفيد من اتساع الاسواق لتصريف مصنوعاتها ومن المصادر الرخيصة للمواد الغذائية والمواد الخام وللحصول على اكبر فائدة من هذه التجارب نشرت الدول الراسمالية الناضجة نفوذها وشددت قبضتها على المناطق الفقيرة فى العالم بتكوين امبراطوريات استعمارية وبعبارة أخرى يقول الماركسيون ان الاستعمار قد أعد لزيادة استغلال الدول الفقيرة لمصالح الامم الراسمالية المتقدمة .

وتزداد أهمية الاسواق الخارجية عندما يصل النظام الرأسمالى الى مرحلة الاحتكار ويحدث هذا عند ما يقضى تركيز وتمركز راس المال تدريجيا على معظم مناطق المنافسة الحرة فى النظام الاقتصادى فتظهر الامبريالية عند هذه المرحلة ويقول الماركسيون انه عند هذه النقطة من التطور الراسمالى فان قوى الركود المتمثلة فى نقص معدل الربح وزيادة الانتاج المؤمن تضغط بدرجة أشد على النظام الاقتصادى فتتجه الدول الراسمالية القديمة أكثر وأكثر الى القطاع الخارجى حتى يمكنها تأخير انهيارها النهائى ويصبح تصدير راس المال الى المناطق المتأخرة حيث يكون معدل الربح مرتفعا وسيلة كبرى من وسائل محاولة الحد من الاتجاه نحو الركود كما يساعد وجود القطاع الخارجى على تصدير السلع مما يخفف الضغط عن زيادة الانتاج فى الداخل وفى المناطق المستعمرة لابد من القضاء على المقاومة لكى يتمكن الاجانب من وجود منافذ مريحة لرؤوس اموالهم كما أن كل دولة راسمالية تسعى الى ابعاد منافسة الدول الرأسمالية عن مناطق نفوذها وبذلك لايستفيد اهالى الدول الفقيرة المستعمرة شيئا وتنهار عوائدهم وتقاليدهم وتقضى الواردات الصناعية الرخيصة على الحرف الوطنية وتحرم الغالبية العظمى فى تلك الدول من وسائل انتاجهم .

وبالرغم من كل ذلك فان هذا لا يحول دون ظهور التضارب فى النظام الراسمالى فبعد اقتسام العالم بواسطة الدول الغنية فان كلا منها تتغلب على الاخرى فى محاولة لحل مشاكلها الاقتصادية بمد مناطق نفوذها وتتميز مثل هذه الفترة بقيام الحروب بين الدول الاستعمارية الكبرى بقصد اعادة تقسيم العالم ولكن فى نفس الوقت تبدو نقائص النظام الراسمالى أكثر وضوحا ويزداد الصراع الطبقى داخل الدول الاستعمارية القديمة وتزداد الروح الوطنية فى الدول

المستعمرة والنتيجة النهائية فى نظر ماركس هى تحطيم النظام الرأسمالى وظهور النظام الاشتراكى .

٥ ـ تقييم التحليل الماركسى :

يقول ماركس أن كل النظام الراسمالى بطبيعته نظام شديد التناقض كما يبدو فى كل نشاط اقتصادى وفى كفاحه من أجل قيام مجتمع جديد يرى ماركس أن اشد القوى تاثيرا فى اقامته هى قوانين النظام الراسمالى نفسه فلا يمكن لاى شيء أن يحول دون تحطيم النظام الراسمالى لنفسه . فالاقتصاد الراسمالى يحمل فى طياته مصيره المحتوم وكما أن النظام الرأسمالى مقضى عليه لا محالة فكذلك لابد النظام الاشتراكى من الخروج الى حيز الوجود وما على اتباع ماركس الا أن يقبلوا هذه العقيدة لكى يظهر الهدف المنشود فى حينه .

ولكن الوقت قد مر وما زال الماركسيون ينتظرون واذا تناولنا نظرية زيادة بؤس الطبقة العامة مثلا لوجدنا أنها غير صحيحة فأجور العمال فى الدول الراسمالية من الواضح انها لم تظل قريبة من مستوى الكفاف بل من الملاحظ أن اجورهم الحقيقية استمرت فى الزيادة مع التقدم الراسمالى . وقد بالغ ماركس فى نتائج التقدم الفنى الصناعى بالنسبة للبطالة فقد حاق الضرر احيانا ببعض المهن المعينة نتيجة لتلك الظاهرة ولكن هذا الضرر لم يكن عاما بالدرجة التى تؤدى الى خلق معين كبير دائم من البطالة وعلى العكس من ذلك فان تقدم الفن الصناعى قد أدى الى زيادة الطلب على العمل بدلا من انقاصه اذ أن الاستثمار الذى يصحب التقدم الفنى يزيد من مجموع الطلب ومجموع الدخل .

ويدافع اتباع ماركس عن هذه النظرية بقولهم ان ماركس كان يقصد نصيب العمال النسبى فى الدخل القومى ولم يقصد نصيبهم المطلق وعلى هذا الزعم فان النصيب النسبى للعمل يكون اكبر تحت النظام الاشتراكى منه تحت النظام الرأسمالى ولكن هذا لا يتمشى مع تعليقات ماركس العامة على النظام الراسمالى فهو يعتقد أن الاجر الحقيقى للعمال فى ظل النظام الراسمالى لا يرتفع بل يحوم حول مستوى الكفاف واذا اغفل هذا التفسير فان الماركسيين لايكون لديهم نظرية تبين تقسيم الدخل القومى بين العمل وراس المال . واكثر تنبؤاته نجاحا هو ما تنبأ به بخصوص تركيز راس المال فقد رأى أن التقدم الفنى الصناعى سوف يؤدى الى قيام وحدات صناعية كبيرة ولو انه بالغ فى سرعة ومدى هذا الاتجاه كما أن الوسائل التى استخدمها لم تكن فعالة

من حيث معالجتها لمشاكل الاحتكار التى تنشأ نتيجة للاتجاه نحو الصناعات الكبرى .

أما تفسيره للاتجاه النزولي لمعدل الارباح فلا يدل على شيء مطلقا فهو لا يمكنه أن يدلل على صدق القول بأن الربح ينخفض الا اذا تنازل عن دعواه بأن الاجر الحقيقى للعمل يظل قريبا من مستوى الكفاف . واذا زاد رأس المال المستخدم بالنسبة للفرد فان العمل يصبح أكثر انتاجا كما يزداد انتاج قوى معينة من العمل . ويعنى وجود معدل ثابت للاستغلال أن الانتاج يقسم بين الرأسماليين كربح وبين العمال كأجر بطريقة ثابتة وبذلك فان العمل يحصل على نصيب ثابت من فيض الانتاج المتزايد أو بعبارة أخرى يحصل على أجر حقيقى مطلق ازيد ولم يقدر ماركس فى بحثه لهذا المبدأ انه اذا ظلت الاجور الحقيقية ثابتة فان معدل الاستغلال يزداد دون أن يكون لذلك علاقة بالعوامل الاخرى فمع زيادة اجمالى الانتاج وبقاء الاجور على ما هى عليه فان نصيب الرأسماليين فى شكل ارباح يزداد .

وينظر ماركس الى الازمات الاقتصادية على انها جزء لا يتجزأ من التطور الراسمالى المبنى على الطبيعة الفعلية للانتاج الرأسمالى وليس على العوامل النقدية ويعتبر تحليله للازمات الدورية ايجابيا بدرجة كبيرة أكثر منه تحليلا ثوريا . وفى حجته المبنية على انخفاض معدل الربح القصير الامد يقول أن جيش العمال الاحتياطى يكاد ينعدم وترتفع الاجور بتشجيع بعض المغريات الخاصة بتجميع راس المال كفتح اسواق جديدة وهذا الارتفاع فى الاجور يؤدى بدوره الى خفض معدل الربح وهذا يقلل من العروض من مخصصات راس المال ويقلل من سرعة تجميع رأس المال فينخفض مستوى الاجور من جديد وينمو جيش العمال الاحتياطى .

ولا يرجع النقص فى معدل تجميع راس المال الى عدم وجود ما يغرى بالاستثمار فى رأى ماركس بل الى قلة مصدر الاستثمار فالانتاج الكلى يبقى كما هو ولكن توزيع السلع الاستثمارية هو الذى يتغير وعلى ذلك فان ماركس لا يهتم بالطلب الكلى الفعال على السلع الاستثمارية وبدلا من ذلك فهو يهتم بالنقص النسبى فى مخصصات الاستثمار وعلى ذلك فيبدو انه اتبع نظرية الركود عند الاقتصاديين الكلاسيكيين ، ولكن النظرية الخاصة بحدوث الازمات يجب ان تدخل فى حسابها وأن تبين أسباب النقص المطلق فى الانتاج الكلى ، ويقرر ماركس ان زيادة الطلب على العمل نتيجة تجميع راس المال قد تؤدى الى رفع مستوى الاجور النقدي ولكن ليس من الضرورى ان تزيد فى الاجور الحقيقية كما أن مستوى الاسعار قد يرتفع مع بقاء النصيب النسبى من الدخل للعمال

ولاصحاب راس الاموال ثانيا وبذلك فهو لا يؤيد الراى القائل أن الارباح يجب أن تهبط نسبيا عند زيادة تجميع راس المـــال ويختلف ماركس اختلافا كبيرا عن الاقتصاديين الكلاسيكيين فى نظريته الخـــاصة بنقص الاستهلاك ، فهو يرفض رأيهم القائل بأنه لا يمكن أن يكون هنـــاك نقص مزمن فى الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ، فهو يقول أن السـبب الاساسى لهذا النوع من الازمات هو النقص فى الطلب على الاستهلاك، ففقر العمال يحد من قدرتهم على الاستهلاك بينما يحد من قدرة الراسماليين على الاستهلاك رغبتهم فى تجميع رؤوس الاموال واذا كان عند الراسماليين الرغبة فى تجميع الاموال بصرف النظر عن معدل الربح فلن تكون هناك مشكلة على الاطلاق وذلك لان انتاج السلع الراسمالية فى هذه الحـالة يسد الفراغ بين الانتاج الكلى والاستهلاك ، فهذه السلع تكون بمثـــابة نوع من الاستهلاك بالنسة لاصحاب رؤوس الاموال ، ولم ينجح ماركس فى بيان الكيفية التى بها يتوقف معدل الربح وتبعا لذلك الاستثمار عـلى الاستهلاك .

وجملة القول ان نظام ماركس الاقتصادى ضعيف فى جملته فهـــو يتسم بالتناقض الداخلى الذى حاول أن يلصقه بالنظام الراسمالى ولا تتضح صحة تفكيره فيما يختص بقوانين سير النظام الراسمالى الموسمية والطويلة الامد عند فحصها فى ضوء التجارب التاريخية والاختبـــار التحليلى وزيادة على ذلك فتفسيره المادى للتاريخ عبارة عن اطار مبـالغ فى تبسيطه حتى يمكن فحص التنمية الاقتصادية فى داخله وبالرغم من كل ذلك فلا يمكن أن ننكر أن ماركس ساهم فى دراسة التنميـــة الاقتصادية ببعض الاراء العميقة الفاخضة ، وبالرغم مما فى الماركسية من مغالطات فانها عقيدة سياسية تتحدى مســتقبل الدول الغنيـة والفقيرة على الســواء .

الباب الثانى

التحليل الاقتصادى لمدرسة احياء الدراسات الكلاسيكية

حوالى سنة ١٨٧٠ بدأ اتجاه جديد فى تيارات الفكر الاقتصادى ليحل محل التقليد الكلاسيكى ، وسبب هذا التحول هو الاكتشافات الهامة فى الفنون الصناعية والموارد الاقتصادية مما أدى الى زيادة معدل التنمية وامكانيات النمو الاقتصادى المستمر وهذه المدرسةالكلاسيكية المجددة ظهرت قبل الحرب العالمية الاولى وهى تأخذ بنظرية أجورمستوى الكفاف التى أعتنقها الماركسيون والكلاسيكيون من قبلهم وقد بدأ واضحا فى ذلك الوقت أن التغييرات المتعلقة بعدد السكان فى الدول الغربية لم ترتبط بالتغير فى الدخل الفردى بالطريقة البسيطة التى عبر عنها ماركس كما أن تجميع راس المال نشط بتأثير التقدم الفنى وازدياد المعرفة فى الموارد الطبيعية وعلى ذلك فالتغيرات فيما يعرف بالمتغيرات الكبرى الا وهى عدد السكان ومجموع رأس المال والفن الصناعى التى تؤثر فىمعدل التغير فى الدخل القومى ظهر انها تحدد بقوى خارجة عن نطاق علم الاقتصاد .

وقد وجهت المدرسة الكلاسيكية المتجددة اهتمامها الى المشاكل القصيرة الامد ، ففى دراستهم لتوزيع الدخل أو نظرية القيمة او نظرية التوازن العام قد قصروا مدى الزمن وقد وجه معظمهم اهتمامهم الى العلاقات التى تربط أجزاء النظام الاقتصادى فى لحظة معينة بدلا من أن يوجهوا اهتمامهم الى الطريقة التى تعمل بها هذه الاجزاء فى فتراتطويلة من الزمن ويؤكد هؤلاء الاقتصاديون المجددون أنه بواسطة كمية معينة من عوامل الانتاج يمكن انتاج دخل قومى أكبر فى ظل السوق تسوده المنافسة منه فى ظل ظروف احتكارية وذلك لان المنافسة الحرة تؤدى الى تخصيص موارد انتاجية بدرجة أكبر من الكفاية والمقدرة . وقد كان هناك استثناء واحد لدراساتهم القصيرة الامد الا وهى دراسة سعر الفائدة على اعتبار انه يربط الحاضر بالمستقبل ، وفى بحثهم لسعر الفائدة درسوا تجميع راس المال وفى هذا المجال قاموا بمساهمة كبرى فى دراسة نظرية التنمية الاقتصادية .

١ — نظرية تجميع راس المال :

لا يوافق الكلاسيكيون المجددون على راى المدرسة الكلاسيكية القديمة القائل بأن الانتاج يتطلب نسبا ثابتة من المال والعمل فى حالة معينة من الفن الصناعى وهم يسلمون بامكان احلال راس المال محل

العمل ويتضمن هذا ان النظام الاقتصادى يتمكن من تجميع راس المـال بدون حاجة الى زيادة قوة العمل وعلى ذلك فنظرية راس المال يمكن ان تنحدر من نظرية عدد السكان وبما أن مجموع رأس المال يزداد بالنسبة الى عدد معين من السكان فان الدخل الفردى والدخل القومى يمكن أن يزدادا ...

وفى رايهم أن سعر الفائدة ومستوى الدخل يحددان معدل الادخار فالانسان يفضل عادة الدخل الحاضر على الدخل المستقبل وعلى ذلك فلا بد أن يكون سعر الفائدة مرتفعا ومغريا لكى نضمن زيادة معـدل الادخار عند مستوى معين من الدخل وعلى أى حال فكلما زاد مستـوى دخل الفرد كلما زاد المبلغ الذى يرغب فى ادخاره بسعر فائدة معينة. ويحدد سعر الفائدة ايضا معدل الاستثمار اذا ماعرفت حالة الفـن الصناعى وعدد السكان . وتحتاج زيادة معدل الاستثمار الى سـعر فائدة اقل وذلك لان مايغله فرع معين من رأس المال يقل مع زيـادة المعروض من هذا النوع ولان زيادة معدلات الاستثمار ترفع من التكلفة وبالتالى الاسعار النسبية للسلع الانتاجية .

يقول أتباع هذه المدرسة أن الزيادة المفاجئة فى فـرص الاستثمار نتيجة للتقدم فى الفن الصناعى تؤدى الى زيادة الطلب على السـلع الاستثمارية فيزداد سعر الفائدة ويزداد معدل الادخار تبعا لذلك وترتفع الاسعار بالنسبة للسلع الانتاجية وعندما يقترب اتمام المشروعات التى تغل ربحا كبيرا يهبط سعر الفائدة كما تهبط اسعار السلع الانتاجيـة ومع مرور الزمن تصبح المشروعات ذات الغلة المنخفضة مربحة ، وفى النهاية يهبط سعر الفائدة الى الحد الذى عنده لا يرغب المجتمع فى الادخار وينتهى تجميع راس المال عند هذه المرحلة ويصل النظام الاقتصـادى الى نقطة التوقف ويفترض اصحاب هذه المدرسة أن التوظيف الـكامل يستمر وأن المعروض من رأس المال يظل ثابتا خلال هذه العملية وعـلى ذلك فزيادة معدل الانتاج تقلل من المستوى العام للاسعار النقدية .

وزيادة المعروض من العمل حسب نظريتهم فى حالة معينة من الفـن الصناعى تؤدى الى زيادة التوظف عن طريق خفض معدل الاجور النقدى والسبب فى ذلك أن الطلب على مجموع النقود من المفروض ان يظل ثابتا مع انخفاض مستوى الاجور النقدى ومن ثم فالمنتجون يجدون أنه من المربح لهم أن يزيدوا فى الانتاج باستخدام عدد اكبر من العمال وعـلى اى حال فزيادة استخدام معدات راس المال الكائنة يزيد من الانتـاج الحدى لراس المال ويزيد من الطلب على السلع الاستثمارية ويزداد سعر الفائدة ويرتفع معدل الاستثمار الى الحد الذى يستجيب فيه الادخـار لسعر الفائدة المتزايد وعند ذلك تسير عملية تجميع رأس المال نحو نقطة

التوقف ويهبط مستوى الاسعار مع زيادة الانتاج . واذا حدثت زيادة فى المعروض من الموارد الطبيعية وكانت النسبة المئوية لزيادة السلع الانتاجية مساوية للنسبة المئوية لزيادة المعروض من العمل فقد يرتفع الدخل الفردى وكلما قلت الموارد الطبيعية كلما ازداد احتمال انخفاض الدخل الفردى مع ازدياد عدد السكان .

ويعتبر التقدم الفنى عاملا آخر فى زيادة الدخل القومى ، فان التحسينات فى طرق الانتاج عن طريق خفضها للتكاليف تشجع المنتجين على التوسع فى الانتاج ، ومن المظاهر الهامة فى هذه النظريةالاعتقاد بأن معظم الاختراعات تتجه الى توفير العمل ولكن تتطلب راس مال ، وبذلك يمكن ان يقال انها موفرة للعمل اكثر منها موفرة لراس المال ، والراى القائل أن سير التقدم الفنى يزيد من الطلب على السلع الانتاجية يوضح لنا كيف ان هؤلاء الكتاب يربطون ربطا وثيقا بين تجميع راس المال وعملية التنمية الاقتصادية .

٢ ـ التنمية الاقتصادية كعملية تدريجية :

يعتبر الكلاسيكيون المجددون أن عملية التنمية هى عملية تدريجية مستمرة ويؤكدون ان طبيعة هذه العملية شاملة ومتناسقة كما أنهم متفائلون فيما يختص بامكانيات التقدم الاقتصادى المستمر ويبدو هذا الاتجاه واضحا فى كتابات «الفرد مارشال» اشهر كتاب هذه المدرسة الانجليز الذى تأثر بنظرية التطور والارتقاء لكل من داروين وسبنسر فيعتبر مارشال النظام الاقتصادى ذا طبيعة عضوية ، فالتطور الصناعى أو الاجتماعى ليس مجرد زيادة أو نقص وانما هو نمو عضوى ويطبق مارشال على التنمية الاقتصادية القول المأثور «ان الطبيعة ليس من ارادتها القفز» ولذا فهو يعتقد فى التقدم التدريجى البطىء .

كيف يوفق هؤلاء بين نظريتهم الخاصة بالتغير التدريجى وبين المستحدثات الفنية الكبرى للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ؟ الجواب على ذلك انهم لا يقللون من اهمية هذه الاختراعات ولكن الى حد ما فان عملية الاختراع واستخدام الطرق الفنية الجديدة تتم تدريجيا وباستمرار وبالاختصار فانه يبدو ان اصحاب هذه المدرسة يعتبرون التقدم الفنى ثابتا من تقدم وانتشار المعرفة التدريجى وما يبدو انه تغير أساسى مفاجىء فى الفنون الانتاجية ليس فى الحقيقة الا نتيجة لمجهودات جماعية لكثير من المخترعين السابقين وذروة عملية مستمرة من الاختراع . والفن الصناعى الجديد فى حد ذاته عبارة عن حلقة فى سلسلة الاختراعات الاخرى ...

٣ ــ التنمية كعملية متناسقة :

وعند الكلاسيكيين المجددين ترتبط فكرة التنمية التدريجية بفكرة التنمية المتناسقة المتزايدة القوة والتى يستفيد منها الجماعات الكبرى التى تحصل على دخل وهم يفترضون أن النظام الاقتصادى يتجه بقوة نحو تدبير التوظيف الكامل للعمال وهم يعترفون بأنه من الممكن حدوث بطالة مؤقتة بسبب عوامل مالية أو الحروب أو ادخال فنون انتاجية جديدة ، ولكنهم يظنون أن البطالة الطويلة الامد مستحيلة كما أنهم يعتقدون أن التنمية الاقتصادية تنزع نحو رفع الاجور الحقيقية للعمال بوجه عام ، فادخال الآلات التى توفر الجهد يميل فى أول الامر الى تخفيض الطلب على العمل فى الصناعات التى تأثرت ولكن فى نفس الوقت تقل اسعار المنتجات بدرجة كبيرة ومن ثم يزداد الطلب عليها وعلى العمل المتعلق بها ، وهذا يؤدى الى رفع الاجور ومن جهة أخرى فان التقدم فى الفن الصناعى يسبب زيادة الانتاج العام للمجتمع ومن ثم زيادة مجموع الدخل فيزداد الطلب على العمل واذا امتد الطلب الى أنواع العمل الاخرى المختلفة فان الطبقة العاملة تستفيد من هذا التقدم الفنى .

وبخلاف ريكاردو وكارل ماركس فان هؤلاء الاقتصاديين لا يعترفون بقيام نزاع بين الطبقات الاجتماعية اثناء عملية التنمية ويؤكدون أن العمال والراسماليين وأصحاب الاراضى تعود عليهم جميعا فوائد التنمية وفى تحليلهم لعملية التنمية الشاملة المتناسقة بفرق الكلاسيكيون المجددون وعلى راسهم مارشال بين الاقتصاديات الداخلية والاقتصاديات الخارجية ويقصدون بالاولى الاقتصاديات التى تنجم من زيادة معدل الانتاج الذى يتوقف على موارد وكفاءة المصنع الفردى ، أما الاقتصاديات الخارجية فتعتمد على التقدم العام للصناعة التى ينتمى اليها المصنع وعلى الصناعات الاخرى التى تمدها باحتياجاتها وعلى ذلك فيؤكد مارشال الطبيعة المتداخلة والمتكاملة للنظام الاقتصادى ، فعندما تتوسع صناعة ما فى مساحة معينة فانها تجتذب قوة عمالية حسنة التدريب ويرتفع مستوى التقدم الفنى لهذه الصناعة بسبب قيام فرص افضل لتبادل المعرفة وهذا التوسع يغرى بنمو صناعات أخرى لاستغلال المنتجات الثانوية وامداد المعدات وتسهيل عمليتى النقل والمواصلات وهذه النتائج المختلفة تزيد عن اعمال الربح لكل المؤسسات الداخلة فى دائرة هذه الصناعة وتشجع على زيادة التنمية التى يكون لها آثار توسعية فى القطاعات الاخرى .

والطريقة التى تتم بها زيادة الغلة لا يمكن ادراكها بملاحظة آثار التغيرات فى حجم مؤسسة فردية أو فى حجم صناعة معينة لان تقسيم العمل وتخصص الصناعة جزء هام من العملية التى يتم عن طريقها زيادة

الغلة وفى داخل هذا الاطار تتوقف زيادة الغلة على تقسيم العمل التقدمى وعلى استخدام طرق الانتاج الراسمالية ومع ان تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق فان حجم السوق من جهة أخرى يتوقف على تقسيم العمل وفى ضوء عملية التنمية هذه فان معدل النمو فى صناعة ما يتأثر بمعدل التوسع فى الصناعات الاخرى ، فالتوسع المعين الذى يبدأ فى قطاع يغرى بالتنمية فى قطاع آخر اذا زاد حجم سوق منتجات هذا القطاع الآخر ، وكلما اتسع سوق هذه المنتجات كلما أصبحت زيادة تقسيم العمل وسيلة لزيادة الغلة ، وعلى الرغم من ان تقسيم العمل يسمح بدرجة اكبر من التخصص فى ادارة العمل وتوزيع جغرافى افضل لعمليات الانتاج فان المزايا الرئيسية تتبع من ادخال الفنون الصناعية الراسمالية بدرجة اكبر . ومع وجود المعرفة العلمية فان بعض وسائل الانتاج الراسمالية التى تخفض تكاليف انتاج الوحدة لا يمكن ان تكون مربحة ما لم يكن حجم السوق كبيرا .

والتقدم فى قطاع من قطاعات النظام الاقتصادى يغرى بالتنمية فى قطاعات اخرى وتحقيق زيادة الغلة عملية بطيئة وغير مستوية تتطلب مهارات وتقاليد جديدة وتوزيعا جغرافيا جديدا للسكان وتجميعا لراس المال لا يمكن أن يتم الا تدريجيا وبعد الخطوة الاولى الى الامام لا يمكن اتخاذ الخطوة التالية الا بعد أن يتجمع مقدار معين من المزايا المرتقبة. ومن جهة اخرى فان اكتشاف موارد طبيعية جديدة ونمو عدد السكان وازدياد المعرفة العلمية تؤدى جميعها الى التعجيل بالعوامل الاخرى التى ينتج عنها زيادة الغلة فازدياد المعرفة العلمية سبب ونتيجة فى آن واحد للتقدم الصناعى .

٤ ـ التفاؤل فيما يختص بالتنمية :

كان الكلاسيكيون المجددون متفائلين فيما يختص بالامكانيات المستقبلة لاستمرار التنمية ، فبينما كان ريكاردو يتصور أن التنمية فى تطورها التاريخى محدودة بسبب قلة الاراضى الخصبة كان الكلاسيكيون المجددون يؤمنون بقدرة الانسان فى التغلب على عقبات التنمية التى تعرضها البيئة المادية ، فالتقدم فى الفنون الصناعية والتحسن فى نوع العمل ينزعان الى زيادة الغلة فى تطورها التاريخى ، فالزيادة المتناسبة فى العمل وراس المال تجعل الانتاج بالنسبة للوحدة من العمل وبالنسبة للوحدة من رأس المال بدون تغير وعلى ذلك فليس هناك داع لتغير أجر العامل او سعر الفائدة لرأس المال ، فاذا كانت زيادة رأس المال أسرع من زيادة العمل فان أجر العامل يميل الى الارتفاع بينما يصل سعر الفائدة الى الانخفاض وبذلك فهم ينظرون الى التنمية الاقتصادية على انها سباق بين تجميع رأس المال وزيادة عدد السكان .

ويعتقد هؤلاء الكتاب انه حتى مع وجود حالة ثابتة من المعرفة الفنية وعرض معين من العمل فان امكانيات زيادة الدخل القومى عن طـــريق تجميع رأس المال تكون ملائمة للغاية فالمفروض أن ينخفض الانتاج الحدى لرأس المال تدريجيا جدا مع زيادة كمية راس المال عـــلى مر الزمن ، فالهبوط الطفيف فى سعر الفائدة يزيد من الطلب على السلع الرأسمالية وتوالى ازدياد الطلب يؤدى الى استنفاذ المعروض منها ويمنع اى هبوط آخر فى سعر الفائدة وزيادة على ذلك فهؤلاء الاقتصاديون يفترضون أن هناك نموا تدريجيا وذاتيا فى المعرفة الفنية وفى حاجيات المجتمع وهذا يفتح مجالا باستمرار لامكانيات طبيعية جديدة لزيادة الدخل بالنسبة لوحدة العمل .

ويوجه هؤلاء الاقتصاديون أهمية خاصة لعـــامل الادخار على انه احدى الفضائل الكبرى ، ويقول مارشال ان الانسان أصبح اقل اثره وأكثر ميلا للعمل والادخار لكى يضمن معونة مستقبلة لاسرته وهنـــاك من الدلائل ما يبشر بمستقبل اكثر اشراقا ستزداد فيه الرغبة العامة فى العمل والادخار لزيادة المختزن من الثروة العامة وزيادة الفرص لحياة اعلى مستوى .

ومع تفاؤل هؤلاء الاقتصـــاديون فانهم تاثروا بخاوف «مالتس» بالنسبة للمستقبل البعيد ، وفى هذا الصدد يقول مارشال «اذا استمرت الزيادة فى عدد السكان حتى ولو بربع معدلها الحالى لفترة طويلة فان مجموع قيمة ايجارات الارض المستخدمة فى شتى المنافع قد تفـــوق مجموع الدخول المستمدة من جميع انواع الملكية المادية الاخرى ، وقـــد ابدى هؤلاء الكتاب قلقهم ايضا بالنسبة للتجارة الدولية القديمة الامد ، فمع تقدم الدول المتخلفة فى التصنيع واستخدام الفنون الصـــناعية المتقدمة ستصبح الدول التى عندها فائض من المواد الخام صاحبة اليـــد العليا فى المساومات الدولية مما يعرض الدول الصناعية القديمة الى خطر اضمحلال مستوى تجارتها او بعبارة اخرى اختلال نسبة اســـعار الصادرات الى أسعار الواردات ، فتفقد مزاياها التجارية باطراد .

٥ ـ المظاهر الدولية للتنمية الاقتصادية :

ان نظرية التجارة الدولية تسيطر على التفكير فى مجال الاقتصـــاد العالمى فى الدول الغنية والفقيرة على السواء ويتساءل الاقتصـــاديون الكلاسيكيون المجددون عن اسباب التجارة بين الدول وما الذى يحدد كيان هذه التجارة وما هى طريقة الضبط التى بواسطتها يمكن الاحتفاظ بالتوازن فى ميزان المدفوعات بين الدول المشتركة فى التجارة وفى اجابتهم على السؤال الاول فانهم يتمسكون بنظرية التكاليف المقارنة التى تقول

انه اذا تركت التجارة حرة فان كل دولة على مر الزمن تتخصص فى انتاج تلك السلع التى تتمتع فيها بميزة من جهة التكاليف المقارنة بمعناها الحقيقى فتقوم بتصديرها بينما تستورد السلع التى لاتمتلك فيها تلك الميزة وعلى هذا الاساس فالدول التى تمتلك مساحات كبيرة من الارض الخصبة بالنسبة لعوامل الانتاج الاخرى تتخصص فى المنتجات الزراعية بينما الدول التى تمتلك مقادير كبيرة من راس المال بالنسبة لعوامل الانتاج الاخرى تتخصص فى الصناعات التى تحتاج الى رأس مال كبير نسبيا . وهذا التخصص الدولى مع وجود امدادات معينة من عوامل الانتاج يحقق اعلى مستوى من تخصيص الموارد الطبيعية فى الاقتصاد العالمى وبذلك يمكن الانتاج العالمى لبعض السلع أن يزداد دون الاقلال من الانتاج العالمى للسلع الاخرى وهذه النظرية تؤكد مزايا التجارة الدولية فى مساعدة الدول فى زيادة الدخل القومى الحقيقى فهى تمكن الدولة عن طريق فتح أسواق جديدة من أن تبنى فوائد التخصص وتقسيم العمل وارتفاع الدخل الناتج من ذلك يسمح بالتوسع فى الادخار ويزيد من معدل تكوين رأس المال القومى . وهم يستنتجون أن حرية التجارة هى أحسن سياسة يمكن لكل دولة أن تتبعها ومع ذلك فهم يعترفون بالحماية الجمركية للصناعات الناشئة ويمكن تبرير الضريبة لان النشاط الذى يمكن احداثه فى بعض الصناعات التقدمية الممتازة القليلة يمكن أن يمتد الى جزء كبير من النظام الصناعى للدولة وبالرغم من هذه الاستثناءات فانهم يعتقدون أن التجارة الحرة كالامانة هى احسن سياسة وفى نظريتهم الخاصة بالتجارة الدولية يركزون اهتمامهم بمظاهر التنمية المتصلة باستخدام مقدار معين من عوامل الانتاج بدرجة أكثر مقدرة وكفاءة أو بالمظاهر المتصلة بتشجيع التنمية الداخلية للعوامل الانتاجية حتى يمكن زيادة الدخل القومى عن طريق التجارة ولكن النظرية لاتركز اهتمامها فى ذلك النوع من التنمية المتعلق بخطوط سير رأس المال والعمل الدوليين وهم يعتقدون كما يعتقد الكلاسيكيون ان العمل وراس المال أكثر حركة عادة داخل الدولة منها بين الدول كما ان العوائق المتعلقة باختلاف اللغات والثقافة تعوق انتقال العمل وراس المال بين الدول

ويقول مارشال ان التوسع فى التجارة الخارجية لدولة ما يتوقف الى حد كبير على تحسين طرق النقل الداخلى وهذا التحسن يدل عادة على عظم تقدم التجارة الداخلية وفى حالة نمو التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ومستعمراتها فان هذا النمو يسبق النشاط الصناعى المختلف ويمهد الطريق له ويؤدى الى زيادة الرخاء فى الدول القديمة والدول الناشئة على السواء فالدول القديمة تستفيد من اتساع سوق بيع منتجاتها وما يتبع ذلك من تقسيم العمل

والتخصص وتستفيد الدول الناشئة من الموارد التى تحصل عليهـــا من التجارة الخارجية لاقامة الطرق البرية والسكك الحديدية وانشـاء المرافق وتحسينها وفى رأى هؤلاء الاقتصاديين أن تنقلات رأس المـــال الدولية تتم دون قيام صعوبات كبيرة فى ميزان المدفوعات فهم يصرون على أن هناك عوامل موازنة قوية فى الطريقة التى يعمل بهـــا ميزان المدفوعات وهم يقصدون بالتوازن فى ميزان المـــدفوعات أن واردات وصادرات السلع والخدمات تختلف فقط بمقدار تحركات راس المال الطويلة الاجل . والكلاسيكيون المجددون يميزون بين خمس مراحل من الاقراض والاقتراضات تمر فيها الدولة أثناء نموها ففى الثلاث مراحل الاولى تكون الدولة مستوردة لرأس المال وتكون مدينة وفى المرحلتين الاخيرتين تصبح الدولة مصدرة لرأس المال وتصبح دائنة .

٦ ـ تقييم التحليل الاقتصادى للكلاسيكيين المجددين :

يفترض الكلاسيكيون المجددون فى عمل النماذج المتعلقة بتحليل التنمية الاقتصادية فى الدول الغربية الرأسمالية وجود ظروف الاستقرار السياسى والرغبة القوية فى النهوض بين الشعوب وعادة الادخار ووجود أذواق معينة وعرض مناسب من العمال المدربين ومهارة أدارية وقيام المنافسة ودرجة عالية من قدرة عوامل الانتاج على الحركة داخل الدولة وسيل سريع من المعرفة الاقتصادية ويؤكد هؤلاء الكتاب التغيـيرات الكمية فىعدد السكان ومجموع راس المال والموارد الطبيعيةوالتحسينات فى الفنون الصناعية وهم يساهمون مساهمة فعالة فى حســـن ادراك أسباب وعمليات التنمية الاقتصادية فى ذلك الجزء من العـــالم ولكن معالجتهم للموضوع تتسم بضيق حدود البحث فهم لايهتمونبالتطورات فى العناصر غير الاقتصادية كالاســـتقرار السياسى ومواقف الســكان ومن الانتقاد الموجه الى بحثهم انهم يفترضون أن القوى التى تحــدث التنمية تعمل بطريقة تدريجية مستمرة ويتضمن ذلك وجود بيئــة اقتصادية ذات درجة عالية من الامور المؤكدة وهذا بطبيعة الحاليخالف الواقع اذ لا يمكن التأكد من التطورات المستقبلة ومن الانتقاداتالموجهة الى نظريتهم انهم لم ينجحوا فى ان يحللوا بطريقة ملائمة مشكلةالاحتفاظ بمجموع الطلب على العمال على مستوى التوظيف الشامل .

كما أن تحليلهم لطريقة ضبط ميزان المدفوعات يحتاج الى تعديل خصوصا اذا لم تتوفر ظروف التوظيف الكامل للعمال .

الباب الرابع

تحليل العالم الاقتصادى « شومبيتر » للتنمية الاقتصادية

يختلف الاقتصادى شومبيتر عن غيره من الاقتصاديين فى تشاؤمهم بالنسبة لمقدرة رأس المال على احداث تنمية اقتصادية متصلة ناجحة فهو على عكسهم يقرر أن النظام الراسمالى كفيل برفع مستويات الدخل الحقيقى على حساب اضطرابات وقتية فقط فى النشاط الاقتصادى . وفى حجته نغمة من نغمات كارل ماركس فهو يقول ان نجاح النظام الراسمالى فى المجال الاقتصادى يخلق تغييرات فى المواقف والانظمة الاجتماعية تقضى على النظام .

١ ـ تصوير شومبيتر للتنمية الاقتصادية :

لايعترف شومبيتر بوصف الكلاسيكيين المجددين للتنمية على أنها عملية تدريجية متناسقة وبدلا من ذلك فهو يقرر أن التقدم الهام فى الانتاج القومى يحدث عن طريق قفزات غير متناسقة عند استغلال افاق جديدة من الموارد ويصاحب هذا التقدم فترات من الرخاء والكساد بالتبادل فهو يحاول ان يفسر التنمية بطريقة دائبة الحركة متقطعةفهو يماثل ماركس فى هذا الاتجاه ولكنه يختلف عنه فى استخدامه لوسائل التحليل وهو يعتمد فى تحليله على نظرية الكلاسيكيين المجددين الخاصة بالنوازن الاقتصادى . .

والشخصية الرئيسية فى تحليل شومبيتر هو المنظم الذى يتولى تجميع عوامل الانتاج والتجديدات التى يقوم بها المنظم قد تكون فى أحد الاشكال الآتية :

١ ـ ادخال سلعة جديدة .

٢ ـ استخدام طريقة جديدة فى الانتاج

٣ ـ افتتاح سوق جديدة

٤ ـ استغلال مورد جديد من موارد المواد الخام

٥ ـ اعادة تنظيم صناعة من الصناعات .

ولا تقتصر وظيفة المنظم على توجيه عوامل الانتاج فى ظل الفنون الصناعية القائمة فحسب بل ادخال شىء جديد فى عملية الانتاج وعلى

الرغم من أن المنظم والممول قد يكونا شخصا واحدا فهما ليسا مترادفين فالممول يقدم مبلغ رأس المال بينما يقوم المنظم بتوجيه استخدام هـذا المبلغ فالقيادة هى التى يعول عليها أكثر من امتلاك رأس المال .

والسبب فى توكيد شومبيتر لاهمية التنظيم فى التنمية الاقتصادية يتعلق بوجهة نظره الخاصة بالتنمية كعملية تحدث بواسـطة قفزات اقتصادية متقطعة فى عالم دائم الحركة بينما فى رأى الكلاسيكيين المجددين تحدث التنمية تدريجيا وبدون عقبات فى العالم الاقتصادى وعلى ذلك فقرارات الاستثمار يمكن أن تقوم على أساس تقديرات معقولة ويعلقون أهمية عظمى على القيام بالادخار فى عملية التنمية ولكن فى دنيا الاقتصاد التى تصورها شومبيتر توجد عناصر المخاطرة وعدم التأكد بدرجة كبيرة وفى ظل هذه الظروف تكون التقديرات المعقولة مستحيلة ويتردد رجل الاعمال العادى فى زيادة حجم عملياته ولا بد فى مثـل هذه البيئـة الاقتصادية من وجود أفراد ذوى مواهب ودوافع خاصة كالمنظمين حتى يمكنهم أن يروا الفرص المربحة ويعملوا على استغلالها .

ويهتم شومبيتر أيضا بدور المدخر فى عملية التنمية ولكن عملية الادخار تدخل فى نظامه بطريقة جديدة فالمنظم يحصل على الاعتمـادات لمشروعاته لا من المدخرات من الدخل الجارى ولكن من نظام البنـوك الائتمانية وفى هذا اختلاف كبير عن تقاليد التفكير الخاصة بالكلاسيكيين المجددين فهم يفترضون أن النقود لاتلعب دورا هاما أو مستقلا فى تحديد المتغيرات الحقيقية فى النظام الاقتصادى فهى مجرد نقاب يخفى وراءه طريقة سلوك القوى الاساسية العاملة فى الاقتصاد .

ولكن حسب رأى شو مبيتر عندما يصبح الائتمان جـزءا مكمـلا لنموذج التنمية فان ذلك يزيد من احتمال التفكير فى التنمية كعمليـة لاتسير على وتيرة واحدة حيث أنه من الممكن زيادة الاستثمار بسرعـة عن طريق الاقتراض من البنوك ففى حالات التوظيف الكامل عند مايزيد المنظمون من نشاطهم الابتكارى بالاقتراض من المصارف فانهم يرفعون من اثمان وسائل الانتاج المطلوبة . ومع ارتفاع مستوى الاسعار وزيادة المعروض من النقود بسبب الاقتراض يجد المنظمون صعوبة زائدة فى الحصول على الموارد الحقيقية وبعد اتمام المنظمين لمشـاريعهم يقومون بتسديد القروض الى البنوك من ارباحهم وتكون النتيجة النهائيـة طفرة فى الاستثمار الحقيقى كان من المستحيل حدوثها لولا التوسـع فى الائتمـان .

ومن المظاهر التى تزيد فى اهمية وظيفة المنظم فى تكييف سـيطرة المستهلكين فى عملية التنمية فيفترض شومبيتر أن التغيرات فى اذواق

المستهلكين تتم عن طريق اعمال المنتجين التى تؤدى الى التغير الاقتصادى السريع . وكل هذه الافتراضات يقصد بها تأكيد الدور الخطير الذى تلعبه عملية التنظيم فى التنمية الاقتصادية وبدون وجود هذه الوظيفة الاقتصادية الحيوية يقول شومبيتر أن التقدم الاقتصادى فى ظل النظام الراسمالى يكون أيضا كثير التغير كما هو فى الواقع ..

٢ ــ علم الاقتصاد الخاص بالتنمية الراسمالية :

كيف يمكن للمنظمين أن يديروا عملية التنمية فى مجتمع معين يزدهر فيه التنظيم ؟ يفترض شومبيتر وجود نظام اقتصادى قائم على المنافسة فى حالة استقرار حيث تتاح فرص تجميع وربط عوامل الانتاج فيقوم المنظمون باستغلال هذه الفرص وللحصول على الموارد اللازمة يقوم المنظمون بالاقتراض من بنوك الائتمان والثمن الذى يدفعونه مقابل الحصول على الارصدة هو سعر الفائدة الذى يمثل جزءا من ارباحهم الفعلية وبعد ان يمهد قادة المنظمين الطريق يظهر نشاط تنظيمى كبير فى المجال الاقتصادى ويسير الرخاء بخطى سريعة فيرتفع السعر ويزيد الدخل النقدى وتحرر عوامل الانتاج من صناعات السلع الاستهلاكية نتيجة للادخار القهرى ويؤدى هذا بدوره الى ظهور موجة اقتصادية ثانوية مبنية على النشاط التنظيمى فتتوسع المصانع القديمة فى انتاجها نتيجة لزيادة الانتاج وتقوم القروض الائتمانية لابتمويل النشاط التنظيمى المبتكر فحسب بل بتمويل التوسع العام فى الانتاج فى ظل العوامل الانتاجية القائمة .

وفى المرحلة الاولى من التوسع الانتاجى يتحول مجموع الانتاج من السلع الاستهلاكية الى السلع الانتاجية ولكن المشروعات التنظيمية الابتكارية تتم تدريجيا ويزداد فيض السلع الناتجة من هذا النشاط ويتبع ذلك عملية هدم لان المصانع القديمة اما ان تفقد اسواقها اوتجد انها قد نقصت الى حد كبير بتاثير السلع الجديدة المنافسة او بتاثير المصانع الجديدة التى يمكنها ان تعرض منتجاتها فى السوق باسعار اقل كثيرا وينتج عن ذلك افلاس بعض المؤسسات القديمة وهبوط البعض الاخر الى مراكز ثانوية فى الصناعة ويعقب ذلك توقف فى النشاط التنظيمى لبعض الوقت بسبب الانكماش النقدى عند تسديد القروض للبنوك هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان ازدياد فيض السلع الجديدة والقديمة يخلق حالة عدم التوازن تجعل على المنظمين ان يقدروا تكاليف الانتاج وما ينتظر الحصول عليه من ايرادات ويؤدى كل ذلك الى عملية تصحيح للاوضاع لفترة من الزمن ولكن قبل

مرور زمن طويل تصبح الحالة ملائمة لاستئناف النشاط التنظيمى وبمجرد اعادة التوازن تبدأ موجة جديدة من الابتكارات التنظيمية وتعاد الدورة الاقتصادية ويكون التوازن الجديد اعلا مستوى مما كان عند بداية النمو ويزداد الدخل القومى والفردى باستمرار عن طريق نظام عمل الدورات الاقتصادية وتستفيد كل مجموعات الانتاج الكبرى فى النظام الاقتصادى وبخلاف ريكاردو وماركس فان شومبيتر لايؤكد قيام صدام عند توزيع الدخل بين العوامل الانتاجية أثناء عملية التنمية ويجنى العمال ارباحا كبيرة لان جزءا كبيرا من مجهودات النشاط التنظيمى فى ظل الرأسمالية يتجه نحو انتاج السلع الاستهلاكية على مدى واسع ويفترض شومبيتر قيام استثمار يمول من الادخار من الدخل الجارى ومن زيادة عدد السكان ومن عناصر المنافسة غير الكاملة وبالاختصار فان الاشخاص المحركين لعملية التنمية هم المنظمون فهم الذين يخلقون التقدم الهام فى الانتاج القومى ويتم هذا التقدم عن طريق عملية غير متواصلة وغير منتظمة الحركة كما ان التأرجح الدورى هو ثمن التنمية الاقتصادية فى ظل النظام الراسمالى .

٣ ـ علم الاجتماع الخاص بالتنمية الراسمالية :

يقول شومبيتر لاتوجد عوائق اقتصادية خالصة تحول دون حركة الصعود العامة فى الانتاج القومى فى ظل النظام الراسمالى ولكن نجاح هذا النظام يقلب الانظمة الاجتماعية التى تحميه ويخلق ظروفا لا يمكنه ان يعيش فيها وتشير الى قيام النظام الاشتراكى كيرثه وذلك لان الثقافة المكملة لنظام الاقتصاد الراسمالى تقوم على استخدام العقل فهى بذلك تختلف عن تلك الثقافات التى تتخذ فيها القرارات دون مراعاة للمنطق والتى تكون فيها العقائد مستمدة من مصادر بعيدة عن الخبرة والتجربة كما ان النظام الراسمالى يخلق بيئة اجتماعية جديدة تميل الى انتاج اعمال فردية فى المجال الاقتصادى واجتذاب احسن العقليات الى هذه البيئة يضيف قوة جديدة الى الالة العقلية وعلى ذلك فكل مظاهر المدنية الحديثة وما تتمه من اعمال هى من نتاج عملية التنمية الراسمالية ويقول شومبيتر ان الاسس الاقتصادية والاجتماعية للنظام الراسمالى آخذة فى التفتت ويبنى قضيته هذه على ثلاث نقط :

١ ـ تقادم النشاط التنظيمى بانتقال ذلك النشاط من الافراد ذوى المواهب التنظيمة الى بيرواقراطية من المديرين المدربين تدريبا عاليا فى المؤسسات الكبرى وبذلك يصبح المنظم الفرد وكل الطبقة البروجوازية بدون دور انتاجى فيفقدون وظيفتهم الاجتماعية وينتقلون الى طبقة ذوى المرتبات التى يتقاضونها مقابل اعمال ادارية عادية .

٢ ــ تحطم اطار النظم الخاصة بالمجتمع الراسمالى وذلك لان الاتجاه نحو التركيز وقيام الوحدات الانتاجية الكبرى تقضى على حيوية المبادىء الاساسية للنظم الرأسمالية مثل الملكية الفردية وحرية التعاقد فكبر حجم الوحدات الانتاجية يضعف من فكرة الملكية الفردية وحرية التعاقد لان دور صاحب الملك ينتقل الى المديرين فى الشركات الكبرى ويحل محل مصالح الملكية عدد من حملة الاسهم الذين يبتعدون عن الادارة الفعلية ويفقدون موقفهم الاساسى كملاك ذوى مصالح ..

٣ ــ تحطم الطبقات السياسية التى تحمى هذا النظام ذلك أنه مع قيام النظام الرأسمالى نشأت دول قوية من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ذات نظام حكومى ملكى وقد عمدت السلطة الملكية بعد اخضاع طبقة النبلاء من أصحاب الاراضى الى تشجيع الطبقات الصناعية والتجارية من الناحية السياسية وقد ساندت هذه الطبقات السلطة الملكية من الناحية الاقتصادية وبزيادة قوة الصناع والتجار الاقتصادية فقد تمكنوا من اقتحام الحلبة السياسية وحصلوا على السلطة وامكنهم أن يدخلوا كثيرا من الاصلاحات السياسية المبنية على مبادىء استخدام العقل وتحكيمه وقد أدى ذلك الى قيام جماعة من ذوى العقول الراجحة والمفكرين الذين وجهوا نقدهم الى الاشخاص والحوادث الجارية والطبقات الاجتماعية والنظم القائمة وفوق ذلك يعبرون عن ويتولون قيادة المصالح المناهضة للرأسمالية ويتضخم عدد هؤلاء المفكرين بواسطة جموع المتعلمين الذين وجدوا فرص التوظف أمامهم لاتكفى بالنسبة لتعليمهم ورغباتهم وأدى ذلك الى ازدياد العداء نحو النظام الاجتماعى كما ان من مظاهر النظام الرأسمالى خلق حركة عمالية وهنا وجد المفكرون طبقة جاهزة تولوا قيادتها الفكرية وبواسطتها تمكنوا من الحصول على الاصلاحات السياسية المعادية للنظام الرأسمالى وكانت النتيجة النهائية هى الاضمحلال المستمر فى الاطار السياسى الذى تستند اليه الرأسمالية ونمو حركة مستمرة نحو الاشتراكية كما امتد تأثير مبدأ تحكيم العقل الى حياة الاسرة وقد أضعف هذا الموقف الفكرة التقليدية عن المنزل وكل مدلولاتها الاجتماعية والاقتصادية .

٤ ــ تقييم نظرية شومبيتر للتحليل الاقتصادى

ولو ان نظرية شومبيتر تعتبر من الاعمال الاقتصادية العظيمة الا انها تخل بمبدأ التعميم وذلك لانها تقتصر على مجموعة معينة من العلاقات الاقتصادية فالاساس الاقتصادى الذى تتركز فيه النظرية هو عملية الابتكار والتجديد التى يخلقها المنظمون وهذه النظرية مفيدة من وجهة

انها تعين على فهم التطور التاريخى للنظام الرأسمالى . ومن المؤكد ان طبيعة التنظيم فى النظام الرأسمالى الحديث تختلف اختلافا بينـــا عما وصفه شومبيتر فى نظريته فوظائف الابتكار فى المؤسسات الكبرى يقوم بها عدد كبير متغير من الافراد وهذا يجعل من الصعب التميـــيز بين أعمالهم والدوافع التى تدفعهم فى هذا الصدد وبين نشاطهم فى الاعمال العادية كما أن تكاليف الابحاث والنهوض بالمفرق يمكن ان تعتبر كنفقات العمل العادية التى تعطى عائدا فى شكل منتجات جديدة او عمليــات . ويبنى شومبيتر نظريته الخاصة بالازمات الدورية فى النظام الاقتصادى الرأسمالى على أساس الصدمات الاقتصادية العنيفـــة التى صاحبت الاختراعات الكبرى كالسكك الحديدية والالة البخـــارية والمحـــرك الكهربائى ولكن هذا الرأى لايمكن الاعتداد به لان الابتكارات العظيمـة الاهمية التى تمت فى العصر الحديث لم تحدث صدمات اقتصـــادية عنيفة كما يزعم شومبيتر بسبب أن الوحدات الصناعية الكبرى المتنوعة عندها القدرة على امتصاص تلك الصدمات ووضع الخطط لتصـــحيح الاوضاع الاقتصادية التى تتطلبها هذه الابتكارات الهامة .

يقول شومبيتر فى نظريته أن تمويل النشاط الابتكارى فى الانتاج يتوقف على بنوك الائتمان مباشرة وقد حدث هذا فعلا فى المانيــا اما فى بقية الدول الرأسمالية فلم يحدث هذا النوع من التمويل ومن الواقع فان النظام المصرفى يقوم عادة بمنح القروض القصيرة الاجل اما الاختراعات التى تتطلب رؤوس أموال ثابتة فهى تمول عن طريق الارباح المحتجزة او المدخرة وقد بالغ شومبيتر فى توكيده امكانيات زيادة الاستثمار الحقيقى بواسطة طريقة التضخم فى نظام اقتصادى يكون فيه التوظيف كاملا .

ويصر شومبيتر على ان التفكير والسلوك المبنيان على تحكيـــم العقل هما المسئولان عن نجاح وتحطيم النظام الرأسمالى وعلى الرغم من ان النظام الرأسمالى لم يخلق مبدأ تحكيم العقل فان الانقـــلاب الصناعى بتغييره للعوامل الاقتصادية الاساسية اتاح فرصا لانتشار هذا المبدأ لم تكن موجودة من قبل فان المكافآت فى المجال الاقتصادى كانت مغرية جدا لدرجة انها اجتذبت الافراد المفكرين وقد ادى نجاح هؤلاء الافراد الى امتداد طريقة تفكيرهم المنظمة المتعمدة الى مجالات الحياة الاجتماعية الاخرى وقد سبب النجاح المتكرر فى المجال الاقتصادى ازدياد اهميـة التفكير المبنى على تحكيم العقل ويبدو ان شومبيتر مثل كارل ماركس قد بالغ فى القوة التأثيرية للعوامل الاقتصادية عند تفسيره لتطور الحياة الثقافية فى العالم الغربى ويجادل معظم المراقبون فى راى شومبيتر الذى يقول ان النظام الرأسمالى آخذ فى التفتت وانه من المحتمـــل ان تلى الاشتراكية النظام الرأسمالى ومع التسليم بأن النظـام الراســمالى

قد تغير كثيرا عما كان عليه فى مراحله الاولى فان ذلك لايعنى الاستنتاج بأن الاشتراكية آخذة فى الحلول محله .

وفى تحليله للاحوال السياسية فى ظل النظام الرأسمالى يقول ان المنظمين مع نجاحهم فى المجال الاقتصادى فانهم يبـــدون عاجزين فى المجالين السياسى والاجتماعى كما أنه يعلن أن الشعب لايمكن حكمه على اساس مبدأ تحكيم العقل فقط ولكنه يقف عند هذا الحد ولا يســمح لروح التعقل ان تمتد ألى جماهير الشعب وبذلك فهو يصور طبقة مفكرة متذمرة تقود طبقة العمال فى الطريق الى الاشـــتراكية ويبدو تحليل شومبيتر مبالغا فيه لا يقتصر على جانب واحد ينصب على فكرة واحدة وهى أن اضمحلال المجتمع القائم على الراســمالية لا بد أن يؤدى الى ظهور مجتمع اشتراكى ، فهو عند ما يرى النظام الرأسمالى يتغير فانه يستنتج انه أخذ فى الاضمحلال ولابد من فنائه أما كيف ســيفنى وكيف ستحل الاشتراكية محله فلم يوضحهما شومبيتر .

الباب الخامس

التحليل الاقتصادى للمدرسة التى اعقبت كينز

بالرغم من أن العالم الاقتصادى كينز أحدث انقلابا فى نظرية تقلبات العمل الاقتصادية فانه قصر بحثه على التحليل القصير الاجـــل وقد افترض ان العناصر الآتية عناصر محددة ومستديمة وتشـــمل المهارة القائمة وكمية العمل الممكن الحصول عليها وكمية ونوع المعدات الصالحة للاستعمال والفن الصناعى القائم ودرجة المنافســـة وعادات واذواق المستهلكين ولم يركز كينز اهتمامه فى المشاكل الطويلة الاجل التى اثارت اهتمام الاقتصاديين الكلاسيكيين وماركس وشومبيتر .

ويحاول الاقتصاديون الذين جاءوا فى أعقاب كينز أن يتوسعوا فى نظامه حتى يتوصلوا الى نظرية شاملة طويلة الأمد للانتـــاج والتوظيف تحلل التقلبات القصيرة الأمد على أنها داخلة فى وضع طويل الأمد للتنمية الاقتصادية والسؤال الرئيسى فى مثل هذا التحليل هو : ما هى مستلزمات الاحتفاظ بنمو مطرد للدخل مع توظيف شامل دون حـــدوث تضخم أو انكماش وهل من الممكن للدخل أن ينمو فعلا بمعدل يجعل من الممكن تجنب الركود أو التضخم الطويل الأجل .

ومن الواضح أنه اذا زاد عدد السكان فانه لا يمكن الاحتفاظ بالدخل الفردى ما لم يزد الدخل الحقيقى وفضلا عن ذلك اذا زادت القوة العاملة فان الانتاج يجب أن يزيد حتى يمكن الاحتفاظ بالتوظيف الكامل واذا كان هناك استثمار صاف فيجب أن يزاد الدخـــل الحقيقى لكى يمكن تجنب القدرة المعطلة وقد حلل كل هذه النقط العالمان هارود ودومار فى نظريتيهما عن التطور الاقتصادى .

١ ـ تحليل هارود ودومار للنمو الاقتصادى المطرد :

لقد خصص كل من هارود ودومار دورا هاما لتجميع راس المال فى عملية التنمية الاقتصادية ويؤكدان أن تجميع رأس المال يقوم بدور مزدوج فمن جهة يؤدى الاستثمار الى انتاج الدخل ومن جهة أخـــرى فهو يزيد القدرة الانتاجية للنظام الاقتصادى بزيادة مجموع رأس المال . ومع افتراض وجود مستوى دخل متوازن كامل التوظيف فان المحافظة على هذا التوازن سنة بعد أخرى تقتضى أن يكون حجم الانفاق الناتج عن الاستثمار كافيا ليمتص الانتاج الزائد الممكن حدوثه بواسطة الاستثمار ولكن اذا كان الميل الحدى للادخار معلوما فانه كلما ازداد تجميع رأس المال وكلما ارتفـــع الدخل القومى كلما وجب ازدياد حجم الاستثمار المطلق وعلى ذلك اذا أريد الاحتفاظ بالتوظيف الكامل فيجب أن يزيد مقدار الاستثمار الصافى وهذا بدوره يتطلب استثمار زيادة الدخل القومى الحقيقى .

واذا لم يصاحب تكوين رأس المال زيادة فى الدخل فان هذا يؤدى الى عدم توظيف العمل ورأس المال وعلى ذلك فزيادة الدخل لازمة لتجنب البطالة بين العمال وزيادة السلع الرأسمالية عن الحد المطلوب فالهدف من التنمية فى هذه الحالة هو ايجاد الظروف اللازمة للتوظيف الكامل على مر الزمن ٠

وقد دار بحث كل من العالمين الاقتصاديين هارود ودومارحول تحديد معدل زيادة الاستثمار لجعل زيادة الدخل مساوية لزيادة القدرة الانتاجية حتى يمكن الاحتفاظ بالتوظيف الكامل للعمل وقد استعانا فى بحثهما باستخدام معادلات جبرية وخلصا منه الى النقط الهامة الآتية :

١ ــ ان الاستثمار هو المركز الذى تدور حوله مسألة النموالاقتصادى المطرد لان عملية الاستثمار ذات صفة مزدوجةفهى تولد الدخل وفى الوقت نفسه تزيد القدرة الانتاجية للنظام الاقتصادى ٠

٢ ــ يمكن أن تؤدى زيادة القدرة الانتاجية الى زيادة الانتاج أو الى زيادة البطالة حسب سلوك الدخل ٠

٣ ــ يمكن تعيين الظروف الخاصة بسير الدخل التى تمكن التوظيف الكامل من الاستمرار على طول الزمن وهذه الظروف تحدد نسبة معينةمن نمو دخل التوظيف الكامل تكفى لامتصاص مدخرات التوظيف الكامل والانتفاع الكامل بمجموع رأس المال وعلى ذلك فيجب أن يزيد الدخل بنسبة ربح مركبة اذا أريد الاحتفاظ بالتوظيف الكامل ٠

٤ ــ هذه الظروف تحدد خطا ثابتا واحدا فقط لتنمية النظام الاقتصادى وقد يختلف معدل التنمية الفعلى عن معدل التنميةالمحددة فاذا زاد المعدل الفعلى عن المعدل المحدد للتنمية مال النظام الاقتصادى نحو التضخم المزمن واذا نقص المعدل الفعلى عن المعدل المحدد للتنمية فان النظام الاقتصادى يميل نحو الانكماش المزمن ٠

٥ ــ تعتبر الازمات الاقتصادية الدورية انحرافات عن طريق التنمية الثابت وتتفاقم هذه الانحرافات تلقائيا ويحد من اتجاهها الى أعلا سقف من التوظيف الكامل ومن اتجاهها الى أسفل أرضية من الاستثمار والاستهلاك يعملان بقوة ذاتية ٠ وقد يصيب النظام الاقتصادى الكساد اذا كان المعدل الطبيعى للتنمية أقل من المعدل المحدد لانه فى هذه الحالة لا يمكن للانتاج أن ينمو فعليا بدرجة كافية وسريعة ٠

ويظهر ضعف نظريتهما من الافتراضات التى فرضاها مثال ذلك أنهما فرضا أن الميل الى الادخار بنسبة رأس المال الى الانتاج شيئان ثابتان لكن الواقع بخلاف ذلك فان نسبة الادخار ونسبة رأس المال الى الانتاج من المحتمل تغييرهما مع مرور الزمن كما أنهما افترضا أن نسب الانتاج كميات ثابتة وأن العمل لا يمكن أن يحل محل رأس المال وهذا الافتراض يجعل نظريتهما جامدة خالية من المرونة كما أن النظرية لم تتعرض لبحث ما اذا كانت التغيرات فى الاسعار تؤدى الى سهولة التنمية المطردة أم لا اذ أن مرونة الاسعار ولو بدرجة ضئيلة قد تكفى فى الواقع الى حدوث

استمرار فى موقف من المواقف الاقتصادية غير الثابتة . وبالرغم من الجمود الذى لا داعى له فى تحليلهما فان نقط بحثهما تعتبر جزءا مكملا لأى بحث لمشاكل التنمية فى الدول التى مرت بتوسع كبير فى التنمية فى الماضى وتواجه الآن مشكلة الاحتفاظ باستمرار التنمية فى المستقبل

٣ ـ نظرية الركود الطويل الأجل :

بالرغم من الاختلاف فى الاغراض وطرق التفكير بين كل من دريكاردو وماركس وشومبيتر ودومر وهارود فانه من المدهش انهم جميعا قدموا حججا تدل على أن النظام الاقتصادى الرأسمالى قد يصل فعلا الى موقف من الركود الاقتصادى والعجز عن التوظيف الكامل للعمل .

ويشير ، « الركود الطويل الأجل » الى وجه من أوجه التنمية الرأسمالية يميل فيه صافى الادخار عند نقطةالتوظيف الكامل الىالزيادة بينما يصل فيه صافى الاستثمار عند نقطة التوظيف الكامل الى الهبوط فهو يدل على اتجاه طويل الأمد نحو انكماش نسبى فىالنشاطالاقتصادى ونحو زيادة حدة واطالة وقت الازمات القصيرة ومع استمرار الدورة الاقتصادية فان فترات الرخاء تكون أضعف وأقصر بينما تصبح فترات الكساد أعمق وأطول وعلى مدى الزمن يصاب الاقتصاد بكساد مزمن وفى هذه الظروف تتسعالهوة بيناتجاه الدخل معالتوظيف الكامل وبيناتجاه الدخل الفعلى هى النقطة الهامة ويعنى الركود الطويل الاجلبعبارة بسيطة وشاملة أن النظام الاقتصادى يحقق بدرجة أقل ثم أقل زيادة فى الانتاج الممكن الحصول عليه وبذلك فالنظام الاقتصادى قد ينزلق الى أسفل أو يتحرك جانبا أو يسير الى الامام بمعدل بطىء جدا .

وهناك فروض مختلفة للكساد يمكن ادخال معظمها تحت احدى المجموعات الآتية :

١ ـ فروض تؤكد اهمية العوامل الخارجية مثل الفن الصناعى وازدياد عدد السكان وبدء استغلال أرض جديدة وتطويرها .
٢ ـ فروض تقوم على تغييرات أساسية فى النظم الاجتماعية مثل زيادة رقابة الحكومة على الاعمال الاقتصادية وازدياد قوة النقاباتالعمالية .
٣ ـ فروض تؤكد أهمية العوامل الداخلية مثل ازدياد المنافسة الاحتكارية وتركيز الصناعة .

ومن رأى « هانسن » أحد مؤيدى هذه العقيدة أن نمو السكان السريع وتنمية أراض جديدة وموارد جديدة وسرعة تقدم الفن الصناعى كلها تنشط صافى الاستثمار فيزداد الدخل ، فزيادة عدد السكان تقوى الطلب الاجمالى وخصوصا الاستثمار ولكن مجرد زيادة السكان ليست بذات أهمية انما المهم هو زيادة القدرة الشرائية ومن المفروض أن هناك تقدما فى الفن الصناعى يكفى لرفع قدرة العمال الانتاجية وان الطلب علىالعمال يساير النمو فى عدد السكان .

واذا كان النمو فى عدد السكان بطيئا فان تنشيط الاستثمار يقل

ومن ثم يقل الطلب الاجمالى ويسير تجميع رأس المال بخطى وئيدة لأن المنظمين يتوقعون فى هذه الحالة أن ينقص حجم السوق وبما أن معدل الربح يتناسب مع حجم السوق فان الاستثمار الذى يتأثر بمعدل الربح يبدو أكثر خطورة ومن ثم يهبط مستواه وقد يهبط الاستثمار بسبب تحول فى الطلب مع بطء النمو فى عدد السكان فازدياد عدد السكان السريع يزيد من الطلب على وسائل الاسكان والمنافع العامة فاذا ما هبط معدل الزيادة فى السكان قلت فرص الاستثمار فى هذه القطاعات ٠ وبما أن الطلب على وسائل الاسكان والمنافع العامة يتطلب استثمارا من رأس المال أكبر منه فى غالبية المطالب الاستهلاكية الاخرى فان نسبة رأس المال الى الانتاج تميل الى الهبوط ويحدث تغير فى تكوين ميل السلع الاستهلاكية ٠

ومن جهة أخرى فان البطء فى نمو السكان قد يؤدى الى تجميع رأس المال بدرجة أزيد من اللازم بمعنى أن يصبح رأس المال كبيرا جدا بالنسبة لعدد العمال ومع ارتفاع نسبة رأس المال للعمل فان القدرة الانتاجية الحدية لرأس المال تقل وهذا يؤدى الى منع تجميع مزيد من رأس المال. وعدم فتح أراض جديدة واستغلال موارد جديدة يقلل من فرص الاستثمار وقد تؤدى التطورات فى التنظيمات الاجتماعية الى بطء الابتكارات وتضييق منافذ الاستثمار واحداث أثر أقل من جهة زيادة الميل الى الاستهلاك. فازدياد قوة النقابات العمالية والاتحادات المهنية والمنافسة الاحتكارية قد تعوق الابتكارات فى المجال الصناعى والانتاجى واذا كانت الابتكارات تؤدى الى توفير رأس المال أكثر مما تؤدى الى استخدامه فان نسبة رأس المال الى الانتاج تقل ٠

وتؤكد نظرية هارود ودومار أهمية العوامل الخارجة عن نطاق الانتاج كمشجعات للتنمية الاقتصادية فاذا لم يكن الاستثمار كافيا لاستمرار التنمية فان ارتفاع المستوى الاستهلاكى قد يؤدى الى ذلك ولكن من المستبعد أن يقل الميل الى الادخار بالدرجة التى تجعل هذا الاحتمال واقعيا فان الميل الى الادخار قد ظل ثابتا لفترات طويلة من الزمن وليس هناك من دليل على قلة الميل الى الادخار ومع وجود هذا الميل فان تقدم الفن الصناعى وازدياد عدد السكان وزيادة الموارد الطبيعية تعمل كمشجعات ومنشطات للتنمية ٠ والرأى الثالث الخاص بالركود يشير الى التغييرات الداخلية التى تزيد من درجة الاحتكار وقلة عدد ملاك المشروعات الانتاجية الكبرى داخل النظام الاقتصادى فان الاتجاه نحو الاحتكار يرفع من الارباح الحدية مما يؤدى الى زيادة القدرة الانتاجية والقوة وهذا بدوره يقلل من معدل نمو رأس المال ولكن اذا كانت الصناعة على أساس من التنافس فان الحد من ارتفاع الاسعار يقلل من القوة الزائدة للمحتكرين ويؤدى الى اعادة تأسيس مستوى عادى لاستخدام مجموع رأس المال ٠ ومقدرة الاحتكارات على حماية أنفسها من الخسائر الرأسمالية ضارة بالنظام الاقتصادى فانها تحاول تأجيل الاستثمار حتى تستهلك المعدات القائمة بدرجة كافية وبذلك فان المشروعات الجديدة الفنية تمول من احتياطى الاستهلاك فتحول دون خلق فرص للاستثمار من المدخرات الخارجية وهذا الباب يبين امكان حدوث الركود الطويل الاجل ولقطع الطريق على هذا الركود لابد من قيام سياسات عامة معينة ٠

الباب السادس

مقـــارنة نظريات التنمية

في هذا البـــاب سنلخص أوجه الخلاف وأوجه الشبه بين نظـريات التنمية المختلفة •

١ ـ حدود المعالجة الاقتصادية لنظرية التنمية :

ان علم الاقتصاد التقليدى يهتم فقـط بالعوامل المباشرة التى تحـدد الانتاج الكامن فى النظام الاقتصادى وهـذه العوامل هى (١) حالة الفن الصناعى والعلم بصفة عامة (٢) كميـة ونوع العمل (٣) كمية وتـكوين مجموع رأس المـال (٤) طبيعة ظروف الموارد الطبيعية •

وفى داخل هذا الاطار فان معدل التنمية يتوقف على درجة استخدام ومعدل زيادة هذه العوامل الانتاجية المختلفة ولكن عندما يحاول الانسان أن يتتبع أسباب التغير بين العوامل الانتاجية فانه يجد نفســه واقعا فى شرك عدد ضخم من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وهـذه القوى لا يمكن ترتيبها فى نظام أنيق من الاسباب والمسببات لانها كلهـــا متـــداخلة •

ونظرا لهذه الصعوبات لم يحاول الاقتصاديون الذين تناولوا التنمية الاقتصادية بالبحث أن يصوغوا نظرية عامة ولكنهم ركزوا بحثهم فى عدد صغير نسبيا من المتغيرات التى يعتقدون أنها ذات أهمية خاصة فى تحديد معدل التنمية وفى عملهم هذا افترضوا قيام ظروف معينـة فيمـا يتعلق بطبيعة القوى المركبة المؤثرة فى التنمية ، وبما أن هذه الظروف تختلف على مدى الزمن ومن دولة الى أخرى فان نظريات هؤلاء الكتاب يجب تعديلها والتوسع فيها •

ومن الكتاب الذين حاولوا ايجاد نظرية عامة للتنمية الاقتصادية هو كارل ماركس فقد أدخل كل المظاهر الثقافية كتغيرات فى نظامه والشىء الوحيد المسلم به فى نظريته هو تطور القوى المـادية للانتاج التى منهـا تخرج كل الاشياء الاخرى ولكن هذه النظرية ينقص من قدرها التبسيط الكبير فى سلوك القوى الاجتماعية والتعميم الى درجة عظيمة مما يجعلها غير مجدية فى تفسير أحوال تاريخية معينة خاصة بالتنمية •

ويعتبر شو مبيتر من الكتاب الذين كونوا نظرية عامه عن التنميـة فهو يتخذ وجهة نظر واسعة لعملية التنمية وبحسب رأيه فان روح العقل التى تعمل داخل النظام الرأسمالى هى السبب فى كل ما يتم فى النظـام الاقتصادى من أمور اقتصادية واجتماعية وسياسية ومن الصعب أن ندرك كيف يمكن للانسان أن يستنتج بطريقة مضبوطة كثـيرا من التنظيمات الفعلية والمواقف التى يستخدمها شومبيتر فى تحليله من الروح العـامة لاستخدام العقل •

أما بقية الكتاب فيقصرون تحليلهم على العمل الاقتصادى للنظام الرأسمالى الغربى ولهذا الغرض فهم يقومون بعمل افتراضات للطبيعة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا المجتمع فهم يفترضون أن السكان عندهم قوة دافعة نحو التقدم المادى ويعتبرون ان هذه الرغبة فى تحسين الموقف الاقتصادى تسود هذا المجتمع فمن المفروض أن العمال وأصحاب رؤوس الاموال والملاك يسعون لانتهاز الفرص الملائمة اقتصاديا ويستجيبون للدوافع الاقتصادية وهذا الموقف فى نظر ركاردوهام جدا بالنسبة لجماعة أصحاب رؤوس الاموال الذين لديهم الرغبة فى تخطى الاستهلاك الحاضر فى سبيل امكان الحصول على دخل أعلا مستقبلا بينما نجد ان هذه الرغبة ليست قوية بمثل هذه الدرجة بين جماعة العمال والملاك لانهم ينفقون الدخل الزائد فى الاغراض الاستهلاكية العاجلة .

ويفترض الكلاسكيون المجددون ان لدى كل فرد القدرة على تفضيل السلع الاقتصادية وانه يسعى عمدا الى الحصول على أكبر قسط ممكن من المنفعة الكلية من هذه السلع ولذا فهو يستجيب الى التغيرات الحدية فى الاسعار ويفترض هؤلاء الكتاب جدلا وجود حكومة مستقرة قوية تحافظ على النظام المدنى وعلى التنظيمات الرأسمالية الخاصة بالملكية الفردية وحرية التعاقد وانه ليس هناك أى عوائق تحول دون السعى الناجح للحصول على أرباح اقتصادية ويسلمون بوجود مستوى وتوزيع للدخل أصلا يسمحان بقيام مقدار كبير من الادخار داخل النظام الاقتصادى ولا يخلقان عقبات جسيمة فى السوق تعرقل الانتاج المحلى الكبير للسلع المصنوعة ويفترض أصحاب هذه النظرية بالنسبة للمستقبل ان مستوى المهارات العمالية والادارية اللازم لزيادة التنمية لن يشكل رغبته فى سبيل استمرار التنمية مستقبلا لان هذه المهارات ستستجيب لمطالب التنمية بدون صعوبة ومن المسلم به أيضا ان المعروض من الموارد الطبيعية والمعرفة الفنية يلائم أصلا وبدرجة كافية حدوث توسع اقتصادى بدرجة كبيرة وكثيرة من هذه الافتراضات لايصلح اساسا للبحث فى التنمية فى الدول الفقيرة ويجب الايقتصر بحث اصحاب نظريات التنمية على الناحية الاقتصادية البحتة فقط بل يجب أن يمتد الى دراسة التغيرات الاجتماعية حتى يمكن فهم مسألة التنمية بصورة أكمل وقد كان التوسع فى الحدود التقليدية لعلم الاقتصاد بطيئا جدا . وبالرغم من ضرورة الحرص من ناحية التعميم فى نظريات التنمية فانها قد ساهمت مساهمة فعالة فى تفهم التنمية الاقتصادية لانها قد ركزت بحثها فى عوامل اقتصادية معينة خطيرة الاهمية تتعلق بمشكلة التنمية فى أى نوع من أنواع المجتمعات الانسانية ويمكن اتخاذ هذه النظريات اساسا يمكن أن تشيد عليه تفسيرات ادق وأكمل لهذه المشكلة الاجتماعية المعقدة ألا وهى مشكلة التنمية .

٢ ـ ازدياد عدد السكان :

فى رأى ريكاردو أن معدل زيادة عدد السكان يتوقف على معدل تجميع راس المال بمعنى ان الزيادة فى معدل تجميع راس المال ترفع الاجور وهذا يؤدى الى نمو سريع فى عدد السكان ومع انه يعترف بانه من الممكن لمعدل

تجميع رأس المال ان يسير بخطى أوسع من معدل زيادة السكان فى فترات طويله نوعا فهو يؤكد استجابة عدد السكان القوية لعملية تجميع رأس المال وهذه الاستجابة من القوة بحيث تميل الاجور فى النهاية الى مستوى الكفاف .

وقد فرض كل من آدم سميث وماركس وجود علاقة أقل جمودا بين عدد السكان وبين تجميع رأس المال فيتحدث آدم سميث عن زيادة الطلب على العمال كمشجع للزواج وازدياد عددهم كى يتمكنوا من الوفاء بالطلب المستمر المتزايد على العمل ولكنه على أساس استجابة عدد السكان لايكون نظرية مستوى الكفاف للاجور على مر الزمن كما فعل ريكاردو ، وقد كان ماركس أقل تزمتا فيما يختص بالعلاقة بين معدل تجميع رأس المال ومعدل زيادة عدد السكان فمن رأيه أن الاجور العادية تكفى لا لاعاشة الطبقة العاملة فحسب بل تكفى ايضا لزيادة عددهم .

وقد اعترف الكلاسيكيون المجددون ان هناك عوامل كثيرة غير اقتصادية ومعقدة تؤثر فى معدل زيادة عدد السكان وعلى ذلك فقد سلموا بأن معدل زيادة السكان عنصر يحدد ذاته وبخلاف ريكاردو لم يساورهم القلق من ناحية الآثار السيئة التى يحدثها ازدياد عدد السكان فى الدخل الفردى فهم يجادلون بأن الفرص مواتية جدا لزيادة مجموع رأس المال بمعدل أسرع من زيادة عدد السكان وهذا يؤدى الى المساهمة فى رفع الدخل الفردى ومع ذلك فان تفاؤلهم يبدأ فى التناقص عندما ينظرون الى المستقبل البعيد وحسب نظريتهم فانه عندما تسود البطالة تهبط الاجور ولكن نظرا لان مجموع الطلب على النقود لا يهبط فان الاسعار لا تنخفض فى الحال لأن المنتجين يجدون انه من المربح لهم ان يتوسعوا فى الانتاج ويمتصوا العمال المتعطلين . وفى نظرية كينز فان الهبوط فى الاسعار المتناسب مع نخفاض الاجور يبقى الانفاق الحقيقى على الاستهلاك بدون تغيير فاذا لم تهبط الاسعار بالتناسب مع الاجور فيحدث اعادة توزيع فى الدخل فى صالح الذين يحصلون على ارباح ومن المحتمل ان يؤدى ذلك الى هبوط الاستهلاك وزيادة البطالة . ويوضح كينز انه مع بقاء المعروض من النقود ثابتا فان النقص فى الدخل النقدى يميل الى خفض سعر الفائدة اذ يقل الاحتياج الى النقود لاغراض التعامل ومن ثم ينخفض سعر الفائدة

ويؤكد العالم الاقتصادى هانسن ان زيادة عدد السكان تنشط الاستثمار باحداث تغيير فى اتجاه الطلب فيجعله يتحول نحو العناصر التى تتطلب رأس مال كبير مثل الاسكان والمنافع العامة كما ان زيادة عدد السكان تؤدى الى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار وهذا بدوره يميل الى زيادة التوظيف وعلى ذلك فان النقص فى معدل نمو الاسكان قد يؤدى الى انتشار البطالة والى انخفاض معدل التنمية .

وفى نظرية « هارود » يقرر ان معدل زيادة السكان ومعدل التقدم الفنى الصناعى يحددان المعدل الطبيعى للتنمية وكلما زاد معدل نمو السكان كلما زاد الحد الأعلا لمتوسط معدل التنمية لفترة طويلة من الزمن واذا كان معدل التنمية الطبيعى أقل من معدل التنمية مع القدرة الكاملة

لرأس المال فان النظام الاقتصادى يسوده الكساد ويقل مستوى التوظيف وزيادة معدل نمو السكان يقلل من أحوال هذا الركود ٠

ومن الأوفق ان نبنى تحليلنا لمسألة زيادة عدد السكان فى الدول الصناعية الفنية على أساس نظرية كينز ومن تبعه من الاقتصاديين التى تقول ان زيادة معدل نمو السكان لا تميل الى زيادة معدل التنمية الفعلى فحسب بل تؤدى ايضا الى زيادة معدل التنمية اللازم لقيام التوظيف الكامل للعمال وتؤكد هذه النظرية ان توافق معدل التنمية الفعلى ومعدل التوظيف الكامل يتوقف على عوامل معينة تشمل طبيعة ومعدل التقدم الفنى الصناعى والميل الى الادخار واستجابة الاستثمار لتغيير سعر الفائدة كما ان اتجاه الدخل الفردى يتوقف على هذه العوامل ٠

ومن الاوفق تحليل مسألة نمو السكان فى الدول الزراعية على أساس نظرية الاقتصاديين الكلاسيكيين التى تقول ان مشكلة البطالة فى النظام الاقتصادى الصناعى ليس من المحتمل قيامها فى الدول الزراعية لان الزيادة فى عدد السكان يمكن استخدامها بدون صعوبة فى الوحدات الزراعية المتناسبة فى حجم الاسرة عن طريق استخدام مساحة الارض والسلع الرأسمالية الموجودة بدرجة أكثر تركيزا وبالرغم من زيادة الانتاج تبعا لزيادة توظيف العمل فان الدخل الفردى يميل الى الهبوط بحسب مبدأ النسب المتغيرة ، وفى نفس الوقت فان استخدام رأس المال بدرجه أكثر تركيزا يرفع من الدخل الحدى لقدرة رأس المال الانتاجية وبذلك يزيد من الطلب على السلع الاستثمارية واذا حدث توافق زمن بين زيادة معدل نمو السكان وبين سرعة تقدم الفن الصناعى وارتفاع معدل الادخار ووجود سوق تسود فيه المنافسة ودرجة عالية من القدرة الادارية التنظيمية فان معدل التنمية فى هذه الاحوال يزداد كما يزيد الدخل الفردى ٠

٣ ـ تجميع رأس المـــال :

على الرغم من ان معظم الكتاب الاقتصاديين يسلمون بأن التقدم المدهش فى الفن الصناعى واكتشاف الموارد الطبيعية الفنية هما القوى المحركة لزيادة معدل تجميع رأس المـال فى الدول الغنية خلال القرنين الماضيين فانهم يختلفون فى الطريقة التى يعالجون بها هذه القوى فبينما يستنتج كل من ماركس وشومبيتر ان النظام الرأسمالى سيتحطم نجد على العكس من ذلك ان الكلاسيكيين المجددين يرون ان الدخل الفردى يزداد تدريجية اذا كان ازدياد السكان معتدلا وقويت عادة الادخار وتحسن مستوى العمال الفنى باستمرار ٠

ويرى ريكاردو وكينز وأصحاب نظرية الركود الاقتصادى أن زيادة التقدم الفنى واكتشاف موارد جديدة لا يبشران بمستقبل زاهر وعلى ذلك فان الركود الاقتصادى فى المستقبل القريب أمر محتمل الوقوع ويتمثل هذا الركود فى وصول الاجور الى مستوى الكفاف وعدم اطراد تجميع رأس المـــال ٠

فى رأى الكلاسيكيين ان كل صاحب رأس مال يعمل فى سوق يقوم

على المنافسة يجد الفرصة لزيادة أرباحه بادخال اختراع فنى جديد قبل منافسيه ولكن بطبيعة الحال عندما تقوم بقية المصانع بادخال هذا الاختراع فان الاسعار النسبيه للمنتجات التى تتأثر بهذا الاختراع تهبط لتعكس نقص ما تتطلبه الوحدة الانتاجية من العمل وهبوط اسعار هذه السلع يجعل من الممكن زيادة عدد السكان قبل ان تنفذ مخصصات الاجور بانفاقها بواسطة العمال على ضروريات الحياة وتبعا لذلك فان معدلات الاجور النقدية تميل الىالزيادة بدرجة أقلمما لو لم تحدث هذهالتحسينات كما يميل معدل الربح كذلك الى الهبوط بدرجة أقل مما لو لم توجد هذه التحسينات • وبما أن اصحاب رؤوس الاموال يدخرون معظم دخلهم اذا كان معدل الربح يزيد عنمستوى الصفر فان الجزء الاكبر نسبيا منالدخل القومى المتكون من الربح يزيد من معدل تجميع رأس المال ومع هبوط الاجور النقدية نتيجة لخفض اسعار الطعام فان ادخال الآلات الحديثة قد يسبب البطالة بين العمال •

وفى رأى الكلاسيكيين المجددين ان ادخال الفنون الانتاجيه المتقدمة يؤدى الىخفض التكاليف الحديه للانتاج القائم للتصنيع ويشجععلىالتوسع فى الانتاج وفرصة الارباح الزائدة هذه تزيد من الطلب على الاستثمار ومن ثم يرتفع سعر الفائدة ومع نمو الادخار نتيجه لارتفاع سعر الفائدة يزيد معدل سعر الاستثمار لتحرر الموارد من الاستعمال الاستهلاكى • وزيادة سعر الفائدة والاسعار النسبية للسلع الانتاجية يقصر الاستثمار على المشروعات التى تغل دخلا مرتفعا • وعند ما تتم هذه المشروعات تبدأ أسعار السلع الانتاجية وسعر الفائدة فىالهبوط تدريجيا وينتقل الاستثمار الى المشروعات ذات الدخل المنخفض وأخيرا يهبط سعر الفائدة الى المستوى الذى لايشجع علىالادخار ويتوقف تجميع رأس المال وهذه هىحالة التوقف الاقتصادى وينظر ماركس الى عملية تجميع رأس المال فى ظل التحسينات الفنية الصناعية واكتشاف موارد جديدة على انها عملية غير متناسقة وهدامة للنظام الرأسمالى وذلك لان المتناقضات الكامنة فى هذا النظام تبدأ فى الظهور بوضوح تام فمع تجميع المال فى هذه الظروف تنمحى بعض الصناعات وتصبح المهارات والحرف عتيقة فتندمج المصانع الصغيرة فى مصانع أكبر وأقوى منها وأسوأ من ذلك كله فان الآلات الحديثة تحرم كثيرا من العمال من عملهم ويبدأ معين البطالة فى الزيادة فيهبط معدل الاجور الي مستوى الكفاف فتحرم الطبقة العاملة من ثمار التنمية الاقتصادية وحتى اصحاب رؤوس الاموال يتحملون بعض الخسائر بحلول الازمات التى تمتد لفترة من الزمن وهبوط معدل الارباح •

ويؤكد شو مبيتر ان التقدم الصناعى أمر ضرورى وليس بالامر الوحيد الكافى للتنمية فيقول ان هناك فرصا مغرية للاستثمار من ناحية تقدم الفن الصناعية ولكن القدرة على ادراك هذه الفرص والاقدام علىانتهاز هذه الفرص لا تتوفر في كل نظام اقتصادى ولابد من وجود جماعة من المنظمين لهم دوافع خاصة لكى يمكن القيام بمهمة التنمية الاقتصادية اذ ان معظم مشروعات الاستثمار الهامة تشتمل على مخاطر جسيمة من المستحيل تقديرها فكثير من المشروعات الجديدة تتضمن خلق سلع جديدة كلية وخلق

رغبات جديدة من جانب المستهلكين وفي مثل هذه البيئة الاقتصادية يصبح سعر الفائدة قليل الاهمية فى تحديد الاستثمار ٠ وفيما يختص بطبيعة الادخار يعلن شومبيتر ان المنظمين يقومون بالاستثمار عن طريق الحصول على الاعتمادات اللازمة من بنوك الائتمان ثم بعد ان يقوموا بالاستثمار يسددون مختارين القروض الى البنوك مما يدخرونه من أرباحهم ٠ ويؤكد شومبيتر الطبقة الهدامة للنظام الرأسمالى لأن خلق سلع جديدة يحطم او يضعف أوجه النشاط المتصلة بانتاج السلع القديمة مما يؤدى الى حدوث الكساد ولكن يمكن استعادة التوازن بسرعه وبدرجة أكبر فتمتد فوائد التنمية الى جميع الطبقات ٠

وفى رأى مدرسة كينز ان ما يحدد الاستثمار هو المقارنة بين الارباح المنتظرة للمشروعات الرأسمالية المختلفة وبين سعر الفائدة وعلى ذلك فليس سعر الفائدة هو العامل المباشر لتحديد معدل الادخار ، فالادخار وظيفة من وظائف مستوى الدخل أكثر منه وظيفة من وظائف سعر الفائدة ويؤيد الكتاب الذين أعقبوا كينز نظريته فى ان الادخار المتعمد هو وظيفة من وظائف مستوى الدخل الحقيقى ولكنهم يختلفون عنه فى نظرته للاستثمار فهم يقولون ان مقاصد الاستثمار تتوقف من ناحية على معدل تقدم الفن الصناعى ومن جهة على معدل التغير فى مستوى الدخل وبربط العلاقات بين الادخار والاستثمار يعلن هؤلاء الكتاب انه اذا ما ظلت معاملات الادخار والاستثمار ثابتة فلابد من زيادة معدل التنمية المطلق فى الاستثمار لمنع حدوث الازمات الاقتصادية الدورية ويوجد شبه اجماع بين الاقتصاديين فى الوقت الحاضر فيما يختص بالعوامل التى تحدد الاستثمار فى الدول الرأسمالية الغنية فجميعهم يتوقفون على أن تقدم الفن الصناعى ينشط الاستثمار كما ان النظام الاقتصادى المتطور يغرى بقدر كبير من الاستثمار ٠

ويقول الاقتصاديون الذين جاءوا بعد كينز انه يجب توافر ثلاثة شروط لكى يكون الاستثمار سريعا وهى :

١ ــ استخدام القدرة الانتاجية الكائنة استخداما تاما ٠

٢ ــ ان يكون التمويل ملائما بدرجة تسمح بسد الطلب على سرعة الاستثمار ٠

٣ ــ أن يكون التغير فى الانتاج تغيرا غير وقتى ، ونظرا لعدم وجود نظرية للاستثمار يسلم بها جميع الاقتصاديين فانهم يختلفون فى تعليلهم لاسباب عدم وجود معدل مطرد للتنمية الاقتصادية فى الدول الرأسمالية الغنية ولماذا يعترض الكساد أمام طريق الاتجاه الصعودى للدخل القومى فى هذه الدول من فترة لاخرى ولا يمكن أن نجد تفسيرا صحيحا لهذه المظاهر وذلك لان فى عالم الواقع تختلف أهمية العوامل المبينة للكساد من دورة لاخرى ، كما أنهم يختلفون فى تعليلهم لأسباب نقط التحول الصعودية والنزولية فى الدورة الاقتصادية ، وبالرغم من

هذا الاختلاف فانهم يتفقون فى تفسير لطريقة التى بها تصبح التغييرات الدورية فى الدخل شاملة كما انهم يتفقون فيما يختص بالشروط اللازمة لكى تتجنب الدول الغنية انتشار البطالة أو التضخم حتى تستمر فى التنمية الاقتصادية ومظاهر هذا التوافق بين الاقتصاديين يبين التقدم الهام فى فهم عمليات التنمية والوسائل التى تسهل هذه التنمية .

٤ ـ المظاهر الدولية للتنمية الاقتصادية :

يشير معظم علماء الاقتصاد الى الفوائد التى جنتها الدول الصناعية الناهضة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من التجارة الخارجية وتؤكد فكرة الاقتصاديين الكلاسيكيين المجددين الخاصة بالتكاليف المقارنة أهمية الارباح من التجارة التى تنتج من تخصص أفضل للموارد العالمية . فالتجارة الدولية تزيد من حجم الاسواق وتساعد على تقدم تخصص العمل وتنشيط تجميع رأس المال وتمد الدول بنظم اقتصادية خارجية وتقوى المنافسة وكل ذلك يؤدى فى نظر الكلاسيكيين الى التنمية .

ويعدد ماركس فوائد التجارة الخارجية بالنسبة للدول الرأسمالية الاولى فان الارباح الكبيرة المستمدة من تجارة المستعمرات هى التى سمحت بتجميع رأس المال الاصلى الذى مهد الطريق للنظام الرأسمالى كما ان اتساع الاسواق العالمية عجل بالقضاء على المجتمع الاقطاعى الذى سبق قيام النظام الرأسمالى والاسواق الخارجية هى آخر سند للدول الرأسمالية الناضجة اذ أنه نظرا لانخفاض معدل الربح الداخلى تضطر هذه الدول الى الاتجاه نحو الجهات المتخلفة كى تتفادى الركود الاقتصادى فيصبح تصدير رأس المال الى الخارج هو الوسيلة الكبرى لمنع معدل الربح من الهبوط الى مستوى مخرب ولكن هذا المنفذ محدود لانه بعد أن تتم الدول الرأسمالية القديمة اقتسام السوق العالمى تنقلب على بعضها وتنشب الحروب الاستعمارية لاعادة تقسيم السوق العالمى .

وفى الوقت الذى ظهرت فيه المدرسة الكلاسيكية المجددة بدأت كل من المانيا والولايات المتحدة تزعزع مركز السيادة الذى كانت تشغله بريطانيا فى تصدير السلع الصناعية وقد أدى ذلك الى أن يوجه هؤلاء الاقتصاديون اهتماما أزيد الى ردود الفعل المعاكسة من القطاع الخارجى على اقتصاديات الدول الصناعية القديمة وقد أبدى الاقتصاديون الانجليز على الاخص قلقهم فيما يختص بزيادة ضغط المنافسة فى أسواق التصدير وأكدوا الحاجة الى المرونة والى استمرار التقدم فى الفن الصناعى فى صناعات التصدير وكانوا يخشون ارتفاع أسعار الواردات على مر الزمن بالنسبة الى اسعار الصادرات مع انتشار التصنيع فى العالم ولكن هذه المخاوف لا تكفى لزعزعة ثقتهم فى المزايا الاجمالية لحرية التجارة بالنسبة لبريطانيا .

وبالنسبة لرد فعل التجارة فى الدول غير الصناعية يؤكد الاقتصاديون الكلاسيكيون والكلاسيكيون المجددون أن كلا من الدول الصناعية وغير الصناعية تجنى أرباحا من التخصص فى الانتاج حسب مبدأ التكاليف

المقارنة كما انهم يوافقون على ان سياســة الحماية الجمركيــة بالنسبة للصناعات الناشئة يمكن تدبيرها فى بعض الدول المبتدئة فى الانتــاج ويعتبرون ان حركة العمل ورأس المـال الدوليه مفيدة بالتبـادل للدول المصدرة والدول المستوردة بينما ينظر الماركسيون نظرة مخالفة تمــاما للمبادلات التجاريه بين الدول الصناعية الكبرى والدول غير الصناعيــة فان الدول الفقيرة تكون كقطع الشطرنج فى مباراة الكفاح من أجل البقاء بين الدول الغنية فالدول الفقيرة قلما تربح شيئا لان التوسع فى التجارة بين الدول الغنية والفقيرة يمثل امتدادالاستغلال الرأسمالى وايقاعالدول الفقيرة فى الشرك الرأسمالى .

ولا يميل الاقتصاديون المحدثون الى تأييد رأى الكلاسيكيين فيمــا يختص بالفوائد التى تجنيها الدول المتخلفة من التجارة الدولية اذ أن هذه الدول لا يصيبها نصيب كبير من توزيع أرباح التجارة كما ان الاستثمار الاجنبى فى هذه الدول يساعد على تطوير الموارد الطبيعية أكثر مما يساعد على تقدم السكان ونظرا لان تخصيص الموارد الطبيعية لقطاعات الانتـاج لا يتم بدرجة كبيرة من المقدرة والـكفاءة فانهم يحبذون امتـداد الحمـاية الجمركية الى جميع المنتجات بدلا من قصرها على الصناعات الناشئة فقط.

ويختلف الاقتصاديون المحدثون عن الكلاسيكيين فيما يختص بالطريقة التى يتم بواسطتها ميزان المدفوعات فبينما يؤكد الكلاسيكيون أهميــة التغيرات فى مستويات الاسعار النسبيــة بين الدول المختصة من حيث تصحيح وضع ميزان المدفوعات يقرر الاقتصاديون المحدثون ان تصحيح الاوضاع فى ميزان المدفوعات يتم عن طريق التغيير فى الدخل النقـدى الناتج من حركة رأس المال بين الدول المختصة وأثر ذلك فى الميل الحـدى الى الاستيراد .

الجزء الثانى

الهيكل التاريخى للتنمية الاقتصادية

الباب السابع

ظهور مركز الاقتصاد العالمى

يختص هذا الباب بفحص التنمية فى الاقتصاد العالمى فى صيغة مركز وحدود الدائرة حول هذا المركز كما يستعرض ظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمى ٠

١ ـ مراحل التنمية الاقتصادية :

يقرر كثير من المؤرخين الاقتصاديين ان الدولة تمر بمراحل مختلفة فى خلال تطورها الاقتصادى ويعرفون المرحلة على انها حالة جديدة تتنافس مع الحالة القديمة التى سبقتها وقد اختلف المؤرخون الاقتصاديون فى تبويبهم لهذه المراحل لاختلاف الاسس التى بنوا عليها هذا التبويب٠ ومع تنوع تقسيم التطور الاقتصادى الى مراحل فان هذا التقسيم لا يمكن أن يعتد به لانه لا يمكن وجود نوع واحد من تتابع المراحل يتفق مع تاريخ كل الدول ولا يمكن أن يقال ان كل نظام اقتصادى يسير فى نفس التتابع لمراحل التنمية التى تسير فيها الانظمة الاخرى مع وجود ماض واحد ومستقبل واحد ومن أجل ذلك فلم يعد المؤرخون الآن يحاولون تقسيم الدول ، حسب مراحل التطور الاقتصادى ٠

ومن الأوفق أن ننظر الى الصفات المميزة للدول المختلفة فى ضوء تنظيمها الاقتصادى الداخلى وعلاقاتها الخارجية فى سباق الاسواق العالمية ومن جهة تكوين السوق الداخلى للدول فهناك نوعان من التنظيم الاقتصادى الداخلى وهما النظام الاقتصادى لتدبير وسائل العيش والنظام الاقتصادى السوقى ٠ ففى النوع الاول لا تتميز أوجه النشاط الاقتصادى عن بعضها ويكون تقسيم العمل ضئيلا وحجم السوق ضيقا ومقدار استثمار رأس المال بسيطا وتقوم كل أسرة بسد حاجاتها عن طريق ما تنتجه والزراعة فى شكل فلاحة المزرعة لسد الحاجات المنزلية هى التى تسيطر على كل أنواع النشاط الاخرى وهذه المجموعة من النظام الاقتصادى تضم معظم الدول الفقيرة المتخلفة ٠

أما النظام الاقتصادى السوقى فهو نظام مختلف عن سابقه وفيه تقوم الوحدات الاقتصادية المتخصصة بتادية وظائف متباينة وفيه يكون حجم السوق متسعا وتقسيم العمل واسع المدى ومقدار استثمار راس المال .

كبيرا وتقوم كل أسرة اما ببيع أو استبدال منتجاتها وتسيطر الزراعة أو الصناعة أو كلاهما معا على أنواع النشاط الاقتصادية الاخرى والصفة المميزة لهذا النوع من النظام الاقتصادى هى أن العلاقات السوقية والنقدية تكون أكثر سيطرة على الانتاج الزراعى أو الصناعى من الانتاج المحلى بقصد الاستهلاك الداخلى العاجل وتدخل كل الدول الفنية تحت هذا النوع من النظام الاقتصادى .

وهذا التقسيم الى نظام اقتصادى لتدبير وسائل العيش والى نظام اقتصادى سوقى يمكن تعميمه لانه يضم معظم الصفات المميزة لأنظمة تتابع مراحل التنمية الاخرى ولكن هذا لا يعنى أنه منع سير الحوادث التاريخية فلابد لكل دولة أن تمر من مرحلة النظام الاقتصادى لتدبير وسائل العيش الى مرحلة النظام الاقتصادى السوقى . ويمكننا أن ندخل فى هذا التقسيم مستويات أخرى من حيث موقع الدول فى الاقتصاد العالمى ويمكننا أن نميز بين الدول الواقعة فى مركز الاقتصاد العالمى وبين الدول الواقعة على محيط دائرة الاقتصاد العالمى . ويمكننا أن نسمى دولة باسم مركز الاقتصاد العالمى اذا كانت تلعب دورا فعالا ومسيطرا فى التجارة العالمية ومثل هذه الدولة تكون النقطة التى تدور حولها التجارة الخارجية وتتميز بأن تكون دولة مصدر ومستوردة بدرجه عظيمة ومنها تمتد حركة رأس المال الدولية الى الدول الاخرى وعلى النقيض من ذلك تعتبر الدولة من دول محيط النظام الاقتصادى العالمى اذا كانت تلعب دورا سلبيا أو ثانويا فى التجارة العالمية والمظهر العام للدول الواقعة على محيط النظام الاقتصادى العالمى هو اعتمادها الخارجى على مركز الاقتصاد العالمى كمصدر تستمد منه معظم وارداتها وقروضها وكمقر ترسل اليه معظم صادراتها .

٢ ـ مركز ومحيط الاقتصاد العالمى :

اذا نظرنا الى الاقتصاد العالمى فى منتصف القرن التاسع عشر على أنه يتكون من مركز للدائرة ومحيط فان بريطانيا كانت تحتل المركز بوصفها أولى دول العالم الصناعية ولسيطرتها على التجارة العالمية بينما كانت الدول الاخرى واقعة على المحيط لانها لم تكن قد وصلت الى مستوى التقدم الاقتصادى الذى وصلت اليه بريطانيا كما أنها كانت تلعب دورا ثانويا فى التجارة الدولية بالنسبة الى بريطانيا وكانت الدول الواقعة على محيط الدائرة اما دولا داخل الامبراطورية البريطانية أو دولا خارج حدودها وكانت دول الامبراطورية فيما وراء البحار فى مستوى منخفض من التطور الاقتصادى وكان مستوى الدول الخارجة عن نطاق الامبراطورية اما منخفضا أو متوسطا من حيث التطور الاقتصادى وعلى هذا الاساس فقد كانت أمريكا الجنوبية والشرق الادنى والشرق الاوسط وجنوب شرقى آسيا واليابان والصين دولا فقيرة بينما كانت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبلجيكا فى مستوى متوسط من التطور الاقتصادى .

وفى بقية هذا الباب والباب الذى يليه سنفحص الانقلاب الصناعى قبل سنة ١٨٥٠ وبعض قوى التطور المتعلقة بظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمى .

٣ ـ الانقلاب الصناعى فى بريطانيا :

يقال عادة ان الانقلاب الصناعى قد أحدث تحولا كبيرا فى بريطانيا منذ سنة ١٧٦٠ لان التغير الكبير فى الفن الصناعى والنظم الاقتصادية قد سبقه نشاط عظيم فى التفكير العلمى والمجال الاقتصادى ، ومع ذلك فبصرف النظر عن المدة التى استغرقتها الفترة التحضيرية فانهناك مايبرر اعتبار سنة ١٧٦٠ كحد تاريخى فاصل لانها كانت بداية لفترة جديدة سار فيها التقدم الصناعى بخطى سريعة وصاحب التغيراتالكمية تغيرات نوعية هامة فى النظام الاجتماعى . ففى منتصف القرن الثامن عشر بدأ انطلاق القوى التى لم تكن قد تطورت بعد وبدأ النمو المفاجىء وازدهار البذور التى ظلت سنين طويلة مدفونة فى باطن الارض ووصل التغيير الفنى الصناعى الى ذروته وبعد منتصف القرن المذكور بدأ الاقتصاد البريطانى ينمو بسرعة كبيرة .

ويمكننا الآن أن ندرس مظاهر ازدياد السكان والتقدم الفنى وتجميع رأس المال ـ التى سبق دراستها نظريا ـ فى سباق التنمية الاقتصادية البريطانية التى تعتبر نظاما صناعيا حديثا .

٤ ـ ازدياد عدد السكان :

ان المشكلة الاساسية للتنمية الاقتصادية هى كيف يمكن أنتكون هناك زيادة فى الدخل القومى الحقيقى تفوق الزيادة فى عدد السكان حتى يمكن للدخل الحقيقى للفرد ان يرتفع . وفى الواقع هذا هو سر نجاح قصة الانقلاب الصناعى فى بريطانيا لانه عندما يصاحب أزدياد عدد السكان الانقلاب الصناعى وما يتبعه من تغييرات فى الزراعة والنقل يصبح فى الامكان اعالة عدد السكان المتزايد بسرعة فى بريطانيا دون الالتجاء الى مستوى الكفاف وقد تضمنت الثورة الصناعية فى بريطانيا ارتفاعا فى معدل التنمية جعل من الممكن ازدياد عدد السكان والدخل الحقيقى للفرد وقد بددت الثورة الصناعية مخاوف مالتس من حيث ازدياد عدد السكان واوضحت ان مشكلة ازدياد السكان امكن حلها فى بريطانيا ففى سنة ١٧٥٠ كان متوسط عدد السكان للميل المربع فى انجلترا ١٠٦ وفى سنة ١٨٠٠ ، ١٦٢ وبلغ سنة ١٨٤٦ ، ٢٧٨ وهذه الزيادة العظيمة فى عدد السكان حدثت عندما كان الانتاج ينمو بمعدل سريع ولكن كيف يمكن تفسير هذا الاتجاه المتوازى للزيادة فى السكان وفى الانتاج وهل حسب رأى مالتس يؤثر التقدمالصناعى فىزيادة السكان ام يؤثر ازدياد السكان فى التوسع الصناعى حسب رأى كينز .

وهناك آراء مختلفة عن اسباب زيادة السكان منها ان تقدم علمالطب وتحسن الصحة العامة وما يتبع ذلك من نقص فى نسبة الوفيات يؤدى الى سرعة ازديادالسكان ومنها ان التقدمالصناعى يخلق فرصااقتصادية

جديدة ويزيد من الطلب على العمل ويرفع الاجور الحقيقية وينتج عن ذلك الزواج المبكر وكثرة عقد الزواج فترتفع نسبة المواليد

فاذا كان نقص نسبة الوفيات الناتج عن تقدم الطب والصحة العامة هو السبب الرئيسى لزيادة السكان فيمكن اعتبار عدد السكان عاملا خارجيا فى التنمية الاقتصادية ويمكن ان يكون دافعا من دوافع الانقلاب الصناعى اما اذا كان ازدياد السكان راجعا الى زيادة نسبة المواليد نتيجة لزيادة الطلب على العمل فيمكن تفسير زيادة عدد السكان على انها نتيجة للتقدم الاقتصادى وحتى مع اعتبار عدد السكان عاملا مساندا ومقويا للتقدم الاقتصادى فيجب ان نبحث عن عوامل اخرى ادت الى قيام الانقلاب الصناعى . وسنبحث الان فى الدور الذى قام به تقدم الفن الصناعى فى التنمية الاقتصادية .

٥ ــ تقدم الفن الصناعى :

لقد كان تقدم الفن الصناعى سريعا جدا فى صناعة المنسوجات القطنية وقد بدت سلسلة الاختراعات سنة ١٧٦٠ باحداث انواع جديدة من المغازل والانوال التى امكن ادارتها بواسطة قوة البخار باستخدام آلة جيمس وات البخارية وبعد سنة ١٧٩٠ امكن انشاء مصانع كبيرة فى المدن تدار بقوة البخار وكان ذلك نقطة تحول كبير فى تاريخ الصناعة اذا بدأ التحول من نظام الصناعة المنزلى الى نظام المصانع ومع التطور العظيم فى عمليات الغزل والنسيج تطورت ايضا عمليات التشطيب فى صناعة النسيج كالتبييض والصباغة والطباعة كما صاحب ذلك التقدم فى الصناعات الكيماوية ويمكن تلخيص اهم مظاهر تقدم الفن الصناعى فى صناعة المنسوجات فى ظهور آلات جديدة حلت محل العمل اليدوى وانواع جديدة من القوى المحركة واستخدام جديد للكيمياء فى الصناعة. واذا كان اختراع الالات أحد المظاهر العظمى لتقدم الفن الصناعى فان انتاج الحديد كان مظهرا عظيما اخر لانه اوجد المعدن الذى تصنع منه الالات وكان هذا بداية التوسع فى الصناعات المعدنية وباستخدام فحم الكوك امكن حل مشكلة صهر الحديد كما أمكن استخدام الفحم الحجرى فى عمليتى الصهر وطرق الحديد ثم استخدمت الالة البخارية فى افران الصهر العالية وفى تشغيل المطارق واخيرا فى مصانع لف وشق الحديد وفى سنة ١٨٢٨ امكن استخدام تيارات الهواء الساخن فى افران الصهر مما ادى الى نقص كبير فى استهلاك الفحم وقد أحدث اختراع الالة البخارية وتطور صناعة الحديد تقدما عظيما فى استخراج الفحم من المناجم وكان من جراء التحسينات فى صناعة التعدين حدوث توسع كبير فى انتاج الحديد وهبوط فى تكاليف الانتاج واستخدام

الحديد فى اغراض جديدة وازدياد منتجات الصناعات الهندسية ومع اتقان انتاج الحديد المصبوب تقدمت الصناعات الميكانيكية الهندسية وصناعات تشغيل المعادن .

ولولا استخدام قوة محركة جديدة لما امكن ان يكون للمظهرين العظيمين من مظاهر تقدم الفن الصناعي وهما اختراع الالات وصناعة الحديد اثر فعال وكان نيوكومن وجيمس وات هما القادة فى اختراع الالة البخارية وقد سبق نيوكومن جيمس وات فى اختراع الالة البخارية قبل وات بربع قرن ولكن اختراع نيوكومن كان يستهلك كثيرا من الوقود مما جعل استخدام الالة تجاريا امرا مستحيلا كما أن حركة هذه الالة كانت راسية فقط أما الالة البخارية التى سجلها جيمس وات فقد أمكن استخدامها اقتصاديا كما أن حركتها الدائرية جعلت من الممكن استخدامها فى ادارة الالات وأصبحت مصدرا كبيرا من مصادر القوى المحركة فحلت محل قوة الماء فى مصانع المنسوجات ومناجم الفحم والنحاس ومصانع الحديد ومصانع الجعة ومطاحن الغلال وباستخدامها فى افران الصهر سنة ١٧٧٦ أمكن ادخالها فى مصانع الفخار سنة ١٧٨٢ ـ وفى المطابع سنة ١٨١٤ وفى الملاحة النهرية سنة ١٨٢٠ وقطارات السكك الحديدية سنة ١٨٣٠ . وبعد اختراع الالة البخارية حدث تقدم فنى عظيم فى وسائل النقل وأدخلت تحسينات على الطرق البرية والقنوات الملاحية والسكك الحديدية فارتبطت انحاء البلاد بشبكة من الطرق المرصوفة والسكك الحديدية والقنوات الملاحية مما كان له اثر بعيد فى تنشيط الحياة الاقتصادية .

وقد كان لتقدم الفن الصناعى اثر كبير على الزراعة فى انجلترا وعلى الحياة الريفية فمع تركيز الصناعات فى المصانع قلت الصناعات الريفية التى كانت تقوم بها الاسر المشتغلة بزراعة الارض ثم انتقلت تلك الصناعات الى المدن ومع انتقالها هاجر كثير من أهل الريف الى المدن الصناعية والى مناطق التعدين لوقوعهم تحت اغراء الاجور المرتفعة فى المصانع والتمتع بمستوى حياة اعلا فى المدن ولكن بالرغم من ذلك فقد دل الاحصاء سنة ١٨٥١ على ان نصف سكان انجلترا كانوا لايزالون مقيمين بالريف وكانت الزراعة تضم خمس السكان العاملين.

وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر نشطت عملية اقامة الاسوار حول المزارع لتزيل الاثار الباقية من العصور الوسطى لنظام زراعة الحقل المفتوح الذى كان يعرقل التحسينات فى نظام الزراعة وكان المزارعون يلتزمون فى زراعة الارض بقواعد تقليدية غير مرنة وكانت قطع الارض المنزرعة ضيقة ومتناثرة مما جعل تحسين الحرث والصرف يكاد يكون أمرا مستحيلا كما أن عقود الايجار كانت قصيرة الامد لاتزيد عن مدة سنة وقد تغير الحال بعد سنة ١٧٦٠ فان ضغط زيادة

عدد السكان ونمو الصناعات التى خلقت أسواقا جديدة للمـــــواد الغذائية جعلا من المحتم زيادة كمية الطعام وقد ادى ذلك الى التعجيل باقامة الاسوار حول الاراضى الزراعية والمراعى والى اطالة مدد عقود الايجار ومع تجميع الحيازات بدلا من الرقع الزراعية المتناثرة فى حقـول القرى المفتوحة امكن للمزارعين أن يزيدوا الانتاج باستخدام طــــرق الزراعة المتقدمة وقد حدثت زيادة عظيمة فى الانتاج الزراعى خـــلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر نتيجة للتخلى عن الطرق الزراعية التقليدية والتوسع فىاستخدام دورة زراعية جديدة وزيادة استخدام المحاصيل ذات الجذور وتحسين الصرف واستخدام دورة زراعية جديدة وزيادة استخدام المحاصـيل ذات الجذور وتحسين الصرف واستخدام الطرق العلمية فى تربيـــة الماشية ومع زيادة الانتاج الزراعى زادت المقدرة الانتاجية الزراعيـة باستخدام المخصبات الكيماوية واستعمال الاختـــــراعات الحديثة فى الزراعة نتيجة لاتساع الحيازة الزراعية وانتشار الزراعة الراسمالية على مدى واسع . وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان التقدمالزراعى مبنيا على تطور التنظيم الزراعى وذلك عن طريق تجميع الحيـــازات وتسويرها فزاد متوسط الوحدة الزراعية فى الحجم وقـــد قضى ذلك على نظام الاشراف الجماعى على الزراعة وحل محله الاشراف الفـردى الذى اعطى مجالا لاجراء التجارب وتطوير نظام الزراعة واصبح الملاك اكثر رغبة فى ادخال التحسينات مما شجع المؤاجرين على فلاحة الارض بدرجة كبيرة من المقدرة والكفاءة وبعد منتصف القرن التاسععشر زادت القدرة الانتاجية زيادة عظيمة نتيجة للتقدم الفنى الكبـــير فى الالات والادوات الزراعية واستخدام الكيمياء فى الزراعة كما ادت المخترعات البخارية والميكانيكية الى تركيز الزراعة او بعبـــارة اخرى التوسع الراسى فى الزراعــة .

الباب الثامن

تابع ظهور مركز الاقتصاد العالمى

هل الحاجة هى أم الاختراع ؟ وهل العوامل التى تحدد المخترعات هى العبقرية الفردية أم هى جزء من البيئة الاجتماعية الاقتصادية ؟ هناك نظريتان خاصتان بالاختراع الاولى نظرية البطولة التى تنسب الاختراع الى عبقرية فرد من الافراد والنظرية الثانية هى نظرية الاختراع المبنى على طريقة منظمة فهو المرحلة النهائية لسلسلة من الاكتشافات المتزايدة فعملية الاختراع الميكانيكى تعتبر سيلا مستمرا من تتابع اعمال الفحص والتعمق تؤدى فى النهاية الى نظام يجمع العناصر الفردية الصغيرة فعملية الاختراع تتضمن تجميع القدرة العقلية والعناصر الثقافية فالقدرة الكامنة قد توجد ولكنها يجب ان تحصل على التدريب الثقافى الضرورى ويجب أن تطبق . ولا بد من قيام مشكلة يطلب حلها لصالح المجتمع فتدرب القدرة العقلية وتنشط لمواجهة هذه المشكلة لذلك يمكن ان يقال أن الاختراع هو نتيجة لحافز عملية اجتماعية بدلا من أن يكون مجرد امر تلقائى فيمكن تفسير الاختراعات الكبرى للانقلاب الصناعى بالضروريات الاقتصادية المختلفة التى تتطلب قيام الاختراعات وبظروف البيئة الملائمة للاختراع ويمكن تقسيم الحوافز الاقتصادية للاختراع الى (١) الرغبة فى اقتسام توسع الاسواق (٢) الرغبة فى حل مشكلات الانتاج العملية (٣) الرغبة فى الاستفادة من التغير فى الاسعار النسبية لعوامل الانتاج .

وقد ادرك المخترعون الاشياء المطلوبة والمرغوب فيها لحل المشكلات الاقتصادية واستجابوا الى الحوافز الاقتصادية وفى الحالات الاستثنائية التى تكون فيها الاختراعات وليدة الصدفة فانها تفقد اهميتها فى العمليات الاجتماعية الكبرى التى ادت الى تقدم الفن الصناعى من ذلك ندرك ان معظم الدارسين بدلا من اعتمادهم على نظرية البطولة الخاصة بالاختراع فانهم يدركون ان اختراعات الانقلاب الصناعى ذات طبيعة تنظيمية وأن كثيرا من اسباب الاختراعات تدخل فى نطاق العملية الاقتصادية .

وتدل كثرة الاختراعات أثناء الانقلاب الصناعى التى جعلت من الممكن قيام الانتاج الكبير على الحاجة الى مقابلة ضغط زيادة الطلب على المنتجات مع اتساع الاسواق وبذلك فالتغيرات فى الفن الصناعى للانتاج كانت استجابة لزيادة الطلب والتغير فى نوع الطلب فاخذت

الصناعة تبحث عن طرق فنية تسمح بازدياد كمية الناتج . كما ان كثيرا من الاختراعات كانت حلا لمشكلات عملية فى الانتاج فقلة المعروض من المواد الخام مثلا قد توجه الاهتمام الى اكتشاف طريقة اخرى لانتاج المطلوب دون استخدام المواد الخام النادرة أو قد تحول الطلب الى نوع آخر من المنتجات لايعتمد على المادة الخام النادرة الوجود . هذا وقد يستلزم اختراع ما وجود اختراع آخر فالمغزل الالى استلزم اختراع النول الالى وهذا بدوره استلزم تحسينات فى الكيمياء الصناعية . واخيرا من الحوافز الاقتصادية للاختراع التغيرات فى الاسعار النسبية لعوامل الانتاج مثال ذلك اذا زاد رأس المال بسرعة اكبر من عدد العمال يكون ذلك مشجعا على ايجاد اختراع يوفر فى العمل .

والى جانب حوافز الاختراعات تقوم الظروف التى تسمح باتمام الاختراعات وتشمل هذه الظروف زيادة التخصص والحركة العلمية والطبيعة الشاملة للاختراعات .

٢ — الابتكارات الصناعية وعامل التنظيم :

اذا لم تستخدم الاختراعات الصناعية تجاريا فلا يكون لها اهمية اقتصادية فالذى يعتبر فى مسألة التنمية ليس هو الاكتشاف العلمى فى الفن الصناعى بل هو استخدام التقدم الفنى الصناعى فى الانتاج .. فالاختراع فى حد ذاته ليس الا حقيقة علمية اما الابتكار فهو حقيقة اقتصادية .

والى حد كبير كان المنظمون مدفوعين نحو الابتكار بدافع زيادة ارباحهم فالابتكار يؤدى اما الى خفض تكاليف الانتاج او الى خلق الطلب على الانتاج فاتساع الاسواق والتغيرات فى أسعار عوامل الانتاج وازدياد الطلب على المنتجات تتطلب قيام الاختراعات التى يمكن استخدامها لتوفر فى استخدام عامل زاد سعره النسبى او استخدامها فى زيادة الانتاج لمقابلة الزيادة فى الطلب فالحاجة الى خفض التكاليف أو زيادة الانتاج أو التغير فى نوع الطلب جعل المنظمين يبحثون عن ابتكارات فنية جديدة لاعادة تنظيم الانتاج للوفاء بمستلزمات موقف جديد وبمعنى اوسع فان التغير فى ظروف العرض والطلب كان هو المظهر الاساسى للانقلاب الصناعى ومن الدوافع القوية نحو الابتكارات قيام صعوبات خاصة بالتكاليف فى بعض المجالات وفرص الربح فى البعض الاخر وكان ظهور الابتكار يخلق تغييرات اضافية لهـا رد فعل فى نواح أخرى من النظام الاقتصادى .

ومع أن الامل فى الربح يعتبر عاملا مشجعا على الابتكار لكن لابد من شروط اساسية وهى المعرفة الفنية والصناعية التى يمكن استخدامها ثم المنظمون الذين يمكنهم ادراك الفرص فيستجيبون اليها ثم القدرة على الاستجابة بامتلاك وسائل التمويل اللازمة لاستخدام وادخال الفنون الصناعية الجديدة ومع ان البيئة الطبيعية فى القرن الثامن عشر كانت ملائمة للتنمية الاقتصادية لكن الامر كان يقتضى وجود افراد عندهم الرغبة فى القيام بمخاطرة الابتكار يدفعهم لذلك اغراء تكوين الثروة وهؤلاء هم المنظمون .

ومن جهة التنمية الاقتصادية يعتبر ازدياد عدد المنظمين المبتكرين فى انجلترا حدثا عظيما فى القرن الثامن عشر فقد أصبحوا يدركون اهمية الطبقة التى ينتمون اليها وارتبطوا فى نظام وثيق للدفاع عن مصالحهم اذ كان عليهم أن ينافسوا طبقة النبلاء اصحاب الاراضى من اجل النفوذ السياسى والاقتصادى ومع تضاؤل التقاليد الزراعية الجامدة أصبحت البيئة الاجتماعية ملائمة لوظيفة المنظم وعلى ذلك فجزء كبير من تاريخ الانقلاب الصناعى فى بريطانيا يرتبط بالمنظمين المبتكرين . ومع وجود المنظمين الراغبين فى الابتكار ومع وجود التقدم الفنى الصناعى الذى يجعل الابتكار ممكنا فلا بد من وجود شرط آخر ضرورى وهو القدرة على تمويل الابتكارات .

ومن الاثار الهامة للابتكارات يمكننا ان نذكر (١) التغيير فى تجميع عوامل الانتاج ومزجها «٢» الزيادة فى القدرة الانتاجية «٣» التغيير فى التنظيم الصناعى فحل الانتاج الكبير للسلع الموحدة القياس محل الانتاج الصغير للحرف اليدوية كما حل نظام المصانع محل النظام المنزلى للصناعة .

٣ ــ تجميع راس المال :

هناك من الادلة ما يثبت ان عناصر الاستثمارات الداخلية الخاصة المثلة فى تشييد المساكن واقامة المصانع ومعدات الانتاج الطويلة الامد قد زادت زيادة محسوسة اثناء الانقلاب الصناعى وقد انعكس ذلك على التوسع فى الانتاج الصناعى وانتشار وسائل النقل وزيادة التركيز فى المراكز الصناعية ومايتبع ذلك من ازدياد الاسكان والمنافع العامة وبما ان تجميع رأس المال جزء اساسى من التنمية الاقتصادية فما هى الظروف التى ساعدت على ازدياد مجموع رأس المال فى بريطانيا اثناء الانقلاب الصناعى ؟ لابد وانه كانت هناك موارد طبيعية حقيقية وموارد مالية سمحت بتجميع راس المال كما ولا بد انه كانت هناك دوافع نحو الاستثمار .

اذا زاد الاقتصاد عن مستوى الكفاف فلا يكون هناك من ضرورة لتخصيص كل الانتاج للاستهلاك وهذا ماحدث فى بريطانيا قبل منتصف القرن الثامن عشر لذلك زادت الموارد الحقيقية التى كانت معدة لانتاج المعدات الرأسمالية كما انه كانت هناك زيادة فى كمية الموارد التمويلية وقد كان من السهل تمويل الاستثمار فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر نتيجة للتضخم فى الارباح وكان تخلف زيادة الاجور النقدية عن مدرجات الارتفاع فى الاسعار عاملا مساعدا فى تجميع المبالغ اللازمة للاستثمار فى المشروعات الجديدة كما ساعد ذلك على زيادة هامش الارباح التى أمكن اعادة استخدامها فى التوسع فى اقامة المصانع .

وقد كان التمويل طول القرن الثامن عشر فى بريطانيا تمويلا داخليا يعتمد على الافراد او بعض الشركاء وكان معظمهم من اصحاب الاراضى الذين جمعوا صورة من ايجارات الاراضى او من التجار الذين اثروا من التجارة الداخلية والخارجية ولم يكن هناك سوق عام للمال ولم يصبح التمويل الخارجى عن طريق البنوك والشركات شائعا الا بعد منتصف القرن الثامن عشر وطول القرن الثامن عشر كان سوق لندن المالى مرتبطا بالتمويل الحكومى او باحتياجات التجارة أكثر من ارتباطه بالتمويل الصناعى وكان المقترضون من السوق هم أصحاب الاراضى الذين استخدموا القروض فى تمويل المزارع المقفلة واقامة الطرق وشق القنوات وعن طريق هذه التحسينات فى الزراعة والنقل ساهم اصحاب الاراضى فى نجاح التصنيع . وقرب نهاية القرن الثامن عشر كان هناك نمو سريع فى البنوك الخاصة وبعد صدور قانون سنة ١٨٢٦ أمكن تكوين البنوك المساهمة التى لها حق اصدار أوراق النقد وقد ساعد ذلك على نقل الاموال الزائدة من المساحات الزراعية الى المناطق الصناعية النامية وحل الائتمان المصرفى محل النقد وبالرغم من زيادة اهمية الدور الذى لعبه الائتمان المصرفى فى بريطانيا فانه كان يستخدم بصفة رئيسية كرؤوس أموال متنقلة أما رؤوس الاموال الثابتة اللازمة للصناعة فكان يحصل عليها من مدخرات الافراد الخاصة ومن اعادة استثمار الارباح. وكان تمويل المشروعات الابتكارية يعتمد فى غالب الاحيان على المدخرات الشخصية للافراد . أو يحصل عليه عن طريق الرهونات او عقود المشاركة اما المشروعات العامة الكبرى فكانت تقوم بها شركات عامة تقترض من السوق المالى القومى .

ويمكن تلخيص الدوافع الى تجميع راس المال على انها تنحصر فى جانب الطلب على راس المال وتشمل زيادة عدد السكان التى تستلزم المحافظة على راس المال بالنسبة لعدد الافراد وتقدم الفن الصناعى الذى يزيد من مجال الاستثمار المربح .

٤ - المعـــرض الكبير :

فى منتصف القرن التاسع عشر اتخذت قوى ازدياد الســـكان وتقدم الفن الصناعى والاختراعات وتجميع راس المـال لتمنح بريطانيـا التفوق الصناعى والتجارى على بقية دول العالم ففى المدة ما بين ١٨٠٠ و ١٨٥٠ زاد الدخل الفـــردى الحقيقى بما يزيد على ٢٥٪ وكأثر من الاثار الدالة على ظهور بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمى وكدليـل على الاعتقاد فى التقدم المنتظر أقيم سنة ١٨٥١ المعرض الكبير بحديقـــة هايدبارك بلندن والعرض الذى لم يسبق له مثيل للمواد الخام والالات والمصنوعات فى بريطانيا والدول الخارجية كان رمزا للماضى وبشـيرا للمستقبل . وكان القصر البللورى الذى شيد ليكون مقرا للمعـــرض آية من آيات فن البناء كما كانت قبته الزجاجية التى تغطى مساحـة ٢٢ فدانا انتصارا فنيا رائعا . وكان هذا المعرض دليلا واضحـا على التقدم الصناعى الذى وصلت اليه بريطانيا ومقياسا لما احرزته بريطانيا من التفوق « كورشة للعالم اجمع » وقد كان هناك بون شاسع بـــين المعروضات البريطانية ومعروضات الدول الاجنبية من حيث اتقـــان الصناعات ومن حيث تنوع المنتجات فبينما كانت معروضات الـدول الاخرى محدودة الانواع كانت المعروضات البريطانية متنوعة الى حـد بعيد . اما من حيث المستقبل فقد كان هذا المعرض يحمل فى طيـاته تقدما رائعا بالنسبة لمستقبل التعدين والصناعة الانتاجية وصـــناعة المعادن وفى القرن التالى لاقامة المعرض استمر الاقتصاد البـريطانى فى التقدم بدرجة عظيمة وسنبحث فى الباب التالى سير هذا التقــدم العظيـم .

الباب التاسع

التقـدم الاقتصـادى المركـز فى بريطـانيا

فى هذا الباب ملخص لاربعة مظاهر هامة من مظاهر التنميـــة المركزة فى بريطانيا بعد سنة ١٨٥٠ وهى زيادة الدخل الحقيقى وزيـادة القوة البشرية وتجميع راس المال وازدياد القدرة الانتاجية والتحولات فى الكيان الصناعى .

١ ـ اتجـاهات الدخـــل الحقيقى :

لقد كانت الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى والدخل الفـــردى الحقيقى مدهشة فقد اصبح الدخل القومى اربعة امثاله بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٣٩ واذ زاد من ٧٦٩ مليونا سنة ١٨٧٠ الى ٢٧٢٥ مليـــونا سنة ١٩٣٨ ومع أن عدد السكان قد ارتفع فى تلك المدة بمقـــدار ٥٠٪ فقد تضاعف الدخل الفردى الحقيقى اذ زاد من ٢٥ جنيها سنة ١٨٧٠ الى ٥٢ جنيها سنة ١٩٣٩ وقد وصل الى ٧٤ جنيهـــا فى المدة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٢ . ومع زيادة عدد السكان العاملين فمن الطبيعى أن نتوقع ارتفاع الدخل القومى الحقيقى لان العمال الاكثر عددا ينتجون سـلعا أزيد وقد تضاعف الدخـل الحقيقى للفرد العـــامل فيما بين ســـنة ١٨٦٢ وسنة ١٩٣٨ وكان هذا يدل على التوسع الملحوظ فى الاقتصاد البريطانى وهناك فرق معين بين معدل الزيادة المطردة قبل سنة ١٩٠٠ ومعدل الزيادة الابطأ بعد سنة ١٩٠٠ وهذا اختلاف معدل التنميـــة فيما بين الفترات الزمنية فبعض الفترات يكون فيها معدل التنميـــة اسرع منه فى غيرها مع عدم وجود ضمان للتنمية المستمرة ويجب ان ندرس العوامل الايجابية التى ساعدت على التنمية فى النصف الثـانى من القرن التاسع عشر والقوى السلبية اللاى كانت تعوق معدل التنمية فى نهاية هذا القرن . ومن المتوقع أن يزيد الدخل الفردى مع زيادة مقدار المواد الاقتصادية المستعملة فى الانتاج بالنسبة للفرد ومع زيادة القدرة الانتـــاجية وزيادة الصادرات .

٢ ـ اتجـاهات عرض عوامل الانتـــاج :

بما أن خدمات العمل وراس المال هى الموارد العظمى للانتــــاج فان اتجاهات مقومات الانتاج هذه لابد وأن تؤثر تاثيرا بالغا على اتجاه الانتاج فى بريطانيا . ومنذ بداية الانقلاب الصناعى حتى سنة ١٩١٣ كانت

هناك زيادة محسوسة مطردة فى عدد السكان العاملين وكانت الزيادة بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٨ سريعة ايضا وبدرجة أكبر من زيادة السكان بوجه عام . وزيادة نسبة عدد السكان المنضمين الى القوة العاملة ادت الى زيادة كمية العمل الفردى ومع ذلك فقد نقصت ساعات العمل خصوصا بعد الحرب العالمية الاولى وقد كانت هناك زيادة بسيطة فى ساعات العمل السنوية بالنسبة للفرد من السكان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وقد تبع ذلك نقص فى ساعات العمل السنوية خلال هذا القرن ولكن معدل نمو العمل الفردى فى الانتاج ليس بذى أهمية كبرى الى جانب زيادة راس المال بالنسبة للفرد التى كانت أكبر بكثير من العمل الفردى الداخل فى الانتاج .

لقد كانت معدلات تجميع راس المال ذات اثر فعال فان مجموع السلع الراسمالية باستثناء المبانى زادت من ١/٢ ١ بليون جنيه سنة ١٨٧٠ الى ١/٢ ٥ بليون جنيه سنة ١٩٣٨ وخلال هذه المدة زاد رأس المال بنفس معدل زيادة الدخل فقد تضاعف كل من راس المال الحقيقى بالنسبة للفرد والدخل الفردى الحقيقى . ومن سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٠ كانت نسبة الزيادة فى الدخل الحقيقى وفى مجموع رأس المال واحدة فقد زاد الاثنان بمقدار ٥٠٪ بالنسبة للفرد المشتغل فى الانتاج غير أنه من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٣ لم تحدث زيادة فى الدخل الحقيقى للفرد بينما استمرت الزيادة فى تجميع راس المال وهناك سؤالان هامان يتعلقان بخط سير الدخل الحقيقى وتجميع راس المال هما «١» ماهى القوى الدافعة التى تكمن وراء تجميع راس المال ؟ «٢» لماذا توقفت الزيادة فى الدخل الحقيقى من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٣ مع استمرار تجميع راس المال فى الزيادة ؟.

نتيجة للتقدم الفنى العظيم فى وسائل النقل والتجارة والصناعة بكافة فروعها استمر الاقتصاد البريطانى فى تجميع مبالغ ضخمة من رأس المال فقد ارتفع متوسط الزيادة السنوى من ١٥٢ مليون جنيه سنة ١٨٧٠ الى ١٢٠٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ وليس تجميع رأس المال مجرد استجابة لتشجيع وتنشيط التقدم الفنى فان النظام الاقتصادى اذا بدأ فى التطور فانه يكتسب قوة دافعة فاذا ما ارتفع الاستثمار بدرجة تكفى لزيادة القدرة الانتاجية فان ارتفاع الدخل يزيد مقدرة النظام الاقتصادى على ايجاد المدخرات لزيادة الاستثمار وبذلك يمكن لمعدل التنمية أن يزيد ومع ارتفاع القدرة الانتاجية وزيادة الدخل الحقيقى ينمو تجميع راس المال ذاتيا ومع التوسع فى النظام الاقتصادى ازدادت الحاجة الى زيادة رأس المال . ومع زيادة الانتاج كانت هناك زيادة فى مجموع راس المال وفى العمل لامكان تحقيق زيادة الانتاج .

وفى المدة من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٨ اضطرب نمو راس المال فلم تحدث أى زيادة لمدة ١٤ عاما فى المعدات الصناعية بالنسبة للفرد العامل من السكان ومن هذا يتضح ان الاحتفاظ بالتنمية المطردة مسالة دقيقة وفى المدة بين سنة١٩١٣ وسنة ١٩٢٤ كان هناك تحول غيرعادى فى توزيع الدخل فقلت الارباح والقيمة الايجارية فأدى ذلك الى عدم تشجيع الادخار . وفى المدة ما بين الحربين العالميتين كان مجموع الاستثمار الصناعى ضئيلا مما عاق ارتفاع الدخل الحقيقى ولكن كانت هناك قوى ادت الى الاحتفاظ بالزيادة فى الدخل وهى الزيادة فى القدرة الانتاجية للصناعة ووجود ظروف ملائمة لحركة التجارة .

٣ ـ اتجاهات القدرة الانتاجية :

ان زيادة القدرة والكفاءة فى الانتاج كما يبدو من زيادة الانتاج بالنسبة الى وحدة الموارد كانت قوة دافعة أخرى لتقدم بريطانيا الاقتصادى فمع وجود وحدة معينة من العمل وراس المال أمكن للنظام الاقتصادى ان ينتج مقدارا متزايدا من السلع . فالاتجاه الصعودى فى القدرة الانتاجية الصناعية أمكنه أن يسير متوازيا مع اتجاه الدخل الحقيقى بالنسبة للفرد العامل وقد أستمر ارتفاعهما حتى سنة ١٩٠٠ ثم بدأت الزيادة فيهما تتراخى من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٤ ثم عادت الزيادة ثانية من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٤٠ تسير باطراد وترجع الزيادة فى القدرة الانتاجية والدخل الحقيقى للفرد حتى سنة ١٩٠٠ الى الاستخدام الواسع للتقدم الفنى فى القوة المحركة والنقل والالات الصناعية فى عصر البخار والصلب فى حين ان هذا التقدم العام السريع فى النواحى الفنية اخذ يقترب من نهايته بعد سنة ١٩٠٠ الا ان التقدم الفنى فى آلة الاحتراق الداخلى والمعدات الكهربائيةوالعمليات الكيماوية لم يبدأ تطبيقها بشكل واسع الا بعد الحرب العالمية الاولى .

ولم يحدث نقص فى سير الانتاج الزراعى بالنسبة للعامل الفرد كما حدث فى الانتاج الصناعى وبذلك لم تكن الزراعة مسئولة عن العقبات التى اعترضت طريق ارتفاع الدخل القومى الحقيقى . وقد تأثرت التجارة البريطانية بعد سنة ١٨٩٠ بطريقة غير مرضية بسبب ضعف أثر الابتكارات فى البخار والصلب بعد هذا التاريخ فارتفعت أسعارالوارداتبالنسبة لاسعار الصادرات من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٣ مما ادى الى خفض نسبى فى الدخل الحقيقى ولكن العامل الأساسى فى هذا الخفض يرجع الى نقص القدرة الانتاجية فى تلك المدة .

٤ ـ التحول فى التكوين الصناعى:

يمكن اكتشاف التغير فى المقدرة الانتاجية بدراسة الارقام القياسية للانتاج بالنسبة للفرد فى صناعات معينة . وقد حدثت نقط التحول من الاتجاه الصعودى الى الاتجاه النزولى فى تاريخ مبكر فى صناعتى استخراج الفحم والنقل بالسكك الحديدية عنه فى الصناعات الاخرى فقد بدأ الاتجاه الصعودى فى الهبوط حوالى سنة ١٨٩٠ . أما فى صناعات الاقمشة الصوفية والحديد والصلب فقد استمر الاتجاه الصعودى للانتاج بالنسبة للفرد العامل وفى صناعات القطن واستخراج الحديد الخام وصهر الحديد الخام وصهر الحديد والصلب بدأ الاتجاه الصعودى للقدرة الانتاجية فى التحول من الهبوط سنة ١٩٠٠ الى النشاط .

وقد ازدادت القدرة الانتاجية فى الزراعة ولكن معدل الزيادة كان اقل منه فى التعدين والصناعة ولم تكن هناك عوائق تقف فى سبيل صعود القدرة الانتاجية الزراعية سنة ١٩٠٠ كما حدث فى القدرة الانتاجية الصناعية .

ويمكن معرفة أسباب اختلاف معدلات المقدرة الانتاجية فى الصناعات الفردية بدراسة العوامل التى تشكل المقدرة الانتاجية لكل صناعة والعامل المباشر الذى يؤثر فى الانتاج بالنسبة للعامل هو مقدار الآلات المعدة للاستعمال وهذه يحددها حجم المصنع الذى يتوقف بدوره على حجم وطبيعة سوق السلعة المنتجة كما تتوقف المقدرة الانتاجية على عوامل التنظيم لكل صناعة ورغبة ومقدرة العمال فى بذل الجهود وعدد ساعات العمل ونظام دفع الاجور . اما فى الزراعة فتتوقف المقدرة الانتاجية على استمرار التقدم الفنى واستخدام الآلات وقصر الزراعة على الاراضى ذات التربة الجيدة والادخار فى العمل بسبب هبوط اسعار الحاصلات بالنسبة لمعدل الاجور النقدية . ومن الملاحظ ان خط سير المقدرة الانتاجية فى الصناعات القديمة يميل نحو الهبوط عند التوزيع من فترة زمنية الى أخرى وبتحليل الاحصائيات الخاصة بعدة صناعات بريطانية نرى ان النسبة المئوية لمعدل النمو فى أى صناعة فردية تميل الى الهبوط كلما تقدم عمر هذه الصناعة .

ويمكن تلخيص الاسباب التى تعوق نمو الصناعات المختلفة فى «١» بطء تقدم الفن الصناعى «٢» استنفاد الموارد الانتاجية «٣» ان الصناعات البطيئة النمو تؤثر تأثيرا معوقا لفروع الصناعة التكميلية السريعة النمو «٤» ان الصناعة فى دولة من الدول قد يعوق نموها منافسة صناعة مماثلة لها فى دولة أخرى .

واختلاف معدلات التنمية فى الصناعات المختلفة ينعكس اثره على

التغييرات فى التوزيع المهنى وكان التغيير البارز فى بريطانيا هو الهبوط المطرد فى نسبة السكان العاملين المشتغلين بالزراعة اذ هبطت النسبة من ٢٢٪ سنة ١٨٥١ الى ١٢٪ سنة ١٨٨١ الى ٨٪ سنة ١٩١١ الى ٦٪ سنة ١٩٣١ أما نسبة المشتغلين فى الصناعة فقط ظلت ثابتة نسبيا فكانت تتراوح مابين ٣٨٪ سنة ١٨٥١ و ٣٣٪ سنة ١٩٣١ اما نسبة السكان العاملين المشتغلين بالخدمات المباشرة فقد زادت باطراد من ٣٠٪ سنة ١٨٥١ الى ٥٠٪ سنة ١٩٣١ .

وليس هناك من شك فى أن التغيير الاساسى فى تكوين الاقتصاد البريطانى كان بالنقص فى الزراعة والتوسع المذهل فى التصنيع وقد كان من نتائج ذلك تغيير كبير فى توزيع السكان فقد هاجر كثير من أهل الريف الى المدن الصناعية ومناطق التعدين وقد ساعد على ذلك التقدم السريع فى وسائل النقل وخصوصا انشاء الخطوط الحديدية . وقد حدث تدهور سريع مطرد فى الزراعة فى بريطانيا واصبحت تعتمد على استيراد المواد الغذائية والمواد الخام وقد وجدت بريطانيا انه من الممكن ومن المرغوب فيه الحصول على المنتجات الزراعية بنسبة أقل من مواردها الانتاجية بسبب زيادة المقدرة الانتاجية فى الزراعة كما ان قيمة صافى الانتاج الزراعى بالنسبة للفرد كان أقل منه بوجه عام فى الصناعة وقد ادركت بريطانيا أنه من المربح لها أن تستورد المنتجات الزراعية وتستخدم عمالها فى انتاج السلع الصناعية للتصدير بدلا من تشغيلهم فى الزراعة وبذلك فقدت الزراعة اهميتها فى الاقتصاد البريطانى المنظور واصبحت بريطانيا بعد سنة ١٨٩٠ تعتمد على التجارة الخارجية فى الحصول على المواد الغذائية والخامات الاساسية وراهنت بمستقبلها على التخصص فى الصناعة

الباب العاشر

الحركة الدولية لعوامل الانتاج

ان تاريخ التنمية الاقتصادية فى بريطانيا فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر يدخل ضمن التاريخ الاكبر للتنمية الواسعة للاقتصاد العالمى فمع انتشار الآلات الميكانيكية وتقدم الدول الاخرى ومع ازدياد الهجرة الدولية للعمل ورأس المال ومع دخول عدد أكبر من الدول ضمن نطاق الاسواق العالمية ومع ازدياد تماسك شبكة التجارة الدولية أصبح النمو الاقتصادى لكل دولة مرتبطا ارتباطا أوثق بالتنمية الاقتصادية فى الدول الاخرى كما أثر التقدم الاقتصادى الداخلى لكل دولة فى التجارة الدولية وأصبحت التجارة الدولية ذات أهمية كوسيلة من وسائل التنمية .

١ ـ أهمية عوامل الانتاج والتجارة الدولية :

تختلف الدول عن بعضها فى ثرواتها الطبيعية وفيما تمتلكه من السلع الرأسماليه وفى عدد ونوع سكانها وبعبارة مختصرة لايتساوى توزيع عوامل الانتاج بين الدول . وتختلف الاسعار النسبية لعوامل الانتاج فى الدول المختلفة باختلاف المعروض من عوامل الانتاج واختلاف تكوين الطلب على هذه العوامل فأساس قيام التجارة الدولية هو اختلاف نسب عوامل الانتاج بين الدول وعلى مر الزمن تحدث تحولات فى العرض النسبى لعوامل الانتاج بسبب هجرة العمل ورأس المال من دولة الى أخرى وحددت التقدم الفنى وتجميع رأس المال الداخلى والتغير فى عدد السكان والتعديل فى حجم الاراضى الزراعية من الناحية الاقتصادية فأمثال هذه التغييرات فيما تمتلكه الدول من عوامل الانتاج تغير من التكوين النسبى لتكاليف الانتاج وتحدث تعديلا فى النظام القائم للتجارة العالمية .

وتحدث التغييرات فى المعروض من الارض والعمل فى المقام الاول من موارد داخلية ترتبط بالتنمية الرأسية أما فيما يختص برأس المال فأحد الموارد الهامة هو الاستثمار الخارجى ويرتبط ذلك بالتنمية الافقيـة فى الاقتصاد العالمى وترجع أهمية الاستثمار الخارجى الى مساهمته فى تجميع رأس المال الحقيقى فالدولة التى تقترض من الخارج يمكنها أن تستهلك أو تستثمر بدرجة أزيد عن ذى قبل وتزيد القوة الانتاجية للدولة المقترضة فالادخار الذى يتم فى دولة من الدول يفيد فى تكوين رأس مال حقيقى فى دولة أخرى .

٢ ـ الاستثمار الخارجى من مركز الاقتصاد العالمى :

لم تشهد أى فترة زمنية نموا عظيمـا من الاستثمارات الخاصة الاجنبية كما شهدت فترة الاربعين سنة التى سبقت الحرب العالمية الاولى وكانت أولى الدول المقرضة هى بريطانيا وكان يليها فى هذا المجال فرنسا

والمانيا وبلجيكا وهولندا وسويسرا ولكن المبالغ التى ساهمت بها هذه الدول تعتبر صغيرة بالنسبة للاستثمارات البريطانية وفى منتصف القرن التاسع عشر كانت كل المدخرات البريطانية تقريبا موجهة لبناء المدن والسكك الحديدية داخل بريطانيا ذاتها وكانت جملة الاستثمارات الخارجيه لا تتجاوز ٢٠٠ مليون جنيه فى اوروبا والشرق الادنى وامريكا الجنوبية وبعد سنة ١٨٧٠ زادت الاستثمارات واتجهت نحو دول شمال أمريكا وجنوبها وآسيا واستراليا وجنوب افريقيا وخلال الاربعين سنة السابقة للحرب العالمية الاولى هبطت قيمة الاستثمارات البريطانية فى أوروبا الى النصف بينما زادت

الى خمسة امثالها فى الدول الاخرى التى كانت تشمل استراليا والهند وجنوب امريكا والولايات المتحدة وكندا وجنوب افريقيا والارجنتين ـ وبين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩١٣ زادت الاستثمارات البريطانية الاجنبية ٢٥٠٪ ووصلت الى ٤ بليون جنيه فى سنة ١٩١٣ وكانت تشتمل على نصف المدخرات البريطانية ومن ١٨٧٠ ــ ١٩١٣ كانت الاستثمارات البريطانية فيما وراء البحار ٤٪ من صافى الدخل القومى ومن ١٩٠٥ ــ ١٩١٣ كانت ٧٪ وفى سنة ١٩١٣ كانت ٩٪ .

كيف امكن لبريطانيا ان تستثمر هذه المبالغ الطائلة خارج حدودها يمكن تفسير ذلك بأن لدى بريطانيا نظام اقتصادى سريع النمو والتقدم مكنها من ان تجمع مقدارا من المبالغ الاستثمارية تسمح بالاستثمار الاجنبى نتيجة للزيادة الهائلة فى الدخل القومى الحقيقى الذى زاد ثلاثة اضعاف فيما بين ١٨٧٠ و ١٩١٣ كما أن عملية الاستثمار نفسها انتجت زيادة مستمرة فى متحصلات الدخل الذى سمح بتصدير رؤوس اموال اضافية ــ وهناك سؤال آخر وهو ماهى العوامل التى حددت الاستثمار الخارجى ؟ لقد تم الاستثمار البريطانى فى الخارج بواسطة مستثمرين لم يوجهوا بأى برنامج حكومى بل قاموا بذلك من تلقاء انفسهم عندما تراءت لهم فرص الربح فقد فتحت أراض جديدة للاستثمار واكتشفت موارد جديدة واستحدثت منتجات جديدة وقد استخدم الاستثمار البريطانى الأجنبى فى الدول المختلفة فى انشاء السكك الحديدية وتنمية الموارد الطبيعية وفى الفترة من ١٨٧٠ ــ ١٩١٣ أتسعت مجالات الاستثمار بسرعة كبيرة وقد استخدم الاستثمار البريطانى فيما وراء البحار فى تنمية المنتجات الاولية المعدة للتصدير بصفة مباشرة فى مناطق التعدين والمناطق الزراعية وبصفة غير مباشرة فى المنافع العامة اللازمة لتسهيل تصدير تلك المنتجات وكان من العوامل المشجعة على الاستثمار الأجنبى زيادة الطلب على الواردات من الدول المقترضة وجو التفاؤل الذى ساد العصر الفكتورى فى بريطانيا والثقة فى تقدم الاقتصاد البريطانى والدور الذى كان يقوم به وكلاء التاج البريطانى فى المستعمرات الذين كانوا يمدون المستثمرين بالمعلومات اللازمة وكانوا يضمنون القروض

التى تحصل عليها المستعمرات كما كان لهم اثر فعال فى جعل الصادرات البريطانية تتبع الاستثمارات كما ان حكومات الدول المقترضة كانت ضامنة لعائد الاستثمارات البريطانية ومما يسهل عملية الاستثمار الاجنبى مقدرة بريطانيا على تأدية الخدمات المرتبطة بالاستثمار عن طريق البيوت التجارية العظيمة وبيوت الاصدار ذات السمعة الطيبة والمصارف ووكالات التأمين المتينة زد على ذلك أن الاستثمار الاجنبى كان اكثر ربحا من الاستثمار الداخلى بالنسبة للمستثمرين الافراد .

واذا كان تدفق راس المال البريطانى الى الخارج قد لعب دورا رائعا فى تاريخ التنمية الدولية فلم يقل عنه الدور الذى لعبته هجرة العمال التى صاحبت هجرة راس المال .

٣ ـ الاستثمار الاجنبى وهجرة العمال والاستثمار الداخلى :

لقد ازيلت القيود على هجرة اصحاب الحرف فى بريطانيا سنة ١٩٢٥ وفى السنة التالية أوصت لجنة بريطانية برلمانية بالاستثمار كعلاج لضغط زيادة السكان فى بريطانيا وخصصت الحكومة مبالغ مالية لهذا الغرض ثم شكلت لجنة لتقدم النصح وتوجه المستوطنين البريطانيين فيما وراء البحار وقد ايد الاقتصاديون الكلاسيكيون الحكومة فى موقفها وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الهجرة من المملكة المتحدة الى المستعمرات ضئيلة نسبيا ثم بدأت الموجة العظمى من الهجرة الى المستعمرات بعد سنة ١٨٥٠ وفى منتصف القرن التاسع عشر كانت هناك اربعة مظاهر بارزة فيما يختص بسكان العالم وهى «١» ازدياد عدد سكان غرب أوروبا وخصوصا بريطانيا زيادة سريعة «٢» كانت هناك مستعمرات للمستوطنين البريطانيين فيما وراء البحار ولكن عدد السكان كان قليلا فيها «٣» بدأت الهجرة من غرب اوروبا وخصوصا من بريطانيا الى الولايات المتحدة والمستعمرات البريطانية ولكنها كانت قليلة عند مقارنتها بالهجرة فى نهاية القرن التاسع عشر «٤» لم تكن الدول الواقعة على محيط الاقتصاد العالمى خارج اوروبا قد مرت بعد بتجربة زيادة معدل السكان عند مقارنتها بأوروبا ، وكانت حركات الهجرة العظمى فى الخمسين سنة السابقة لسنة ١٩١٤ من أوربا وآسيا الى الولايات المتحدة وكندا والارجنتين والبرازيل وقد ادى ذلك الى اعادة توزيع بعض سكان العالم المشتغلين بالزراعة الى الاقطار الجديدة التى تنتج المواد الاولية وفيما بعد ساهمت هذه الحركة بجزء من عرض العمل فى قطاعات الصناعات الكندية والامريكية . وقد حدثت موجات الهجرة العظمى من بريطانيا سنة ١٨٨٠ عندما حدث الكساد الزراعى وفى سنة ١٩٠٠ عندما بدات الزيادة السابقة فى الاجور الحقيقية تتوقف ولم يكن سبب الهجرة راجعا الى الكساد وحده بل ان فرص الكسب

التي تفتحت في الدول الناشئة والمتخلفة اقتصاديا كانت عاملا هـامـا من عوامل الهجرة ومن الظاهر التي تدعو الى الدهشة هي أن هجـرة العمل سارت في خط متواز مع هجرة راس المـال . ومن الامور الهامة انه حينما حدثت حركة واحدة في نفس الوقت لهجرة رأس المـال وهجرة العمال فان الإستثمار الداخلي كان يسير في اتجاه عكسي للاستثمار الخارجي وذلك لان اجتذاب الاستثمار الأجنبي للاموال البريطانية يختلف باختلاف ظروف التجارة فاذا كانت احوال التجارة سيئة ازداد الاستثمار الاجنبي وهناك ارتباط بين سوء الاحوال التجارية بالنسبة لبريطـانيا وهبوط الاجور الحقيقية وازدياد هجرة العمال وراس المال وزيـادة الاســتثمار الاجنبي .

٤ ـ الاستثمار الاجنبي الامريكي :

حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا كاعظم دولة مقرضة بعـد الحرب العالمية الاولى ففي أثناء الحرب صفت بريطانيا ما يقـرب من ٤ بليون دولار من استثماراتها الاجنبية وفي العشر سنوات التي بدات سنة ١٩٢٠ اصبح المتوسط السنوي لصافي راس المال المصـدر من بريطانيا يزيد قليلا عن ثلث مقداره قبل الحرب وقـد بدات الولايات المتحدة تستثمر رأس مالها في الدول الاجنبية على مدى واسع بعـد سنة ١٩١٠ ففي سنة ١٩١٤ بلغ الاستثمار الأجنبي الامريكي الطـويل الأجل ٢/١ ٣ بليون دولار في حين بلغت الاستثمارات الاجنبية في الولايات المتحدة ذاتها ٦٫٨ بليون دولار وعلى ذلك فقد كانت الولايات لاتـزال مدينة عند بداية الحرب العالمية الاولى ولكنها خرجت بعد الحرب الدولة الدائنة الاولى في العالم واستمرت بعد الحرب المصدر الرئيسي للقروض الدولية وقد اختلف الاستثمار الاجنبي الامريكي عن الاستثمار البريطاني في أن الاول لم يكن يمثل ضخامة الاستثمار البريطاني كما انه لم يـكن ذا أهمية في التأثير في التنمية الدولية . وقد بلغت جملة الاستثمارات الامريكية في الخارج ١٧ بليون دولار ســنة ١٩٣٠ و ١١ بليون دولار سنة ١٩٤٠ وكان جزء صغير نسبيا من محفظة الاستثمارات الامريكيـة يذهب الى الدول الفقيرة المتخلفة اذ خص اوربا ٤٠٪ وكندا ٢٩٪ أما أمريكا اللاتينية والشرق الاقصى فقد خصهما ٣١٪ فقط وكان أربعة أخماس هذه الاستثمارات تعطى للحكومات أو تضمنها الحكومات وقد تركزت معظم الاستثمارات في صناعة البترول ووزعت بين عدد قليل من الدول التي تملك موارد بترولية يمكن استغلالها . وبعد الحرب العالمية الثانيـة نقص الاستثمار الخاص الأمريكي في الخارج عما كان عليه في المدة بين

١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ فكان المتوسط السنوى بين ١٩٤٦ ـ ١٩٥٣ ـ ٧٨٨ مليون دولار بينما كان فى المدة السالفة الذكر ٦ر١ بليون دولار وفى نهـــاية سنة ١٩٥٥ بلغت قيمة الاستثمارات الامريكية الاجنبية الكلية ١٩ بليون دولار كانت تستغل فى التعدين وفى البترول وأهم الدول التى وجهت اليها الاستثمارات هى كندا وامريكا اللاتينية واندونيسيا ودول الشـــــرق الاوسط ذات الموارد البترولية .

الباب الحادى عشر

التجـارة الدولية والتنمية الإقتصادية

تنحصر حلقـات الاتصـال بين التنميـة الراسـية والتنميـة الافقية فى العالم فى الهجرة الدولية لعوامل الانتاج وحجم وتكوين التجارة الخارجية وظروف التجارة ثم نظام المدفوعات الدولى والطريقة التى تتغير بها هذه العوامل على مر الزمن تؤثر على سير التنمية بدرجـات متفاوتة فى الدول المختلفة .

١ ــ قطـاع التصـدير :

لاتنمو كل قطاعات الاقتصاد فى نفس الوقت بنفس المعدل فبعـض القطاعات ذات قوة دافعة فالتوسع فى صناعة قد يؤدى الى نمو صناعة اخرى وهكذا . وقطاع التصدير فى دولة ما قد يكون بالغ الاهميـة كقطاع ذى قوة دافعة فالاسواق الخارجية تفتح مجالا واسعا امام سلع معينة فاى صناعة يمكنها ان تنمو بسرعة أزيد اذا امكنها أن تبيـع منتجاتها فى الاسواق الخارجية بدلا من اقتصارها على السوق الداخلية الضيقة وقد يؤثر هذا على نمو صناعة أخرى ترتبط بهـا ثم ان التوسع فى تجارة الصادر يساعد على سهولة التنمية وذلك لان الصناعة المصدرة يمكنها أن تنمو دون أن تحتاج الى استثمار راس مال بنفس الكميـة التى كانت تحتاجها لو اقتصر بيعها على السوق الـداخلى . كما أن التصدير يخلق طلبا فعالا جديدا على السلع فى السوق الداخـلى فقيام المنافسة بين الصناعة المصدرة والصناعات التى تعتمد على السوق الداخلى فقط من أجل الحصول على الموارد الانتاجية يحفز تـلك الصناعات على ادخال ابتكارات لتزيد من قدرتها الانتاجية .

وتلعب الصادرات الكمية البريطانية دورا فعالا فى التنمية الاقتصادية فبلغت الصادرات فى المدة ١٨٧٠ ــ ١٩١٣ خمس الدخل القومى وثلث الانتاج الصناعى فكثير من الصناعات الفردية تتوقف الى درجة كبـيرة على الاسواق الخارجية واهم هذه الصناعات هى صناعات الصـلب والمنسوجات القطنية والصوفية والفحم والجوت فصادرات هـذه الصناعات لاتؤدى الى زيادة الانتاج فحسب بل ان زيادة الطلب عليها من الاسواق الخارجية يتيح لها فرصة زيادة رؤوس اموالها وادخال وسائل انتاج رخيصة مما يؤدى الى زيادة المبيعات فى السوق الداخلى

كما ان زيادة الدخل القومي الممكن الحصول عليه من الصادرات فى هذه الصناعات يغرى بالتوسع فى الصناعات الاخرى .

وفى الربع الاخير من القرن التاسع عشر حدث هبوط فى معدل نمو الصادرات البريطانية وفى نفس الوقت حدث هبوط معدل نمـــو الصناعات فى بريطانيا مما يدل على وجود علاقة بين الهبوط فى الصادرات والهبوط فى الانتاج الصناعى وهذه الحالة تبين لنا كيف ان نمـــو الصادرات يؤثر بدرجة فعالة فى تنشيط نمو الاقتصاد للدولة كما انه يوضح ان الهبوط فى نمو الصادرات له رد فعل يؤدى الى الاقلال مـن معدل التنمية الراسية للاقتصاد العام مالم تكن هناك زيادة فى الاستثمار الداخلى والاستهلاك او الانفاق الحكومى .

٢ ـ شروط التجارة ونسبها :

ان شروط التجارة تؤثر على طبيعة ومدى التنمية الاقتصاديـــة للدولة كما ان ســير التنمية يؤثر على ظروف التجارة فالزيادة فى نسبة اسعار الصادرات الى اسعار الواردات تؤدى الى تقدم التنمية لانهـا تزيد من قدرة الدولة الشرائية فى الاسواق العالمية كما ان ذلك يساعد على اجتذاب راس المال الاجنبى ويحدث العكس عندما تهبط اســعار الصادرات . ومن ناحية اخرى تؤثر التنمية فى شروط التجارة فمـع تقدم التنمية قد تحدث تغييرات فى نظام الاستهلاك وفى الناحية الفنية الصناعية وعرض واسعار عوامل الانتاج وتكوين السوق وكل هـــذه التغييرات تؤثر على اسعار السلع وبذلك على ظروف التجارة وشروطها .. ويتفق المؤرخون الاقتصاديون على ان جزءا هاما من الزيادة فى الدخل الحقيقى البريطانى يمكن ان ينسب الى التحسن الطويل الامـد فـى نسب وشروط التجارة البريطانية ففى الجزء الاخير من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تجنى ثمار استثمارها الاجنبى السابق فـــزيادة كمية الواردات البريطانية من المواد الاولية كانت تنعكس من الهبـوط فى اسعار الواردات البريطانية اذ هبطت الارقام القياسية لهذه المـواد المستوردة من الولايات المتحدة من ١٠٠ سنة ١٨٧٢ الى ٥٥ سنة ١٩٠٠ والمستوردة من المستعمرات الناشئة من ١٠٠ ســنة ١٨٧٢ الى ٧١ سنة ١٩٠٠ . وبالقدر الذى سهل به الاستثمار البريطانى الاجــنبى استيراد المواد الغذائية باسعار منخفضة فانه ساهم فى رفع مستوى المعيشة فى بريطانيـا نفسها .

وتدل الاحصائيات الخاصة بالدخل على ان كلا من الدول الصناعية

والدول غير الصناعية المنتجة للمواد الاولية قد حصلت على فوائد اقتصادية خلال القرن الماضى فالدول المنتجة للمواد الاولية قد صدرت المواد الخام الاساسية اللازمة لعملية التصنيع فى مقابل السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية من الدول الصناعية ، والتقدم الفنى والسلع الانتاجية التى تقدمها الدول الصناعية قد اوجدت أساساهاما للتوسع فى التنمية فى الدول غير الصناعية وعند تقديرنا لتاريخ التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية يجب أن لايغيب عن بالنا العلاقة الدائمة النشاط والحركة بين الواردات وبين زيادة امكانيات الانتاج فى المناطق المنتجة للمواد الاولية وكذلك العلاقات المتداخلة بين التنمية الافقية والتنمية الراسية .

٣ ـ موازنة ميزان المدفوعات :

هناك علاقات معينة بين الادخار القومى والاستثمار الداخلى تتحكم فى سلوك ميزان المدفوعات فى المراحل المختلفة للاقتراض والاقراض ، فالصادرات مضافة الى الاستثمار الداخلى تتساوى فى التوازن مع المدخرات القومية مضافة الى الواردات وذلك بحسب التحليل للدخل القومى فعندما تكون الدولة دولة مدينة ناشئة فان وارداتها تزيد على صادراتها كما أن أستثمارها الداخلى يفوق مدخراتها القومية وفى هذه الحالة فان الراسمال الاجنبى يملا الفراغ وفى بعض الحالات يضطر الاستثمار الداخلى الى انتظار راس المال الاجنبى ولا تحدث زيادة فى الواردات على الصادرات الا بعد ان يصبح راس المال الاجنبى معدا لتمويل عملية الاستيراد . وعندما تصبح الدولة فيما بعد دولة مدنية ناضجة او دولة دائنة ناشئة تزيد الصادرات على الواردات كما يزيد الادخار القومى على الاستثمار الداخلى .

فالدول الفقيرة فى العالم تكون عادة فى موقف اقتراض طويل الاجل لراس المال الاجنبى ويكون لديها أستثمار داخلى يزيد على مدخراتها القومية بمقدار القرض الاجنبى او بمقدار زيادة الواردات على الصادرات وعلى العكس من ذلك فان الدول الغنية يزيد فيها الادخار القومى عادة عن الاستثمار الداخلى فتزيد من استثماراتها خارج حدود بلادها .

وهناك طريقة يتم بها ضبط نظام المدفوعات بالنسبة لحركة راس المال الدولية فالدول المدينة الناشئة عليها ان تزيد من الواردات وعليها أن تقصر زيادة الواردات على اجتلاب راس المال وفى الدول المدينة الناضجة تصبح مدفوعات الارباح وتسديد القروض أزيد من مقدار

راس المال الجديد المستورد وعليها ان تزيد صادراتها على وارداتهاويدل توازن ميزان المدفوعات بواسطة دولة دائنة كبرى مثل بريطانياوالدول المقترضة على ان طريقة ضبط موازين المدفوعات الدولية كانت تعمل بسرعة وسهولة خلال القرن التاسع عشر .

وقد امكن لبريطانيا ان توازن مدفوعاتها من ١٨٨٠ – ١٩١٣ بالرغم من المنافسة الصناعية القوية من جانب المانيا والولايات المتحدة وذلك عن طريق وجود نظام مرن واسع المدى للتجارة الدولية كما يسمح بتسوية الديون على إساس متعدد الجوانب بدلا من اساس مزدوج الجوانب فقط فالدول الصناعية المنافسة لبريطانيا كانت تمول الزيادة فى الواردات من الدول المنتجة للمواد الاولية عن طريق زيادة صادراتها للملكة المتحدة التى كانت بدورها تزيد صادراتها للدول المنتجة للمواد الاولية عن وارداتها فمنذ سنة ١٩٠٠ كانت بريطانيا تبني زيادة الصادرات على اساس تعاملها مع الدول الحديثة النمو فى آسيا وافريقيا كى توازن الزيادة فى وارداتها من امريكا واوربا وكندا وكان للهند مركز بارز فى نظام المدفوعات البريطانية فمن ١٩٠٠ – ١٩١٣ كانت زيادة الصادرات البريطانية للهند تمول مايزيد عن خمسى ٢/٥ العجز البريطانى فى نظام المدفوعات فأمثال هذه المعاملات التجارية الثلاثية الجوانب كانت ذات أهمية خاصة فى عملية التنمية وما اشتملت عليه من حركة انتقال رؤوس الاموال .

وعلى ذلك فوجود نظام واضح المعالم متعدد الجوانب للتسوية ساعد على ايجاد الموازنة فى ميزان المدفوعات بين الدول كما ساعد على نمو نظام التخصص فى الصناعة حسب المزايا المقارنة كما ساعد على استقرار التبادل التجارى بين الدول وتوحيد معدلات التبادل فى الاسواق المختلفة .

فلولا وجود رؤوس الاموال البريطانية فى القرنين الثامن والتاسع عشر لما امكن للدول المنتجة للمواد الاولية أن تزيد من صادراتها بالقدر الذى يكفى لسد طلبات الدول الصناعية التى كانت تنمو بسرعة كما أنه لولا وجود نظام المقاصة المتعددة الجوانب لاصبح تحويل حصص الارباح والفوائد المستحقة لبريطانيا محدوداً .

الباب الثانى عشر

التوسع الافقى للتنمية الاقتصادية

لقد اختلف الاقتصاد العالمى بعد الحرب العالمية الاولى اختلافا كبيرا عما كان عليه قبل هذه الحرب فى القرن التاسع عشر فقد تولت الولايات المتحدة القيام بالدور الذى كانت تقوم به بريطانيا كمركز للاقتصاد العالمى وفى المدة التى بين الحربين العالميتين تفكك النظام الدولى الاقتصادى الذى كان سائداً فى القرن التاسع عشر • وبعد الحرب العالمية الثانية اصبحت كل دولة مرتبطة ارتباطا أوثق بالتنمية الاقتصادية فى الدول الاخرى كما أثر التقدم الاقتصادى الداخلى لكل دولة فى التجارة الدولية وأصبحت التجارة الدولية ذات أهمية كوسيلة من وسائل التنمية .

١ ـ اختلاف معدلات التنمية :

تختلف مظاهر التنمية الاقتصادية فى الدول المختلفة ويمكن تقسيم الدول عامة الى مجموعتين الدول ذات الاقتصاد المتقدم وهى الدول الغنية الآن والدول المتخلفة اقتصاديا وهى التى لا تزال فقيرة للآن • وبالرغم من ان بريطانيا احتفظت بأسرع معدل للتنمية حتى منتصف القرن التاسع عشر فقد تقدمت دول أخرى اقتصاديا خلال النصف الاخير من القرن التاسع عشر وقد فاقت سرعة التنمية فى بعضها سرعة التنمية فى بريطانيا • وقد كان انتشار المعرفة الفنية الصناعية من بريطانيا الى دول القارة الاوربية ذا أهمية خاصة • كما كان الدور الذى لعبه المنظمون والمدربون والعمال المهرة البريطانيون فى النهوض بالتنمية فى صناعات المنسوجات والصناعات الهندسية والنقل فى كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا وسويسرا كما ساهم راس المال البريطانى فى القيام بعدة مشروعات صناعية هامة فى القارة الاوربية •

ومن الامور التى استرعت الاهتمام نهوض ألمانيا والولايات المتحدة كمنافسين لبريطانيا فى تفوقها الصناعي بعد سنة ١٨٩٠ وفى نهاية القرن التاسع عشر أصبحت اليابان قوة صناعية حديثة وفى السنوات الاخيرة لحقت روسيا بركب الدول الصناعية المتفوقة ويدل اختلاف توزيع الدخل القومى فى العالم على اختلاف معدلات التنمية فى أجزاء مختلفة من الاقتصاد العالمى • وفى نهاية القرن التاسع عشر أصبحت بريطانيا عاجزة عن الاحتفاظ بمعدل التنمية فى انتاج صناعات الفحم والحديد والصلب عند مقارنتها بمعدلات التنمية فى الولايات المتحدة وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبعد سنة ١٩٠٠ زاد الانتاج الصناعى فى الولايات المتحدة بسرعة فائقة، فأصبحت تنتج ٣٥٪ من الانتاج الصناعى العالمى بينما هبط الانتاج

البريطاني الى ١٥ ٪ سنة ١٩١٠ كما حققت المانيا فيما بين ١٩٠٦ ـ ١٩١٠ نسبة انتاجية أعلى من بريطانيا وفي الفترة بين الحربين العالميتين زاد انتاج الاتحاد السوفيتي الصناعي زيادة ملحوظة وقبل بداية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا تنتج ١٠ ٪ فقط من الانتاج الصناعي العالمي بينما كانت تنتج ثلثه سنة ١٨٧٠ ·

وبعد ان حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا في القرن التاسع عشر كمركز للاقتصاد العالمي أصبح تقدمها الاقتصادي منذ سنة ١٨٧٠ رائعا وفيما بين المدتين ١٨٧٠ ـ ١٨٧٨ و ١٩٤٤ ـ ١٩٥٣ زاد صافي الناتج القومي أكثر من ١٣ ضعفا وفي نفس المدة أصبح عدد السكان ثلاثة أمثال العدد الأصلي وبذلك يكون الناتج القومي بالنسبة للفرد أربعة أمثال ماكان عليه ونتيجة لهذه الزيادة الهائلة أصبح متوسط دخل الاسرة يزيد على ٥٠٠٠ دولار سنة ١٩٥٣ واذا استمر معدل الزيادة بهذا الارتفاع وهذا الاطراد يصبح متوسط دخل الاسرة بعد ثمانين عاما ٢٥٠٠٠ دولار ·

ويرجع هذا النمو الاقتصادي جزئيا الى الزيادة في عرض عوامل الانتاج خصوصا تجميع رأس المال فمنذ ١٨٧٠ الى ١٩٢٠ زاد رأس المال بالنسبة للفرد بمعدل مطرد متوسط بلغ ٢ ١/٢ ٪ ويلاحظ أيضا انه بالرغم من نقص ساعات العمل زادت نسبة عدد السكان الذين انضموا الى القوة العاملة كما ان المقدرة الانتاجية زادت زيادة ملحوظة نظرا لتقدم الفن الصناعي والتوسع في نشاط البحث في دائرة العمل وفي الحكومة وانتشار الروح العلمية في العمل الصناعي وفي توزيع القوة العاملة كان هناك تحول نسبي من الزراعة نحو الصناعة والتجارة والخدمات المباشرة وتعتبر الزيادة العامة في القدرة الانتاجية في القطاعات المختلفة أهم مظاهر التنمية الاقتصادية في أمريكا والى جانب هذه العناصر التي أحدثت التنمية السريعة وهي انتشار الاختراعات وتجميع رأس المال وزيادة المقدرة الانتاجية كان افتتاح أراضي الغرب وانتقال السكان من شرق الولايات المتحدة فرصة كبيرة للاستثمار ذات آثار مضاعفة للانتاج وبتوسع الانتاج الزراعي نحو الغرب زاد الدخل كما زاد الطلب على مصنوعات شرق الولايات المتحدة مما أدى الى استثمار أزيد في الشرق ·

وعلى النقيض من الولايات المتحدة والدول الاخرى المتقدمة اقتصاديا ظل على محيط الاقتصاد العالمي مجموعة من الدول لم تمارس الاقليلا من التنمية فقد ظلت مساحات كبيرة في آسيا وافريقيا في ركود اقتصادي فلم يحدث فيها تغير يذكر في فن الانتاج أو في التركيب الاقتصادي أو في مستوى المعيشة فقد كان اجمالي الانتاج منخفضا وغير قابل للزيادة بسهولة فبعد اشباع الحاجيات الاستهلاكية لم يتبق شيء من فائض رأس المال يستثمر في زيادة الانتاج وبدون رأس المال الاجنبي من الدول الغنية لم تحرز هذه الدول المتخلفة أى تقدم حتى سنة ١٨٥٠ وبقيت بعض مناطق آسيا وافريقيا الحارة مقفلة بالنسبة للاسواق العالمية ولم تتلق المناطق الاستوائية والمدارية الا ربع رؤوس الاموال البريطانية المصدرة وقد تمت الاستثمارات الكبرى في القرن التاسع عشر في كندا والولايات المتحدة

والارجنتين واستراليا وكانت الاستثمارات فى المناطق المدارية قاصرة على قطاع المنتجات المعدة للتصدير ولم تنتقل التنمية التى تمت فى هذا القطاع الى بقية النظام الاقتصادى فى هذه المناطق وكان من جراء ذلك ان كثيرا من البلاد التى كانت فقيرة ظلت كذلك . وبدراسة الارقام القياسية المختلفة يتضح البون الشاسع بين الدخل الحقيقى بالنسبة للفرد ومستويات الاستهلاك القومى فى الدول المتقدمة اقتصاديا وبين أمثالها فى الدول المتخلفة اقتصاديا .

٢ ـ التركيب المتغير للتجارة الدولية :

أصبحت كل الدول المتقدمة اقتصاديا أثناء القرن التاسع عشر وحدة متكاملة فى الاقتصاد العالمى وقد ساهمت التجارة الدولية فى تنمية هذه الدول فأصبحت هذه التجارة بديلا للانتاج الداخلى فعوامل الانتاج كانت تتحرك فى شكل سلع بينما كانت الوردات تمثل انتاجا غير مباشر وفى نهاية ذلك القرن أصبح الاقتصاد الدولى يتميز بدرجة أكبر من التخصص الدولى واتساع الاسواق الخارجية والتوسع العام فى الانتاج . وقد غيرت عمليه التنمية نفسها فى بريطانيا والدول الاخرى فيما وراء البحار طبيعة التجارة الخارجية لبريطانيا ففى الفترة من ١٨٥٠ الى ١٨٧٠ كانت بريطانيا تكيف اقتصادها بسرعة للسوق العالمية وقد بدأ ذلك واضحا فى التخصص الممتاز وفى زيادة نسبة الوردات للدخل القومى وزيادة الاعتماد على الصادرات المصنوعة وتقليل اعتمادها على المواد الخام والمواد الغذائية المحلية وعندما بدأت الحرب العالمية الاولى كانت بريطانيا تتميز بدرجة عالية من التخصص فى الصناعة وتعتمد بدرجة عظيمة على استيراد المواد الخام والاطعمة .

ومن سنة ١٨٨٠ ـ ١٩١٣ أخذ مركز بريطانيا النسبى فى التجارة الدولية يتدهور ويرجع ذلك الى فشلها فى تركيز انتاجها فى السلع التى أخذت أهميتها تتزايد فى التجارة الدولية كما انها فشلت أيضا فى الاحتفاظ بنصيبها النسبى فى الصناعات التى أخذت أهميتها تتضاءل فى التجارة الدوليه وكان التغير فى تركيب تجارة بريطانيا يعكس التغييرات فى الاقتصاد العالمى لظهور قوى صناعية جديدة فبعد أن كان تبادل المصنوعات البريطانية بالمواد الغذائية والمواد الخام يكون ثلثى حجم التجارة البريطانية أصبح هذا النوع من التبادل بعد سنة ١٨٧٤ يكون ثلث حجم التجارة البريطانية وأصبح جزء كبير منها يقوم على مبادلة السلع البريطانية المصنوعة بسلع مصنوعة أخرى من الدول الصناعية النامية مثل ألمانيا والولايات المتحدة ومع زيادة التصنيع فى دول العالم ازداد حجم التجارة الدولية اذ أصبحت أربع أمثالها من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩١٣ ويرجع ذلك الى ادخال سلع جديدة وزياد ورقة التدرج فى أنواع السلع وحدثت ابتكارات فى الاسواق الدولية كما فى الاسواق الداخلية كما كان هناك تحسن فى وسائل النقل وخصوصا النقل البحرى وتخفض فى أجور الشحن . هذا ومع ارتفاع الدخول فى الدول الصناعية النامية زاد الطلب على السلع فى السوق العالمى .

والنتائج العامة للتنمية بعد انتشار التصنيع فى دول العالم هى التوسع فى التجارة العالمية بسبب زيادة الدخل الحقيقى وعلو درجة التخصص التى تؤدى الى تنوع السلع المنتجة وتؤثر عملية التنمية أيضاً على الانصبة النسبية للدول المختلفة فى التجارة العالمية كما ينتج عنها تغيير فى تركيب التجارة لكل دولة وتتوقف التغييرات على الكيان الانتاجى لكل دولة ونوع الابتكارات وتغير الذوق والسياسة الحكومية .

ومن دراسة الاحصائيات الخاصة بالتجارة الدولية من سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩٥٠ يتضح ان السلع التى كانت تكون نسبة عالية من مجموع التجارة فى الدول الصناعية الكبرى هى الحديد والصلب والسيارات والمعدات الصناعية والزراعية والسلع الكهربائية وقد احتفظت المواد الكيماوية والمعادن غير الحديدية بنصيب ثابت فى مجموع التجارة بينما هبطت حصص المنسوجات والملابس . من ذلك يبدو ان حجم وتركيب التجارة العالمية قد تغير على مر الزمن وهذا التغير يرجع أساسا الى ظهور هياكل مختلفة التكاليف الانتاج المقارنة تبعا للتنمية الافقية وتغير مستويات الانتاج والدخل فى دول مختلفة .

٣ ـ النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية الدولية :

لقد فقد الاقتصاد الدولى اطاره الثابت بعد الحرب العالمية الاولى وقد تميز الاقتصاد الدولى فى الفترة التى بين الحربين العالميتين بالتغير فى التركيب نتيجة للحرب وتدهور مركز بريطانيا الاقتصادى النسبى والخروج على قاعدة الذهب وانتشار موجة الكساد الكبرى من سنة ١٩٣٠ ـ ١٩٤٠ والتحكم فى التجارة الدولية وانتشار التخطيط الداخلى فى الدول من أجل الاهداف القومية .

وأهم مظهر للاقتصاد العالمى بعد الحرب العالمية الثانية هو محاولة سد الفراغ الذى نشأ فى الفترة ما بين الحربين عن طريق المنظمات الدولية التى تفيد بالطرق التنظيمية مظاهر الاقتصاد الدولى التى كانت سائدة قبل سنة ١٩١٤ لمحاولة اعادة الاستقرار فى الميدان الدولى الاقتصادى.
هذا وقد اشتد الطلب الواعى على التنمية الفعلية فى الدول الفقيرة.
كما أصبح من المعترف به ضرورة الاحتفاظ بالتنمية فى الدول الغنية

ومن بين أهداف هيئة الامم المتحدة التى تأسست سنة ١٩٤٥ الرغبة فى النهوض بالتقدم الاجتماعى وتحسين مستوى المعيشة فى ظل حرية أعظم واستخدام الاداة الدولية لزيادة التقدم الاقتصادى والاجتماعى لجميع الشعوب ويهدف المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت اشراف الجمعية العامة للامم المتحدة الى رفع مستوى المعيشة وايجاد التوظيف الكامل وتهيئة ظروف التقدم الاجتماعى والاقتصادى ومن أهم المنظمات الاقتصادية التابعة للامم المتحدة صندوق النقد الدولى والبنك

الدولى للتعمير والانشاء ومن بين الجهود المبذولة فى سبيل التنمية الدولية مشروع النقطة الرابعة للمساعدات الفنية الذى تبنيه الولايات المتحـــدة ومشروع كولومبو لمساعدة التنمية فى جنوب وجنوب شرقى آســـيا وقد تبنته دول الكومنولث البريطانى ·

وبينما كانت التنمية فى القرن التاسع عشر تسير تلقائيـــا وبدون تخطيط نجد الان أن دول العالم الغنية منها والفقيرة تعمد الى التنميـــة الواعية الايجابية . وبدلا من أن تقوم بدور سلبى فى التنمية ترغب الدول الفقيرة الان فى التعجيل بالتنمية المتعمدة لرفع مستوى المعيشة لسكانها وتسعى هذه الدول للاستقلال الاقتصادى بجانب الاستقلال السياسى ·

لاتسعى الدول الغنية الى الاحتفاظ بالتقدم الاقتصادى كوسيلة لتحقيق التوظيف الكامل للقوة العاملة على مر الزمن دون حـــدوث انكماش أو تضخم ·

الجزء الثالث

التعجيل بالتنمية فى الدول الفقيرة

تثير هذه المسألة خمسة أسئلة كبرى وهى

١ ـ ما هى خصائص الدول الفقيرة ؟

٢ ـ ما هى العقبات التى حدثت من هذه التنمية ؟

٣ ـ ما هى المستلزمات العامة لهذه التنمية ؟

٤ ـ أى سياسات داخلية يمكن أن توفر هذه المستلزمات ؟

٥ ـ أى سياسات دولية يمكن أن توفر هذه المستلزمات ؟

ان أبواب هذا الجزء ستدرس كلا من هذه الاسئلة

الباب الثالث عشر

الخصائص الاساسية للدول الفقيرة

للدولة الفقيرة ست خصائص اقتصادية أساسية وهى

١ ـ دولة منتجة للمواد الاولية

٢ ـ تواجه ضغطا فى زيادة السكان

٣ ـ تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطورها

٤ ـ سكانها متأخرون اقتصاديا

٥ ـ تعانى عجزا فى رأس المال

٦ ـ تحدد التجارة الخارجية موقف هذه الدول ٠

ولا توجد هذه الخصائص بدرجة واحدة فى جميع الدول الفقيرة كما انها ليست الخصائص الوحيدة ٠

١ ـ انتاج المواد الاولية :

ان النسبة العالية للقوة العاملة المشتغلة بالزراعة والنسبة المئوية الكبيرة التى تساهم بها الزراعة فى الدخل القومى تدلان على تركيز جهود الدول الفقيرة فى انتاج المواد الاولية ففى آسيا وافريقيا والشرق الاوسط ودول أمريكا اللاتينية يشتغل من ثلثى الى أربعة أخماس السكان بالزراعة كما ان بعض الدول الفقيرة تعتمد اعتمادا كبيراً على انتاج مواد أولية غير زراعية أى معدنية فالدول الفقيرة مصدر كبير لانتاج الصفيح والالمنيوم والنحاس والنترات والمنجنيز والماس والكروم والبترول ٠ يتولى الانتاج

عادة فى هذه البلاد شركات تعدين كبيرة من الدول الصناعية العظمى وذلك لان رؤوس الاموال الكبيرة ومخاطرة رأس المال والمهارة الفنيــة والادارية تحول دون قيام الشركات الوطنية بهذا العمل فصناعات التعـــدين فى الدول الفقيرة تعتبر موردا هاما للنقد الاجنبى ٠

ويساعد العرض النسبى لعوامل الانتاج فى هذه الدول على التركيز فى انتاج المواد الاولية التى تنحصر فى سـلعتين أو ثلاث على الاكثر وقد تقوم بعض الصناعات فى الدول الفقيرة تعتمد على تجهيز المنتجات الزراعية وانتاج الآلات الزراعية البسيطة وصناعة النسيج وبعض الصــــناعات الخفيفة الاخرى ولكن أمثال هذه الصناعات لا تستوعب الا نسبة بسيطة من القوة العاملة التى يشتغل معظمها بالزراعة ٠

وبما ان اقتصاديات الدول الفقيرة تعتمد اعتمادا كبــيرا على الارض الزراعية فان نظام التملك والحيازة يعتبر عاملا هاما فى النمو الاقتصادى وتختلف هذه الانظمة اختلافا كبيرا من دولة لاخرى وفى معظم المنــــاطق الزراعية يتملك الاراضى عدد قليل من كبار الملاك ويقضى نظام تأجير الاراضى على تفتيت الاراضى الزراعية كمــا أن نظــام التــوريث يقضى بتوزيع الاراضى المملوكة على جميع الابناء والبنات فيساعد على زيادة تفتيت الملكية الزراعية وهناك نوعان متناقضان من نظام فلاحة الارض وهما نظام المزارع الكبيرة ونظام الزراعات الصغرى التى يقوم بها صــــغار المزارعين ويسرى هذا النظام على المنتجات التى تسوق دون حاجة للتجهيز أو التى ينتجها الزارع لاعالته هو وأسرته بينما يسرى نظام المزارع الكبيرة على الحاصلات التى تعد للتصدير أو للبيع مقابل النقد مثل المطاط والقطن والسكر والبن والشاى والكاكاو وجوز الهند وحبوب الزيت٠ على أن معظم الحاصلات الزراعية يمكن انتاجها تحت نظام مختلط من المزارع الكبرى أو الزراعات الصغيرة وعندما يقوم المزارع الصغير بعملية الانتاج يكــون انتاجه ضيق النطاق قليل الجـــودة وذلك لان رأس المـــال يكــون محدودا ولعــدم وجود احتيــاطى نقدى ونقص وســائل التخـــزين وضيق حجم السوق وتتطلب المزارع الكبرى مستويات عالية من الزراعة وفنون انتاج متقدمة والمام بحالة السوق وتنظيمات واســعة للتــوزيع والخدمات وذلك لادارة الوحدات الانتاجية التى تستخدم ألوفا من العمال ذوى الاجور القليلة هذا ويتوقف نظام الفلاحة على الكثافة النسبية لعــدد السكان ورخص الانتاج النسبى فى الوحدات الزراعية الكبيرة والصغيرة ومقدار رأس المال اللازم وبالرغم من نقص مدى الانتاج فى المزارع الكبرى فان هذا النظام لا زال قائما فى المناطق المدارية من العالم وتقل القــدرة الانتاجية فى الدول الفقيرة التى تنتج المواد الاولية فان مستوى انتــاج الفدان فيها أقل منه فى الدول الغنية ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها قلة نسبة الارض المنزرعة بالنسبة للعامل وقلة جودة التربة وعدم كفاءة نظام استخدام الارض وقلة مهارة العمال وقصر فنون الانتاج وقلة الالمام بالطرق المحسنة للانتاج وقصر طرق تنظيم الانتاج الزراعى كما أن تفتيت الملكية الزراعية وتفرقها يجعل من الصعب استخدام الآلات الميكانيكية الزراعية

ويحد من الدورة الزراعية ومن تنفيذ مشروعات الرى ويقلل من الاقبال على القيام باصلاحات دائمة تغيب أصحاب الاملاك عن أراضيهم وفداحة الايجارات وقصر مدة عقود الايجار وعـــدم التأكد فيما يختص بالتملك والاشراف والمديونية المزمنة للمؤجرين ٠

٢ ـ ضغط تزايد السكان :

يتخذ ضغط السكان ثلاثة أشكال رئيسية وهى وجود البطالة بين سكان الريف فى كثير من الدول الفقيرة وخلق عدد كبير من الاطفال يعولهم الوالدان نتيجة لزيادة نسبة المواليد والنمو السريع فى عدد السكان بسبب نقص نسبة الوفيات وارتفاع نسبة المواليد والذى يعتد به من ناحية التنمية الاقتصادية من حيث تكوين السكان فى الدول الفقيرة بالنسبة للتنمية هو أن العمل يصبح عامل الانتاج المتوفر نسبيا بينما يكون انتاج الفرد منخفضا ويظل عرض العمـــل أكثر من الطلب عليه وبذلك يصبح الانتاج الجدى للعمل فى الدولة الفقيرة كمية مهملة أى صفر أو أقل من الصفر وعندما ينمو احد قطاعات الاقتصـــاد كقطاع التصدير مثلا فيمكنه أن يتزود من معين العمـل فى قطاع مســتوى الكفاف دون احداث أى زيادة فى الاجور الحقيقية وظاهرة « البطـالة المستترة » تحدث غالبا فى الزراعة أو الخدمات المباشرة ٠

ومن المفارقات البارزة فيما يختص بالسكان بين الدول الغنية والدول الفقيرة أن نسبة أكبر من مجموع السكان فى الدول الفقيرة توجـــد فى جماعات صغار السن ومدة البقاء على قيد الحياة تقل عن مثيلتها فى الدول الغنية مثال ذلك أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما هى ٤٠ ٪ بالنسبة لمجموع السكان فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بينما نجد هذه النسبة ٢٤٪ فى بريطانيا والولايات المتحـدة وبينما يبـــلغ متوسط فترة الحياة للمولود الذكـــر ما بين ٦٦ و ٦٩ عاما فى الولايات المتحدة وغرب أوربا نجدها تتراوح بين ٣٩ ، ٣٢ عاما فى آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الاوسط ومصر والهند وهذا يقلل القوة الانتاجية للعمل ويتضمن عبئا استهلاكيا أثقل حيث ان النسبة الاكبر للاطفال معناها ان نسبة غير المنتجين الى المنتجين تكون أكبر . وفى الجهات الريفية فى دول مثل الهند ومصر وجاوه حيث تشتد كثافة السكان يقوم كفاح مستمر ضد قانون تناقص الغلة حسبما تصوره العالم الاقتصادى مالتس ٠ وفى كثير من الدول الفقيرة توجد نسبة عالية من المواليد ومن الوفيات ولـكن مع تقدم الطب الحديث وانتشاره وانخفاض نسبة الوفيات تبعا لذلك دون أن يقابلها خفض مماثل فى نسبة المواليد فان معدل زيادة السكان سيكون سريعا فى هذه الدول وبخلاف ما كان سائدا فى القرن التاسع عشر من وجود منافذ للسكان عن طريق الهجرة الدولية تقوم الان عقبات فى هـذا السبيل بسبب العوائق الاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة الان هذا الى ان اكتشاف عقاقير جديدة والنجاح فى القضاء على الحشرات الناقلة للامراض قد جعل من الممكن انقاص نسبة الوفيات بدرجة أسرع وبتكاليف

اقل عن ذى قبل وما لم تهبط نسبة المواليد هبوطا ملحوظا فان كثيرا من الدول الفقيرة ستعانى خلال الاجيال الثلاثة المقبلة زيادة اعظم فى عدد السكان .

ومن واقع الاحصائيات نرى ان نسبة زيادة السكان من ١٩٣٥ ـ ١٩٥٥ فى دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بلغت ٥١٪ بينما بلغت نسبة الزيادة فى دول أوربا ١٥ ٪ وفى دول الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلاند وجنوب افريقيا والارجنتين ٣٨ ٪ .

واذا قدرنا نسبة الزيادة فى دول العالم سنة ١٩٨٠ على اساس افتراضات متوسطة فستكون نسبة الزيادة ما بين سنة ١٩٥٠ و١٩٨٠ ٦٤٪ فى أفريقيا و ٥٢٪ فى آسيا و ٩٢٪ فى امريكا اللاتينية هذا بالقياس مع الفارق الى نسبة الزيادة فى أمريكا الشمالية وهى ٣٣٪ ونسبة الزيادة فى أوروبا وهى ٣١٪ ، وبالرغم من ان التكهنات بعدد السكان قد تختلف كثيرا عن الواقع فانه مما لا شك فيه أن الدول الفقيرة ستواجه مشكلة التعجيل بالتنمية الاقتصادية لكى تتجاوز معدل الزيادة فى عدد السكان والا فعدد أكبر من السكان سيعيشون فى مستوى الكفاف لان الزيادة فى عددهم تهدد بابتلاع الزيادة فى الانتاج .

الباب الرابع عشر

تابع الخصائص الاساسية للدول الفقيرة

١ ـ تخلف التنمية الاقتصادية :

يمكن القول بان النظام الاقتصادى للدولة الفقيرة متخلف من ناحية التنمية بمعنى أنه توجد موارد طبيعية لم يتم تطويرها بعد فمالم تستخدم موارد طبيعية اضافية لا يمكن للعمل وراس المال أن يساهما الا مساهمة محدودة فى الدخل القومى ويعزى فقر الدول المتخلفة الى عدم نجاحها فى التغلب على قلة الموارد الطبيعية عن طريق التغيير فى الفن الصناعى والتنظيم الاجتماعى والاقتصادى .

ولا يمكن القول ان هذه الدول تعانى عجزا مطلقا فى مواردها الطبيعية فمن جهة موارد الارض الزراعية مثلا توجد مساحات شاسعة من التربة التى لم يتم اعدادها للزراعة بعد فى دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وبواسطة مشاريع الرى يمكن تحويل ملايين من الافدنة غير المستعملة الى اراض زراعية ، فجوهر المشكلة الخاصة بقدرة الكرة الارضية على تحمل سكانها ليس ندرة الارض الخصبة بالنسبة لعدد الاشخاص المراد اطعامهم ، ولكنه عجز الانسان عن أن يستخدم استخداما كاملا الموارد الطبيعية التى فى متناول يده والى جانب الاراضى الزراعية فى الدول الفقيرة يوجد احتياطى عظيم من الثروة المعدنية الى جانب الاحتياطى غير المستعمل من القوة المائية ، وبوجه عام فتلك الدول تمتلك الموارد الطبيعية ولكن هذه الموارد أما انها لم تستعمل اطلاقا او هى تستعمل بدرجة غير كاملة أو يساء استعمالها والاستخدام الكامل لهذه الموارد يتوقف على القدرة للوصول الى مصادر الانتاج وعلى صلاحية المعرفة الفنية وعلى تجميع رأس المال وعلى حجم السوق .

٢ ـ التخلف ((عدم التقدم)) :

يمكن القول ان سكان الدول الفقيرة متخلفون بمعنى انهم لا يتميزون بصفات عالية كعوامل انتاجية ، فانهم يفشلون نسبيا فى حل المشكلات الاقتصادية الخاصة بغزو الانسان لبيئته المادية ، واهم هذا التخلف قلة كفاءة العمل وجمود حركة عوامل الانتاج ونقص القدرة التنظيمية والجهل الاقتصادى ، هذا الى أن التخصص فى المهن والصناعة محدود ، كما أن التكوين الاجتماعى ونظام تقييم العمل يقلل الى أدنى حد من الدوافع الى التغير الاقتصادى .

ويبدو هذا التخلف واضحا فى هبوط كفاءة العمل اذ يبلغ معدل القدرة الانتاجية ٢٠٪ من معدل القدرة الانتاجية فى الولايات المتحدة . فالكمية التى ينتجها عامل امريكى واحد تحتاج من خمسة الى عشرة عمال فى الدول الفقيرة لانتاجها وترجع قلة كفاءة العمل الى سوء التغذية وانخفاض المستوى الصحى والامية ونقص المران وقيام عقبات فى سبيل المرونة المهنية وعدم تقدير العمل تقديرا مناسبا .

وعندما تسيطر التقاليد على المجتمع يصبح التوجيه أمرا صعبا ولا يكون هناك ميل الى التغيير أو التعديل وحتى مع وجود قدرات كامنة فى السكان فان الناس تنقصهم الدوافع والمشجعات لادخال تعديل على نظامهم الاقتصادى . واذا كان التركيب الاجتماعى ونظام العمل يضفيان أهمية قليلة على الاعمال المادية وعلى الرغبة فى التعديل والتغيير فان العلاقات الفردية والاجتماعية تخلق بيئة ثابتة تسيطر عليها التقاليد وفيها يستسلم الفرد ويخضع للفروض والعلاقات الجماعية وهذه العلاقات الجماعية تقترن عادة بنظام الاسرة أو مجتمع القرية وتعوق الاعتراف بالحقوق والواجبات النوعية التى توجد فى النظام الاقتصادى القائم على وجود الاسواق وبالاختصار فان النظام الثقافى لتقييم الاعمال فى كثير من الدول لفقيرة لا يلائم النهوض الاقتصادى ويؤدى الى تخلف السكان .

وفى بعض الاحيان تمتلك الدولة الفقيرة الموارد الطبيعية والقوة العاملة والمعرفة الفنية وراس المال ومع ذلك فان القدرة الانتاجية لايمكن تحقيقها ما لم يكن هناك منظمون مجدون عندهم الدوافع الاقتصادية التى تدفعهم الى تنظيم عوامل الانتاج لخلق سلع اقتصادية لان التنمية الاقتصادية لا تحدث تلقائيا بل تحتاج الى وسيط وهو المنظم ولكن النظام الثقافى للدولة الفقيرة قد يعوق التنظيم ، فاذا لم يكن هناك تقدير للنشاط الفنى او النشاط الخاص بالمجال العملى أو اذا لم تكن هناك ملكية خاصة أو حرية تعاقد أو نظام عام فان البيئة لاتشجع على النشاط التنظيمى ، وبينما نجد انه فى الدول الغنية يميل المعروض من المنظمين الى التجديد المستمر ويرتفع مستوى الخبرة عندهم تعانى الدول الفقيرة نقصا فى المنظمين .

وفى بعض الدول التى لايتم فيها التنظيم عن الافراد قد تتولى الحكومات هذه المهمة ولكن الاعداد الادارى والفنى الدقيق التفاصيل للمشروعات التنمية وتنسيقها غالبا ما يكون فوق مستوى قدرة وخدمات الحكومة القائمة . كما ان ضعف النظام المالى المتمثل فى سوء نظام الضرائب وعدم تقدم الاسواق المالية وسوء تنظيمها وقلة بنوك الايداع وصعوبة الحصول على القروض وعدم وجود بنوك مركزية أو عدم تطورها ان

وجدت ، كل ذلك يؤدى الى التخلف الاقتصادى ويضع عقبات ضخمة فى طريق التنمية .

ويجب أن لا ننسى أخيرا انه فى بعض الدول المتخلفة يهيمن علـى الحكومة جماعة من اصحاب الاراضى الاثرياء الذين يقاومون الاصـلاح الزراعى واى تقدم فى الصناعة خوفا من أن يهدد ذلك مصالحهم الاقتصادية ونفوذهم السياسى ، وما لم تكن عند الحكومة الرغبة فى مساندة الذين يريدون تعديل الاوضاع القائمة وتمنحهم حرية أكبر فان مظاهر التأخر فى الدولة تكتسب قوة .

٣ ـ عجز راس المال :

ان عجز راس المال هو أحدى الخصائص العامة للدول الفقـيرة والدليل على ذلك هو انخفاض راس المال بالنسبة الى الفرد ، كما أن هذه النسبة الضئيلة من راس المال غيرمتنوعة ، ففى سنة ١٩٣٩ بلغت نسبة ما يخص الفرد من راس المال فى دول آسيا وافريقيا الى ما يخص الفرد فى الولايات المتحدة من ٢٪ الى ١٠٪ . وليس مجموع راس المال ضئيـلا للغاية فحسب بل ان معدل تجميع راس المال منخفض ايضا ، ففى كثير من الدول الفقيرة لاتكفى كمية صافى راس المـال للاحتفاظ بمقدار ما يخص الفرد من راس المال ثابتا وذلك لان زيادة السكان تسير بمعدل أسرع من تجميع راس المال ، ونظرا لانخفاض الدخل الحقيقى يظل الطلب على المنتجات المصنعة وعلى خدمات المرافق العامة التى تميل نحـو استخدام مقدار من راس المال بالنسبة للوحدة من العمل ومن الارض اكبر مما تستخدمه الزراعة أو صناعات السلع الاستهلاكية وعلى ذلـك فلا تقوم فى هذه الدول صناعات للسلع الانتاجية . ويقال ان الدولـة تعانى عجزا فى راس مالها اذا كانت كمية راس المـال الطبيعى المطلقـة صغيرة وكانت قدرات ومهارات السكان محدودة وكانت نسبة صـافى الاستثمار منخفضة .

ومما يسبب عجزا فى راس المال فى الدول الفقيرة نقص المدخـرات نتيجة لعدم المساواة فى توزيع الدخل بين السكان اذ يزداد الاغنياء غنى بينما يزداد الفقراء فقرا وعلى ذلك يتركز الادخار فى يد الفئة القليلة من السكان التى عند قمة الهرم الخاص بالدخل وهؤلاء هم ملاك الاراضى والتجار الذين يميلون الى استثمار مدخراتهم فى شراء اراض أزيد أو فى مشروعات قصيرة الامد تعطى ربحا سريعا بدلا من استثمارها فى المشروعات الصناعية الطويلة الامد أو الخدمات العامة ، وطالما كانت فئـة المنظمين والمموليين قليلة العدد فان ارباح النشاط التنظيمى تكون نسبة صغيرة

فقط من الدخل القومى وتظل اعادة استثمار الارباح فى القطاع الراسمالى امرا مهملا ، وهناك نقطة اخرى خاصة بالادخار فى الدول الفقيرة وهى انه بالرغم من ازدياد دخل كل فرد فى هذه الدول تظل نسبة الاستهلاك الى الدخل ثابتة وذلك لانه مع ارتفاع الدخل قد يحدث تطور فى اذواق السكان فيقبلون على استهلاك السلع الجديدة المحسنة التى تظهر فى الدول الغنية والتى لم يكونوا يستهلكونها من قبل وبذلك تزداد النسبة المئوية بين الاستهلاك والدخل بدلا من استهلاك نسبة مئوية اقل وبذلك لا ينتج من ارتفاع الدخل زيادة فى الادخار .

٤ ــ توجيه التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الفقيرة :

تعتمد قطاعات السوق للنظام الاقتصادى فى الدول الفقيرة على انتاج عدد قليل من المواد الاولية تصدر بأكملها تقريبا الى الدول الخارجية ونسبة الانتاج المعد للتصدير الى مجموع الانتاج تكون عادة نسبة عالية ويزيد نصيب الدخل القومى الناتج من التصدير على الانصبة الناتجة من الاستثمار الداخلى الخاص أو من الانفاق الحكومى وفى بعض الاحوال يؤدى تصدير سلعة أو سلعتين أساسيتين الى الحصول على مقدار كبير من النقد الاجنبى ، ومن المسائل الكبرى المتعلقة بالاعتماد على صادرات سلعة أو سلعتين هو أن الدولة المصدرة تصبح عرضة لدرجة كبيرة لانتقال الدورة التجارية اليها من الخارج . فاذا حدث كساد فى الاسواق الخارجية فان الطلب على صادرات هذه الدولة يقل وتهبط الصادرات من حيث السعر والقيمة ، والعكس صحيح ، وينتج من ذلك تقلبات عديدة فى قيمة واسعار هذه الصادرات وبالتالى فى المتحصلات من النقد الاجنبى مما يؤدى الى اضطراب الاقتصاد القومى .

كما ان التوسع فى الصادرات فى كثير من هذه الدول يعود الى الاستثمار الاجنبى المباشر فى هذه الدول ، وهذا الاستثمار يهدف الى انتاج المواد الاولية لتصديرها الى الاسواق الخارجية دون الاهتمام بالسوق الداخلى لان من مصلحة المستثمر الحصول على النقد الاجنبى كما ان تدفق رأس المال الاجنبى الى هذه الدول غير مستقر لتغير احوال التجارة الخارجية ، وهذه التقلبات فى الاستثمار الاجنبى تؤدى الى عدم استقرار النظام الاقتصادى الداخلى ودخول رأس المال الاجنبى للاستثمار يؤدى الى قيام المزارع الاجنبية ومشروعات التعدين الاجنبية ومؤسسات اجنبية للتجارة وكل هذا يؤدى الى سيطرة رأس المال الاجنبى واحتكاره لاقتصاديات البلاد مما يجعل الفائدة كلها تعود الى الاجانب تقريبا دون الاهالى الوطنيين ، كما أن ذلك يؤدى الى زيادة عدد الوسطاء بدرجة كبيرة فى كل من تجارة الصادر والوارد وينتج من ذلك زيادة العبء على

المستهلكين وتقليل ارباح المنتجين الاصليين ، ومن جهة اخـــرى فان مشروعات الاستثمار الاجنبى يتم تنفيذها بدرجة عالية من الـــكفاءة الادارية وفن انتاجى متقدم وراس مال كاف ودراية بأحوال الســـوق وهذه الميزات قد لا تتوافر للمنتجين من اهل البلاد .

ويتوقف جزء كبير من الدخل الحكومى على التجارة الخارجية لان دخل الجمارك على الواردات والصادرات قد يبلغ احيانا ٨٠٪ من الدخل الحكومى ، وكما تعتمد الدول الفقيرة على تصدير المواد الاولية فإنهـا تعتمد أيضا على الواردات من السلع المصنوعة والمنسوجات والســلع الاستهلاكية الخفيفة .

الباب الخامس عشر

العقبات التى تقف فى طريق التنمية الاقتصادية

ليس انتاج المواد الاولية فى حد ذاته سببا للفقر ، بل السبب هو انخفاض المقدرة الانتاجية الزراعية والنسبة المرتفعة للسكان المشتغلين بالزراعة الى مجموع السكان ينظر اليها على انها نتيجةوليستسببا للفقر فتزايد السكان يعتبر هو المشكلة وتتطلب هذه المشكلة زيادة معدل التنمية . اما الخصائص الاخرى المسببة فيمكن اعادة تجميعها فى ثلاث مجموعات وهى :

١ ــ عيوب السوق .

٢ ــ الدورات الاقتصادية السيئة .

٣ ــ القوى الدولية .

ويختص هذا الباب بدراسة العلاقات بين هذه المجموعات وكيف انها تعوق التنمية .

١ ــ عيوب السوق :

تتمثل عيوب السوق فى عدم حركة عوامل الانتاج وجمود الاسعار والجهل بأحوال السوق وجمود التكوين الاجتماعى ونقص التخصص وتؤدى كل هذه الظواهر الى انخفاض المقدرة الانتاجية وعدم استخدام الموارد الطبيعية استخداما كاملا وسوء توجيه توظيف العمل . وتحول التقاليد والعادات والموقف ازاء استبدال العمل بغيره دون حرية حركة العمل وراس المال ، كما ان فقر العمال وقلة كفاءتهم وجهلهم بأحوال السوق تجعلهم يرتبطون بأعمالهم الوظيفية ولا يحاولون استبدالها بغيرها مما تكون فيها فرص أكبر للربح وزيادة على ذلك فان الوسائلالاحتكارية تسبب سوء تخصيص عوامل الانتاج .

ويؤدى الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية وتخصيصها بدرجة من الكفاية لقطاعات الانتاج الى اقتراب الدولة من اقصى قدرتها الانتاجية الكامنة ، فالتعديل فى مزج عوامل الانتاج يمكن ان يزيد من الدخلالحقيقى ويمكن للدولة فى أى وقت أن تصل الى حدود أقصى انتاج ممكن ولكن الدول الفقيرة تكون بعيدة بدرجة غير عادية عن هذه الحدود اذ تتحد كل عناصر التأخر لتجعل اقتصاد الدولة بعيداً جدا عن المرونة ، فالجمود

الاجتماعى والجغرافى والمهنى يجعل مرونة عرض عوامل الانتاج قليلة فلا يحدث تغيير كبير فى الانتاج استجابة لتشجيع الاسعار والدخل .

٢ ــ الدورات الاقتصادية السيئة :

يمثل الشكل الآتى الدورة الاقتصادية السيئة :

عيوب السوق
نقص التنمية
التخلف
العجز فى راس المال

انخفاض الاستثمار ← العجز فى راس المال → انخفاض المقدرة الانتاجية

قلة الادخار → انخفاض الاستثمار

انخفاض المقدرة الانتاجية → انخفاض الدخل الحقيقى

قلة الادخار ← انخفاض الدخل الحقيقى

تؤكد هذه الدورة ان الانتاج العام منخفض وانه بعد اشباع الرغبات الاستهلاكية لا يتبقى الا فائض قليل لتجميع راس المال ، ونظرا لانخفاض مستوى الدخل الحقيقى فى الدول الفقيرة فان الادخار يكون ضئيلا ويرجع انخفاض مستوى الدخل الحقيقى الى نقص مجموع رأس المال أولا والى عيوب السوق ثانيا ، كما ينتج انخفاض مستوى المختزن من راس المال من هبوط مستوى الدخل الحقيقى ، وعلى ذلك فالعجز فى الموارد الحقيقية بالاضافة الى هبوط المقدرة الانتاجية هما أساس فقر الدول المتخلفة .

وانخفاض مستوى الدخل الحقيقى يمكن ان يكون سببا ونتيجة لهبوط مستوى الطلب ، فان انخفاض الدخل الحقيقى يؤدى الى هبوط مستوى الطلب على المنتجات الذى يؤدى بدوره الى قلة الاستثمار ومن ثم الى عجز راس المال وقد يضاف نوع آخر من التفاعلات الاقتصادية السيئة وهو عدم تطوير الموارد الطبيعية والتأخر الاقتصادى للسكان ، فتطوير الموارد الاقتصادية يتوقف على سلوك الموارد الانسانية المنتجة وكلما ازداد تأخر السكان اقتصاديا كلما قل تطوير الموارد الطبيعية ، فبسبب الامية ونقص المهارات وقلة العلم والمعرفة وجمود عوامل الانتاج تظل الموارد الطبيعية للدولة غير مستعملة او مستغلة بدرجة غير كافية أو يساء استعمالها فالموارد غير المنظورة اذن نتيجة وسبب لتأخر السكان

واذا درسنا الحياة الاقتصادية لسكان الدول الفقيرة التى تظهر فيها التفاعلات الاقتصادية السيئة فاننا نجدهن اسفل سلم الدخل العالمية

العظمى من السكان المشتغلين بفلاحة الارض من ذوى الدخل الضئيل وهم عادة جهلاء غير مهرة تتحكم العادات والتقاليد فى حياتهم الاقتصادية فهم يستهلكون المنتجات الزراعية التى ينتجونها وقدرتهم الشرائية من السوق لا يعتد بها وصافى ادخارهم يكاد يكون مهملا وطلبهم على السلع الاستهلاكية ضئيل جدا وليست لديهم الرغبة فى الهجرة أو المبالغ التى تمكنهم من الهجرة اذا ما سنحت لهم فرص احسن للكسب ، وفى أعلى السلم نجد الفئة ذات الدخل المرتفع وهم كبار ملاك الاراضى وهؤلاء ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم على السلع الاستهلاكية التى تعيش طويلا كالثلاجات والاجهزة الكهربائية المستوردة من الخارج ، كما أنهم ينفقون مبالغ طائلة على اقامة المبانى الفخمة أو فى شراء الاوراق المالية الاجنبية كما أنهم فى بيئتهم ومواقفهم تجعلهم يحتقرون أوجه النشاط الصناعى، أما الطبقة المتوسطة فان عددها ليس كبيرا فى هذه الدول بحكم تركيبها والنشاط التنظيمى اللى يمكن أن يصدر عن هذه الفئة يتجه نحو التجارة فى السوق الداخلى أو نحو الخدمات التى لها طلب مضمون ومما يحول دون اشتغال هذه الفئة بالمشروعات الصناعية صعوبة حصول افرادها على الاموال اللازمة وعدم وجود الفنيين المدربين أو المديرين ذوى المهارة من بين العمال . ولا يقتصر اثر التفاعلات الاقتصادية السيئة على القطاع الخاص فى هذه البلاد بل يمتد أيضا الى القطاع الحكومى ، وللتعجيل بالتنمية فى الدول الفقيرة المتخلفة يجب القضاء على العوائق التى تتمثل فى هذه التفاعلات .

٢ ـ القوى الدولية :

تفسر النظرية الكلاسيكية اتجاهات التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول الفقيرة على انها تتفق تماما مع تكاليف الانتاج المقارنة وتبعا لمقتضيات المزايا الانتاجية المقارنة تستفيد كل الدول المشتركة فى التجارة ويصل الدخل الحقيقى العالمى الى اقصى حدوده ويتحسن مركز الدول الفقيرة من حيث الثروة بحصولها على قسط كبير من الارباح عن طريق التجارة الدولية وهذه النظرية تفترض ضرورة تساوى صافى الانتاج الخاص ـ الحدى مع صافى الانتاج الاجتماعى الحدى ـ وان شروط التجارة الدولية تظل ثابتة ولكن هذه الافتراضات لا تتفق مع الواقع وعلى ذلك فنتائج هذه النظرية لا تنطبق على الدول الفقيرة لان شروط التجارة الدولية لايمكن ان تظل ثابتة بل هى دائبة الحركة والتغير ، كما ان بعض الاقتصاديين أمثال الماركسيين وغيرهم يقررون أن استغلال الدول الغنية للدول الفقيرة يجعل أرباح التجارة الدولية تعود بصفة رئيسية على الدول الغنية المتقدمة وبدخول الدول الفقيرة فى مجال التجارة الدولية يصبح نظامها الاقتصادى ثنائيا بمعنى ان القطاع

الاقتصادى الخاص بالتصدير يصبح متقدما ونامیا ، بينما تظل بقية القطاعات غير متقدمة ونامية وبذلك يصبح النظام الاقتصادى العام منحازا نحو الانتاج الخاص بالتصدير بينما تصبح مستلزمات التنمية الاخرى مهملة فلا يستهلك الا جزء صغير من المنتجات المعدة للتصدير داخل الدولة ولا يكون هناك تقليد فى القطاعات الاخرى للتقدم الفنى الذى يتم فى قطاع التصدير ، كما ان زيادة التصدير لايكون لها أثر تعليمى فى بقية القطاعات ، كما أن النشاط التنظيمى لا يمتد من قطاع التصدير الى بقية النظام الاقتصادى ، كما ان التجارة الخارجية لا تؤدى الى المساواة بين أسعار ونسب عوامل الانتاج فى النظام الاقتصادى العام ،كما ان الاعتماد الى حد كبير على التصدير يعرض اقتصاد الدولة الى ضربات السوق العالمى المتقلبة من حيث الطلب والاسعار وبذلك يصبح النظام الاقتصادى غير مستقر ويتأثر ميزان مدفوعات الدولة بطريقة غير ملائمة وعلى العموم فيلاحظ أن التنمية فى الدول الفقيرة المتخلفة ظلت محدودة بالرغم من الاستثمار الاجنبى وادخال مشروعات اقتصادية أجنبية فى هذه الدول .

والآن نتساءل لماذا لم تقم تجارة الصادر بتشجيع وتنشيط بقية القطاعات الاقتصادية فى هذه الدول ؟ ان الحجة القائلة بأن شروط التجارة قد تدهورت بالنسبة للدول الفقيرة بوجه عام خلال القرن الماضى ليست مقنعة تماما ، وحتى اذا سلمنا بهذا فان الدول المتخلفة لم تعان خسارة فى الدخل الحقيقى بسبب ذلك فقط وزيادة على ذلك فالمهم الآن هو الاتجاه المستقبل لشروط التجارة ، ويعتقد بعض الخبراء أنه ستكون هناك قلة نسبية فى المعروض من المواد الاولية فى العالم وعلى ذلك فسيكون هناك تحسن فى شروط التجارة بالنسبة لهذه الدول . وتؤدى الدورات الاقتصادية القصيرة الامد فى شروط التجارة الى اعاقة النمو الاقتصادى ففى فترات الرخاء العالمى ترتفع اثمان المواد الاولية بمعدل أسرع من أثمان السلع المصنوعة فتتحسن شروط التجارة بالنسبة للدول الفقيرة ، ومع تدفق النقد الاجنبى ثمنا للصادرات يصبح أهل البلد أغنياء نسبيا ولا يهتمون بالتنمية الاقتصادية وتنفق معظم متحصلات النقد الاجنبى على استيراد السلع الاستهلاكية ، كما أن ذلك يؤدى الى حدوث تضخم نقدى فى الداخل مما يؤدى الى سوء تخصيص نفقات الاستثمار الداخلى وتحدث مشاكل معقدة بالنسبة لميزان المدفوعات ، وفى فترات الكساد عندما تهبط أسعار السلع المصدرة ويقل المتحصل من النقد الاجنبى لا تمتلك الدولة المال اللازم لاستيراد المعدات الراسمالية الضرورية ، ومن العوائق الدولية رد الفعل الذى يحدثه الاستثمار الاجنبى الذى يؤدى الى تقدم قطاع التصدير فقط دون بقية القطاعات ، كما ان مساهمة المشروعات الاجنبية فى التنمية الاقتصادية بالنسبة للفرد تكون ضئيلة

جدا بعد استقطاع الارباح وفوائد راس المال الاجنبى ومرتبات الموظفين الاجانب ، كما أن اجتذاب المزارع الكبيرة لعدد كبير من العمال غير المهرة ذوي الانتاج الحدى المنخفض لا يؤدى الى رفع الاجور الحقيقية الا بنسبة بسيطة فقط ، وعلى ذلك فبالرغم من ان الدول الفقيرة المتخلفة قد اتبعت المقتضيات الكبرى لمزايا الانتاج المقارنة وحصلت على الاستثمار الاجنبى فان القوة الكاملة للارباح من التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبى لم تتحقق وبالتالي كان هذا عائقا للتنمية الاقتصادية وعلى ذلك فالنظرية الشاملة لعوائق التنمية يجب الا تعترف بمجموعات العقبات الثلاثة المختلفة وهى عيوب السوق والتفاعلات السيئة والقوى الدولية فحسب بل يجب ان توضح أيضا العلاقات المتداخلة بينها .

الباب السادس عشر

المستلزمات العــــامة للتنمية الاقتصادية

ان النهوض والاسراع بالتنمية فى الدول المتخلفة لا يستلزم فقط ازالة العقبات التى شرحناها بل يتطلب تحليلات ودراسات للنواحى التاريخية والاجتماعية والنفسية والسياسية .

١ ــ القوى الوطنية :

يجب ان تقوم عملية التنمية على أساس وطنى فى نطاق المجتمع فى الدولة المتخلفة اذ لا يمكن أن تفرض عليها من الخارج ، فالقوى الخارجية يمكن ان تنشط وتسهل عمل القوى الوطنية ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا عنها ، وقد تبدأ بعض المشروعات بواسطة مساعدة خارجية ولكن هـذا لا يضمن استمرار التنمية وذلك لان التنمية تتعثر اذا زاد الدخل عـن طريق المساعدة الخارجية ما لم تكن هناك دوافع داخلية كافية ، فاذا أريد لعملية التنمية ان تكون شاملة وطويلة الامد فيجب أن تكون قائمة اساسا على قاعدة داخلية والا فان التنمية تصبح قصيرة الامد وغـير طبيعية ، كما ان الاستثمار الخارجي يهتم بتطوير الموارد الطبيعية أكثـر من اهتمامه بتقدم الاهالى ، وعلى ذلك فيجب أن تكون ترتيبات المبادأة والتنظيم لعملية التنمية مستندة الى أساس داخلى متين ، فما لم تتم التنمية على تنظيمات نابعة من داخل الدولة المتخلفة فمن غير المحتمل ان تستمر القوى الدافعة للتنمية الى أمد بعيد .

٢ ــ تنقية السوق من الشوائب :

لتخليص السوق من عيوبه يجب زيادة الالمام بفرص السوق وزيادة الاستفادة من فرص النهوض بالقدرة الانتاجية فى نطاق المعرفة القـائمة والموارد الموجودة لذلك يجب الاقلال بقدر الامكان من الوسائل الاحتكارية فى مجال الانتاج القومى وتوسيع السوق المالية وجعل تسهيلات الائتمان فى متناول المزارعين وصغار التجار وصغار اصحاب الاعمال اى يجب ان يتطور الاقتصاد نحو استخدام الموارد القائمة بدرجة اكبر من الـكفاية والمقدرة ، ومن الضرورى تخصيص الجهد ورأس المال لزيادة كميـة السلع الانتاجية وتحسين الصفات الانتاجية للسكان والنهوض بمستوى الفنون الانتاجية ، وبذلك يمكن للتقدم الاقتصادى فى قطاع من القطاعات أن يمتد الى القطاعات الاخرى ، كما يمكن للنشاط التنظيمى والفـن الصناعى المتقدم ان ينتقل من قطاع التصدير الى بقية انحاء النظــام

الاقتصادى وتعود الارباح الناتجة من التجارة الخارجية بالفائدة على جميع القطاعات الاقتصادية .

٢ ـ تجميع رأس المال :

يتفق معظم المراقبين على أن تجميع راس المال الحقيقي هو احدي المستلزمات الكبرى للتنمية الاقتصادية ويقتضى ذلك زيادة فى حجم المدخرات الحقيقية ونظاما ماليا وائتمانا يمكن المستثمرين من الحصول على الموارد ثم قيام عملية الاستثمار لكى تستخدم الموارد لانتاج السلع الراسمالية ووجود بنيان مالى متين مهم فى احداث التأثير فى حركة وتخصيص راس المال وتسيير المدخرات نحو الاستثمار المنتج ، فبدون مدخرات حقيقية اضافية فان الزيادة النقدية قد تولد التضخم ، ومن النقط الاساسية أن تكاليف التنمية يجب ان تقاس على أساس حقيقى لا على أساس نقدى ، والتكاليف الحقيقية هى تكاليف الموارد التى يجب أن تعبأ لتنفيذ برنامج التنمية والخدمات الخارجية والداخلية والموارد المختلفة والمعدات اللازمة لتنفيذ التنمية والسلع والخدمات الاضافية التى يزيد الطلب عليها خلال الانفاق على التنمية ، ولزيادةالانتاج بصفة عامة يحتاج الامر الى زيادة المدخرات ولى تجميع راس المالبدرجةأكبر

وتقدر المدخرات الحقيقية اللازمة للاحتفاظ بالدخل الفردى مع زيادة عدد السكان ١٪ بمقدار يتراوح بين ٢٪ و٥٪من الدخل القومى فاذا قدر لعدد السكان أن يزيد ٢٪ وقدر لدخل الفرد أن يرتفع ٢٪ فاننا نحتاج فى هذه الحالة الى معدل ادخار بمقدار ١٦٪ فى الدول المتخلفة وقد قدر عدد من خبراء الامم المتحدة أن نسبة راس المال الى الانتاج فى الدول الفقيرة تتراوح مابين ٢ : ١ و ٥ : ١ واذا أريد للدول الفقيرة أن تكتسب اقتصادياتها قوة دافعة الى الامام فيجب ان يرتفع معدل صافى الاستثمار من مستواهالحالى المنخفض البالغ ٥٪ منالدخل القومى الى مابين ١٠٪ و ١٥٪ من الدخل القومى كما هو الحال فى الدول الغنية ..

ولزيادة معدل الاستثمار يمكن زيادة الادخار بالحد من الاستهلاك الداخلى عن طريق زيادة الضرائب بشرط الا يؤدى ذلك الى القضاءعلى الدوافع الى زيادة النشاط الاقتصادى للافراد أو الحيد من مبدا العدالة والطريقة الثانية هى اقتراض الحكومة من الاهالى عن طريق السندات الحكومية والطريقة الثالثة هى الحد من استيراد السلع الاستهلاكية واستيراد سلع انتاجية بدلا منها ومن طريق زيادة تكوين راس المال ازالة البطالة المستترة من القطاع الزراعى وقطاع الخدمات المباشرة بتحويل العمال الذين يبلغ نتاجهم الحدى درجة

الصفر من القطاع الزراعى الى قطاعات اخرى كانشاء الطرق ومشروعات الرى والبناء حيث لايتطلب تشــغيلهم زيادة فى راس المـال الذى يشتغلون به ثم هناك طريقة الاقتراض من الخـارج بحيث يستخدم القرض فى انتاج سلع استثمارية وقد يؤدى قطاع التجارة الخـارجية الى تجميع راس المـال وذلك عن طريق زيادة المتحصلات النـاتجة من التصدير وهـذه الزيادة يجب أن تدخـر بواسـطة الوسـائل الواقية من زيادة الاستهلاك .

وللحصول على أكبر فائدة من تجميع راس المـال يجب ان يكون لدى الدولة القدرة المناسبة لامتصاص راس المال ويجب أن تحرز تقدما فى القدرة التنظيمية وفى الفن الصناعى .

٤ ــ معايير الاســتثمار :

ان المعيار الاعم للتنمية يجب أن يكون معيار القدرة الانتاجية فيجب أن يكون الاستثمار ذا صفة انتاجية اذا اريد له أن يؤدى الى زيادة التنمية. فماذا يقصد بالمعيار العام ؟.

أن القاعدة العامة للمقدرة الانتاجية هى أنه يجب أن تنفذ الاستثمارات التى تصل فيها المقدرة الانتاجية الاجتماعية الحدية الى اعلى حد والذين يدافعون عن هذا الرأى قد توصلوا الى ثلاث نتائج يعتبرونها كمرشد لسياسة الاستثمار وهى :

١ ــ يجب أن يخصص حجم معين من الاستثمار بطريقة تؤدى الى الحصول على الحد الاعلى لنسبة الانتاج القائم الى الاستثمار .

٢ ــ يجب أن تختار مشروعات الاستثمار التى تؤدى الى الحصول على أعلى حد من نسبة العمل الى الاستثمار .

٣ ــ للحـد من الضـغط على ميزان المدفوعات يجب ان يخصص الاستثمار بطريقة تؤدى الى الوصول الى أعلى حد لنسبة السلع المصدرة الى الاستثمار . وعند استخدام هذه المبادىء يجب أن تدخل فى حسابنا ان التنمية عملية دائمة الحركة والتغير تشمل تغييرات فى حجم وصفات السكان والاذواق والمعرفة الفنية الصناعية والعـوامل الاجتمـاعية والتنظيمية .

ويجب ان يتجه الاستثمار نحو نقط النمو فى النظام الاقتصـادى ويركز فى قطاعات مركزية تبشر بزيادة وسرعة التقدم الاقتصادى والى جانب ذلك يجب تفضيل مشروعات الاســتثمار التى تؤدى الى نقص الاستيراد وزيادة التصدير اذ انها تؤدى الى زيادة النقد الاجنبى اللازم

لانشيراد معدلات الانتاج الاساسية . وإذا نظرنا الى النظام الاقتصادى على انه وحدة تتكون من أجزاء متصلة متداخلة فمن الواضح أن الاستثمار يجب ان يتم فى جبهة عريضة حتى يمكن للاجزاء المختلفةمن الاقتصاد أن تسير الى الامام متوازنة واذا حدث الاستثمار فى عددمتنوع من الصناعات اتسع السوق بدرجة عامة لان قيام صناعة مايؤدى الى خلق سوق لانتاج صناعة اخرى فلا بد من قيام توازن بينالاستثمار فى القطاع الزراعى والقطاع الصناعى كما يلزم قيام توازن بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وعند توجيه الاستثمار يجب الا ننظر الى جانب مقوماتالانتاج فقط بل الى وجود سوق يمكن انيمتص الناتج.

واذا كانت الوظيفة الانتاجية تسمح بامكانيات التبادل الواسعةبين العمل وراس المال فان احسن الطرق لخلق ناتج معين هى ارخصها من وجهة النظر الاجتماعية وبما أن سعر العمل الاجتماعى فى الدولة الفقيرة يميل الى الانخفاض عند مقارنته بسعر راس المال فارتفاع نسبة العمل الى راس المال تلائم عملية الاستثمار .

٥ ـ امتصاص راس المال والاستقرار :

لكل دولة قدرة محدودة على امتصاص راس المال وهذه القدرة يحددها وجود العوامل الانتاجية التكميلية التى تتعاون مع راس المال والمستلزمات التى يتطلبها تجنب التضخم والاحتفاظ بتوازن المدفوعات

وأهم مايحد من قدرة الدولة الفقيرة على امتصاص راس المال هو عجز الفن الصناعى ونقص العمال المهرة والصعوبة الجغرافية لحركة العمل وتنقله والى ان يمكن التغلب على هذه العقبات يجب اختيار الاستثمارات بدقة وعناية حسب معايير الاستثمار الحكيمة كما يجب الحد من المعدل الزمنى للتنمية حتى يمكن تجنب التضخم النقدى واختلال التوازن فى ميزان المدفوعات .

وفى الدولة الفقيرة يضر التضخم النقدى بالتنمية الاقتصادية لانه يكون نتيجة لزيادة النقد الناتج من تمويل الاستثمار عن طريق الائتمان وقد تعجز حكومات الدول الفقيرة عن التحكم فى التضخم النقدى عن طريق سياستها النقدية والمالية وعدم قدرتها على مقاومة زيادة الطلب على الخدمات الحكومية خصوصا المشروعات الاجتماعية كما أن ارتفاع مستوى الاسعار العام قد يعوق التنمية الاقتصادية لان قوى التضخم من المحتمل أن تسىء توجيه راس المال المتجمع وقد يصعب وضع حد التضخم أو وقفه فيصبح وسيلة من وسائل الاستثمار التى تتضمن كثيرا

من الإسراف والاتلاف كما أن ارتفاع الاسعار قد يوجه المدخرات توجيها ضارا فبدلا من استخدامها فى المشاريع الاكثر انتاجا تستخدم فى مشروعات قصيرة الامد تعتمد على عنصر المجازفة وسهولة الحصول على الارباح الناتجة عن التضخم المالى تقلل من أهمية الكفاءة والمقدرة فى الانتاج .

ويجب أن يتأثر معدل التنمية بمدى الاحتفاظ بعلاقة متوازنة بين انتاج الصادرات مضافا اليها مقدار الاستثمار الاجنبى الذى تتسلمه الدولة وبين مستلزمات الاستيراد مضافا اليها استخدام الاستثمار الاجنبى ويمكن للدولة أن تلجأ الى تمويل التنمية عن طريق التضخم اذا كانت الحكومة هى المسئولة عن تنفيذ الجزء الاكبر من برنامج التنمية واذا كان فى مقدورها أن تحد من التضخم وتمنع من انتشاره الى جميع القطاعات بواسطة الاشراف المناسب ويمكن للحكومة عندئذ أن تمنع اختلال التوازن فى ميزان المدفوعات قبل حدوثه عن طريق الاشراف المباشر على الاستيراد وفرض القيود على القطاع وفرض الضرائب للاقلال من الاستهلاك والاشراف على الاسعار والاجور .

٦ ـ القيم والمنظمات :

مما لاشك فيه ان العوامل الاجتماعية والنفسية للتنمية لها نفس الاهمية التى للعوامل الاقتصادية فلا بد من خلق حاجيات ودوافع وطرق انتاج وتنظيمات جديدة اذا أريد للدخل القومى أن يزيد بمعدل أسرع ويمكن لعلماء النفس وعلماء الاجتماع أن يساهموا مساهمة مادية فى التنمية بتقريرهم مدى امكان تحقيق الاحتياجات الاقتصادية فى ظل التنظيمات القائمة والى اى حد تحتاج هذه التنظيمات الى التغيير ويجب أن نعرف الى أى حد يمكن احداث التغيرات المطلوبة فى التنظيمات مباشرة عن طريق التعليم والتدريب والتحول والى اىحد يمكن احداث هذا التغيير بطريق غير مباشر بواسطة المؤثرات الاقتصادية التى تحدث انقلابا فى القيم والتنظيمات التى تعوق التنمية كما يجب أن يكون التغير تدريجيا وغير عنيف حتى لايحدث موجة من التذمر ويمكن الاستفادة من النظم والمواقف القائمة لتحقيق تقدم سريع بدلا من محاولة قلب النظام الثقافى راسا على عقب .

ومن المسائل الاجتماعية الثقافية الهامة . زيادة المقدرة التنظيمية وزيادة عدد المنظمين والنهوض التقدم الاقتصادى ويتأتى ذلك عن طريق خلق البيئة المناسبة والمشجعة التى تدفع الى الاختراع والابتكار فلا يكفى أن يكون هناك أفراد عندهم الرغبة فى ممارسة

النشاط التنظيمى بل يجب أن تكون عندهم القـدرة وان تتـاح لهم الفرصة لعمل ذلك عن طريق ايجاد اطار من النظام العام والاستقرار وممارسة الحقوق المشروعة وخلق سياسة عامة تمهـد لوجود دوافع نقدية ومالية مناسبة .

ويمكن القول بصفة عامة أن المسائل الاقتصادية الخاصة بالتنمية تعتبر بسيطة نسبيا بالقياس الى المشاكل الاجتمـاعية الاعم والاعمق المتعلقة باحترام ومراعاة الاوضاع الثقافية والانظمة الاجتماعية فى الدول الفقيرة عندما تنشأ فيها رغبات اقتصادية عديدة يراد أشباعها فلايجب تغيير النظام الاقتصادى فحسب بل يجب أيضا تحرير النظام الاجتماعى المتمثل فى المنظمات الكبرى كنظام الطبقات والاسرة والحياة الريفيـة وبيوت العبادة ودور العلم حتى يمكن جعـل المركب الاسـاسى للقيم والدوافع أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية .

الباب السابع عشر

نتـائج السـياسة الداخلية

تحتاج كل دولة الى سياسات معينة خاصة بالتنمية الاقتصـادية تلائم خصائصها النوعية ومشاكلها وأهدافها وسنقصر بحثنا فى هـذا الباب على اقتراح بعض خطوط العمل المختلفة ذات الصلة العـامة بالتنمية ونحاول تقدير مزاياها وعيوبها النسبية .

١ ـ دور الحـكومة :

ان مساهمة الحكومات فى البدء بعملية التنمية وتوجيهها فى الدول المتقدمة اقتصـاديا كانت تختلف من دولة الى أخرى ففى اليـابان والمانيا والاتحاد السوفييتى قامت الحكومات بدور رئيسى فعـال بينما كان دور الحكومات فى انجلترا والولايات المتحدة محدوداً .

وهناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أن العمل الحـكومى المتسم بالقوة والنشاط امر ضرورى للتعجيل بالتنمية فى الدول الفقيرة المتخلفة فلا يمكن للتنمية فى ظروفها الحاضرة أن تكون تلقائية كما كانت فى القرن التاسع عشر ومن المعتقد أن العمل الحكومى وحده له من القوة والمجال مايمكنه من التغلب على العقبات التى تحد من التنمية فى الدول المتخلفة وهناك مجالات مختلفة للعمل أمام الحكومة منها انشاء الاسواق عن طريق ترتيبات تنظيمية ملائمة ومنها القيام بالمشروعات الانتاجية فى القطاعات التى يكون فيها الربح ضئيلا والمخاطرة كبيرة مما يؤدى الى عدم اجتذاب المشروعات الخاصة ومنها أن تحل الحكومة محل القطاع الخاص فى تنفيذ المشروعات التى لو تركت لهذا القطاع لتم انجازها بدرجة غير مرضية كما أن التوجيه الحكومى مطوب للنهوض بالاقتصاديات الخـارجية « والتنمية المتوازنة » .

وهناك رأيان فيما يختص بتدخل الحكومة فى التنمية الاقتصـادية الرأى الاول يحبذ قيام الحكومة بالتخطيط ووضع برامج التنمية الشاملة وأن تتولى النشاط التنظيمى وتحاول أن تحقق تجميع رأس المال بسرعة وبنسبة عالية ويجب أن تتضمن خطة التنمية الاهداف المحددة للانتاج مع ايضاح الزيادة فى انتاج السلع المطـلوبة وميزانية مالية تشـمل مشروعات الاستثمار العامة وتضمن ايضا ميزانية لاستثمار القـوى البشرية تغطى النفقات الحكومية على التعليم وتدريب القوى العـاملة والعناية بالصحة العامة كما تتضمن الاجراءات المنظمة التى تتحكم فى

نشاط الافراد الخارجي وفى المشروعات وفى المنظمات التى يقصد بها اعادة توجيه وارشاد أوجه النشاط لتساهم فى تحقيق الاهداف الموضوعة فى الخطة اما الراى الثانى فيحبذ أن يكون علاج الحكومة لمسائل التنمية علاجا تدريجيا وان يعتمد على الطريقة التى يعمل بها السوق الحر وعلى المجهودات الخاصة وان يقتصر نشاطها على خلق البيئة المشجعة والذين يعارضون التنمية التدريجية من رأيهم انه لكى يكتسب برنامج التنمية قوة دافعة تؤدى الى نجاحه فيجب أن يعمل بسرعة وعلى مدى واسع لان التطور البطيء لا يمكن أن ينجح فى وجه العقبات التى تصادفه وما لم يتضمن برنامج التنمية تغييرات واسعة فلن تتمكن عملية التنمية من أن تصبح شامله وذات قوة ذاتية وذلك يستلزم ان يكون الاستثمار والمساعدة الفنية الصناعية على مدى كبير ومن رأى أنصار هذا المبدأ أن يكون تدخل الحكومة تدخلا مباشرا وان تتولى جميع مشروعات التصنيع ووضع خطط التنمية اما اصحاب مبدأ التنمية التدريجي فمن رأيهم أن نمو وتقدم الصناعة يجب أن يكون نتيجة للتوسع فى قطاعات النظام الاقتصادى الاخرى بدلا من أن يكون نتيجة للمجهودات الحكومية فى القطاع الصناعى فيجب أن نبدأ بزيادة الدخل فى القطاع الزراعى عن طريق وسائل الانتاج المتقدمة والاكثر كفاءة وعن طريق بعض المشاريع كاقامة الخزانات ووسائل الرى وبناء الطرق من مواطن الانتاج الى الاسواق ويجب أن تكون التنمية الصناعية فى بادىء الامر مكملة للزراعة كانشاء الصناعات الريفية والصناعات الزراعية ويتبع ذلك اتساع النشاط الصناعى وامتداده من الزراعة الى القطاع الصناعى ذاته . وفى أثناء تلك العملية التدريجية يجب أن يقتصر نشاط الحكومة على تخطيط الاطار العام وخلق الجو الملائم للنشاط التنظيمى الخاص وفى الواقع فعلى كل دولة أن تقرر أين ترسم الخط الفاصل بين قطاعها العام وقطاعها الخاص فى التنمية على أساس أهدافها الخاصة مع مراعاة تتابع التنمية ومعدلها الزمنى وظروفها الاقتصادية المعينة ومنظماتها والمقدرة الادارية لحكومتها .

٢ ـ التعليم والصحة :

ان التوسع فى الخدمات التعليمية والاجراءات الصحية فى الدول المتخلفة يضعف من العقبات التى تقوم فى سبيل التنمية بالاقلال من التخلف والتأخر بين السكان وزيادة مرونة حركة المهن وزيادة المقدرة الانتاجية وتسهيل الابتكارات وكل برامج التنمية تعترف بأهمية التوسع فى التعليم العام ويجب أن تتعدى الجهود التعليمية مجرد محاولة زيادة درجة التعلم لان التعلم ما هو الا وسيلة من وسائل التربية والتعليم فى كل مجالات الحياة وللتعجيل بالتنمية يجب أن يكون الهدف العام للتعليم هو احداث تغيير فى كل أنحاء المجتمع ويجب أن يكون التعليم على صلة بالتعديلات فى البيئة الثقافية الاجتماعية حتى يعم الالمام بالمعرفة والمهارات الجديدة والتسليم بمبدأ الرغبة فى التغيير وتنشيط الدافع الى الأخذ بالطرق الجديدة .

ويزيد التعليم من رأس المال البشرى ولكن قد تكون المواردالمخصصة للتعليم على حساب الاستثمار المادى ومن رأى احدى لجان الامم المتحدة أن الدول المتخلفة فى موقف يجعل الاستثمار فى القوى البشرية منتجا مثل الاستثمار فى المواد المادية وفى كثير من الاحوال يؤدى الاستثمار فى القوة البشرية الى زيادة أكبر فى تدفق السلع والخدمات مما قد يؤدى اليـــه الاستثمار فى رأس المال العادى وهناك ثلاثة مجالات يجب ان يكون لها الاسبقية من حيث النفقات على التعليم وهى التوسع فى الخدمات الزراعية عن طريق البحوث وتعليم الفنون الانتاجية والتدريب على المهارات الصناعية والتدريب على مهارات الاشراف والادارة .

ومن الواضح ان رفع مستوى التعليم العام والتوسع فى التربيـــة الاساسية لهما أثر كبير فى تسهيل عملية تدريب العمال المهرة كما ان محو الأميه وادخال نظام التعليم الاجبارى المجانى لجميع طبقات الامةهما من الاهداف البعيدة المدى التى تتطلبها التنميةالاقتصادية العاجلةويجب ان توجه جهود كبرى للتعليم المهنى والتدريب المتخصص فى أوجه النشاط الاساسية النوعية وبعد التغلب على العقبات العاجلة الخاصة بقلة العاملين فى القطاعات الرئيسيه الهامة يجب أن يوضع نظام للتعليم يحل المشكلة العامة وهى العمل على ايجاد علاقةصحيحة بين التعليم العام وبين مرحلة الاعداد للتعليم المهنى وبين التعليم المهنى والتدريب اللذين يؤهلان لتولى الوظائف ـ ومن الضروريات التعليمية الكبرى زيادة عدد ذوى المقدرة والمعرفة الادارية فاذا أريد لبرامج وسياسات التنمية أن توضع بحذق وأن تنفذ بمقدرة وكفاءة يجب أن يكون هنـــاك موظفون حكوميون ذوو مهارات ادارية وأن يكون هناك رجال أعمال ذوو مهـــارات فى التنظيم والاشراف .

ولا يقل مجال الصحة العامة أهمية عن مجال التعليم اذ يجب الاقلال من حدوث الامراض وتحسين التغذية لزيادة القوة الانتاجية وكفاءة العمال ويستلزم ذلك زيادة عدد العيادات فى الارياف وتدريب القابلات وتنظيم هيئة من المشتغلين بالصحة والقضاء على مواطن الميـــاه الراكدة والملوثة وتزويد الاماكن السكنية بالمياه النقية والمجارى وازالة الاحياءالفقيرةغير الصحية وتحسين وسائل الأسكان .

ومن وجهة زيادة الدخل الفردى الحقيقى تعتبر الاجراءات الصحية سلاحا ذا حدين فهى تجعل عملية التنمية سهلة بتحسين القوة العاملة من حيث نوعها وصفتها ولكنها فى الوقت ذاته تجعل الحاجة الى التنمية أمرا هاما وملحا بسبب النمو فى عدد السكان اذ يتبع التحسينات الصحيـــة نقص فى نسبة الوفيات وما لم تقل نسبة المواليد بنفس المعدل تحدث زيادة سريعة فى عدد السكان ، فاذا أمكن الحد من نمو السكان فان معدلا معينا من معدلات التنمية يسمح برفع مستوى الدخل الفردى مما يسهل عملية التنمية وعلى ذلك فالتحكم فى عدد السكان يتطلب مجهودات مبنيـــة على الدراسة للاقلال من القدرة التناسلية ويجب على الهيئات الصحية العامة

ان تتولى عبء القيام بالابحاث الطبية اللازمة لايجاد الوسائل البسيطة الفعالة للتحكم في النسل عن طريق جعل الطرق الفنية لمنع الحمل في متناول الجميع وكذلك العمل من جانب الحكومة على تغيير وجهة نظر السكان من ناحية هذا الموضوع وخلق الدوافع القوية التى تحفز الناس الى الاخذ بمبدأ تخطيط الاسرة ونشر ذلك بين السكان فى الريف على الاخص كما فعلت حكومة الهند التى استعانت بالهيئة الصحية العالمية فى هذا السبيل .

٣ ـ المنافع العامة :

يجب أن تعطى الحكومة أسبقية كبرى الى التوسع فى طرق النقل والمواصلات ووسائل توليد القوى وموارد المياه وأعمال الصيانة فالطرق والسكك الحديدية والموانى ووسائل الاتصال ضرورية لايجاد شبكة أساسية من النقل والمواصلات تمكن التنمية الاقتصادية المستقبلة من السير قدما كما ان المشروعات الفردية الخاصة تنتظر من الدولة تدبير رأس مال التشغيل العام وطالما ان الاستثمار فى رأس مال التشغيل يوجد القاعدة للتوسع فى النظام الاقتصادى العام فان تدبير هذا المال لا يخص المستثمر الفرد بل يجب على ا لحكومة ان تدبره ولكن ذلك لا يستلزم أن تتوسط الحكومة فى القيام بالاشغال العامة التى ليست ضرورية أو التى تتكلف نفقات باهظة لا تتناسب مع الفائدة التى تعود منها كما يجب على الحكومة الا تمضى فى توجيه راس المال الموجود فى الاشغال العامة اذا امكن لرأس المال ان يكون اكثر انتاجا اذا استخدم فى الزراعة أو الصناعة أو أوجه النشاط الاخرى .

الباب الثامن عشر

تابع نتائج السياسة الداخلية

يختص هذا البـــاب بدراسة بعض الاهداف والطرق التى تتبعهـــا الحكومة فى قطاعات غير قطاعات التعليم والصحة والمنافع العامة ٠

١ ــ التقدم الزراعى :

يستلزم نمو الانتاج الزراعي زيادة غلة الفدان وتتطلب زيادةالغلات ادخال التحسينات الفنية فى طرق الزراعة ورفع مستوى الكفاءة للعمال الزراعيين ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التعليم الفنى واستخدام المعدات والآلات الحديثة والاصلاح الزراعى ، وللتوسع فى مساحةالارض المنزرعة يجب القيام باستصـــلاح الاراضى وتحسينها ٠ ويرمى التعليم الفنى الى تعريف الناس بما يمكن انجازه بواسطة الفنون الزراعيه المحسنة والى تزويد العمال بالمهارات اللازمة لاستخدام الطرق الزراعيـــة المتقدمة كما يشمل التعليم الفنى البحث العلمى لتحسين انواع النبـــاتات والبذور وسلالات الماشية والقضاء على الآفات الزراعية ومعالجة التربة والمحافظة عنيها رجعل نتائج هذه الابحاث فى متناول جميعالمشتغلين بالزراعةويمكن زيادة غلة المحاصيل عن طريق ادخال الآلات الزراعية الحديثة والمحسنة بشرط أن تتناسب مع قدرة المزارعين المالية على شراء الآلات وصيانتها ومع مساحة الارض وطبيعة تكوين التربة وألا تكون الارض التى تستخدم فيها الآلات بعيدة عن مراكز صيانة الالات أو الحصول على الوقود اللازم لتشغيلها ٠

ويمكن زيادة القدرة الانتاجية الزراعية عن طريق اصلاح نظم تملك الارض وحيازتها ويتضمن ذلك القرارات الخاصة باعادة توزيع الملـكية الزراعية وشروط الاستئجار ومراقبة والاشراف على قيمة الايجار وهـــذه أمور هامه جدا فى الدول التى تعتبر الزراعة المهنة الاساسية ويجب أن يعد الاصلاح الزراعى لاستخدام الارض الزراعية بدرجة كبيرة من الكفاءة بجعل الوحدات الزراعية تقترب بقدر الامكان من الحجم الملائم للحصول على أعلى مستوى انتاجى وببث الدوافع فى نفوس المزارعين لرفع مستوى الانتاج ٠

ويجب ضمان حيـــازة الارض لانه بدون ذلك لا يكون لدى المزارع الدافع الى المحافظة على موارد الارض الزراعية أو الى تحسين الارض عن طريق الاستثمار الطويل الأمد أو الى زيادة القدرة الانتاجية كما ان نظام المزارعة قد يقلل الحافز عند الفلاح الى ادخال تحسينات فى طرق زراعته وفى كثير من الدول المتخلفة يوجه الملاك همهم الى جمع الايجارات دون أن يقوموا بزيادة مقدرة الارض الانتاجية وقد أدت هذه الاوضـــاع الى ايجاد نوع واحد من الاصلاح الزراعى وبمقتضاه تستولى الحكومة على

الملكيات الزراعية الكبيرة ثم تعيد توزيعها في مساحات صغيرة الى مستأجرى الارض الحاليين ليصبحوا ملاكا أحرارا فى أراضيهم وفى مصر صدر قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ الذى حدد مقدار المساحة التى يمكن للفرد امتلاكها وأعطى الحكومة الحق فى الاستيلاء واعادة توزيع الاراضى الزراعية كما تقرر وضع حد أعلى للقيمة الايجارية وكانت الهند وجواتيمالا من بين الدول التى اتبعت نظام الاصلاح الزراعى .

وبالرغم من تضارب الآراء فيما يختص بمزايا المزارع الصغيرة والمزارع الكبيرة وتفضيل البعض على البعض الاخر فهناك ظروف معينة تجعل المزارع الصغيرة أكثر كفاءة وقدرة من المزارع الكبيرة ، فالمزارعون الصغار يزرعون الارض بدرجة مركزة أكثر من كبار الزراع ويؤدى هذا الى زيادة الناتج من الفدان فى المزارع الصغيرة كما ان المزارع الصغير يعمل بجد وعناية أكثر من العامل الزراعى الاجير كما أن المزارع الصغير لا تقلقه مشكلة ايجاد هيئة من الاداريين والمشرفين وقيام المزارع الصغيرة يحول دون تركيز النفوذ الاجتماعى والسياسى فى يد فئة قليلة من كبار الملاك الزراعيين .

وتختلف سياسة الاصلاح الزراعى من دولة لاخرى حسب التركيب السياسى والاجتماعى لكل منها وحسب حالة ملكية الارض الزراعية من حيث كبر المساحات أو قلتها كما تتوقف هذه السياسة على النتائج التى يحدثها الاصلاح الزراعى على المستوى العام للانتاج الزراعى وعلى توزيع الناتج من الزراعة .

وبالاضافة الى الاجراءات السابقة الخاصة بزيادة القدرة الانتاجية الزراعية يمكن للحكومة أن تزيد من مساحة الرقعة المنزرعة بواسطة مشروعات الرى والصرف التى لا تزيد من القدرة الانتاجية الزراعية فحسب بل توجد مجالا لتشغيل العمال المتعطلين نتيجة لادخال الآلات الحديثة التى تقتصد فى العمل ولا سيما عند استغلال الاراضى الزراعية الجديدة واستصلاحها ويمكن أن يكون استصلاح الاراضى احد أهداف المشروعات الانتاجية الكبرى التى تشمل الرى والتحكم فى الفيضان وتوليد القوى الكهربائية المائية ويساعد توسيع الرقعة الزراعية فى تخفيف ضغط السكان عن الجهات الريفيه المزدحمة ويجب ألا ننسى فى هذا المجال أهمية ادخال التحسينات على عملية تسويق الحاصلات الزراعية حتى يمكن تفادى الخسائر والضياع فى الموارد البشرية والمادية ويقتضى ذلك تحسين وسائل التخزين ووسائل تداول الحاصلات وتقديم الخدمات السوقية العامة عن طريق نشر المعلومات عن حالة السوق والاسعار وتحسين وسائل النقل الملائمه لعملية التسويق ولا يمكن أن تتم هذه التحسينات فى الزراعة بمعزل عن بقية قطاعات النظام الاقتصادى العام اذ يجب أن يمتد التحسين الى قطاعى النقد والائتمان وقطاع الخدمات التعاونية حتى يؤمن الزراع ضد المديونية كما يجب تحسين وسائل النقل والخدمات العامة وفتح المجال الصناعى لامتصاص العمال الزائدين عن حاجة القطاع الزراعى .

٢ ـ السياسة المالية :

لا غنى عن التوسع في السياسه المالية واستخدامها بدرجة فعالة للتعجيل والنهوض بالتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفةويمكن أنتحدث السياسة المتعلقة بدخل الحكومة ونفقاتها أربع نتائج هامة فهي تؤثر في تخصيص الموارد للانتاج وتغير من توزيع الدخل وتنهض بتجميع رأس المال وتحد من التضخم وبتأثير النظم الخاصة بالدخل والنفقات الحكومية في مرونة حركة عوامل الانتاج فانها تؤثر على تخصيص الموارد ومن جهة التنمية فان ضريبة الارض وضريبة الملكية يمكن أن تؤثر على نظام تملك الاراضي كما ان الاعفاءات من الضريبه والتمييز فيها يمكن أن تؤثر على توجيه الاستثمار الى قطاعات معينة فالضرائب يمكن أن تحد من بعض السلع ذات التكاليف الاجتماعية بينما الاعانات الحكومية يمكن أن تشجع الصناعات ذات الفوائد الاجتماعية وتعدل الاجراءات المالية من توزيع الدخل مثال ذلك أن الانفاق الحكومي على التعليم والصحة يزيد من مرونة حركة المهن المختلفة ويسمح برفع درجات العمال وتؤثر ضريبة الاراضي على توزيع ملكية الاراضي كما ان نظام الضرائب والاعانات يمكن أن يغير من درجة المنافسة في قطاعات اقتصادية مختلفة .

وتعتبر السياسة المالية الخاصة بالنهوض بتجميع رأس المال والحد من التضخم اعظم أهمية من السياسة الخاصة بالتأثير على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل فمشكلة التنمية الحقيقية ليست مشكلة عدم استخدام الموارد القائمة بدرجة عالية من الكفاءة والمقدرة بقدر ما هي مشكلة نقص الموارد وخصوصا نقص رأس المال وتعتبر الحكومة مسئولة عن تجميع معظم رأس المال القومي اللازم للتنمية في الفترة العاجلة على الاقل ولانجاز ذلك عليها أن تزيد من الدخل الضريبي أو تلجأ الى التوفير في بعض أبواب التمويل لسد العجز ولتجنب آثار التضخم يجب على الحكومة أن تمول نفقاتها عن طريق زيادة الدخل الضريبي فبواسطة زيادة الضرائب يقل الاستهلاك ويكون هناك ادخار اجباري ويمكن للحكومة أن تحرر بعض الموارد من قطاع الاستهلاك وتحولها الى الاستثمار المنتج ويمكن للحكومة أن تقوم نفسها بالاستثمار أو تتركه للمشروعات الخاصة وعلى أية حال فالشغل الشاغل لسياسة الحكومة المالية يجب أن يوجه الى رفع المدخرات الى الحد الاقصى وتعبئتها للاستثمار المنتج وتوجيهها بما يتفق مع تحقيق أهداف برنامج التنمية المتوازن ويتوقف الاثر الفعال للسياسة المالية في التنمية على التحسينات في نظام الضرائب وعلى تنظيم والتوسع في سوق الاوراق المالية خصوصا الحكومية منها ولا شك ان درجة كفاية نظام جمع الضرائب يعمل على زيادة قدرة الدولة على تحمل الاعباء الضريبية وعند وضع نظام الضرائب يجب على الحكومة أنتدخل في حسابها الاعتبارات الاتية :

١ ـ أى أثر تحدثه زيادة الضرائب في الترتيب السياسي للدولة ؟
٢ ـ أى المستويات الحكومية تقوم بفرض الضرائب الجديدة .
٣ ـ كيف تؤثر الضرائب الجديدة على مبدأ العدالة

٤ – هل من الممكن اداريا جميع الضرائب حسب المعدلات الجديدة؟

ومن الضرائب التى تلائم ظروف الدول الفقيرة الضريبة على الدخول الكبيرة المستمدة من ايجارات الاراضى ومن أرباح الفوائد عن طريق الربا كما يجب وضع نظام ضريبى تصاعدى على الميرات اذ فضلا عن انه مورد هام للحكومة فانه يعمل على تحقيق التوازن فى توزيع الدخل وفى تملك الاراضى ويجب ألا تكون الضريبة على الارباح من الاعمال الصناعية عالية حتى لا تقلل من الدوافع نحو الاستثمار ويجب فرض ضرائب على أرباح الشركات الاجنبية والشركات الاحتكارية بحيث تحصل الحكومة على نصيب مناسب من هـذه الارباح ومن الضرائب الملائمة الضريبة ايرادات القيم المنقولة ويمكن للحكومات أن تعتمد الى حد كبير على ضرائب الاطيـان على كبار ومتوسطى الملاك وتخف على صغار الزراع والمستأجرين ومن مزايا الضرائب غير المباشرة أن عبئها يقع على القطاع الاستهلاكى بدلا من قطاع الادخار ولكن هذه الضرائب يجب ألا تفرض على السلع الضروريه بل على السلع الكمالية ومما يجب ملاحظته انه لكى تنجح الحكومة فى تعبئـة المدخرات يجب التوسع فى سوق الاوراق الحكوميـة وتنظيمه واذا كان دخل الحكومة من الضرائب أقل من النفقات اللازمة فيمكنها أن تقترض من الاهالى عن طريق بيع سنداتها وأوراقها بواسطة البنك المركزى .

٣ – السياسة النقدية :

تلعب السياسة النقدية دورها فى التعجيل بالتنمية عن طريق تأثيرها فى كمية واستخدام الائتمان ومحاربة التضخم والاحتفاظ بموازنة ميزان المدفوعات ولكى تستفيد الدول الفقيرة من سياستها النقدية يجب عليهـا أولا أن تحسن نقدها ونظم ائتمانها وتصبح هناك حاجة لانشـاء البنوك والمنظمات المالية التى تزيد من التسهيلات الائتمانية وتوجه المدخـرات الى النواحى الانتاجية ولجعل التسهيلات الائتمانية فى متنـاول صغار الزراع وصغار التجار والصناعات الصغيرة يلزم التوسع فى البنـوك التجارية وانشاء بنوك الادخار وجمعيات الادخار التعاونية .

وللاشراف الفعال على عرض النقود واستخدامها لابد من وجود النظام المصرفى المركزى لذلك يجب انشاء البنوك المركزية فى الدول الفقـيرة وتوسيع اختصاصاتها لكى تقوم بعمليات السوق المفتوحة وتشرف على أسعار الخصم واعادة الخصم وتنوع فى مطالب الاحتياطى للبنوك التجارية . وبما ان البنوك التجارية فى الدول الفقيرة لا ترغب فى منح القروض الطويلة الأجل أو المتوسطة الأجل وهذا يحد من تدبير الائتمان للسلطات العامة أو لشراء المواد الخام أو الانتاج الصناعى فان الحـكومات تقوم باغراء البنوك للقيام بهذا النوع من الائتمان ذى الصـفة الانتـاجية تقـوم الحكومة باعطاء الضمانات المناسبة وتدبر وسـائل وتسـهيلات اعادة الخصم . وللتسوية بين موقف الدائن وموقف المدين فى المناطق الريفية التى يتعرض فيها صغار الزراع الى جشع المرابين يجب على الحكومة أن تصلح من نظام الائتمان فى تلك الجهات وذلك بانشاء جمعيات الائتمان

التعاونية التى تمول عن طريق البنوك أو الحكومة ويمكن عن طريق الاشراف على الائتمان احداث تاثير فى نظام الاستثمار والانتاج .
ويجب أن ندرك ان المنظمات المالية والنقدية فى حد ذاتهـا ليست هى المحركات الاساسية للتنمية بطريق مباشر بل ان القـدرة التنظيمية والمشروعات هى الاساس فى اعطاء التنمية القوة الدافعةويجبأنيستجيب النظام المالى والنقدى لهذاالدافع فالمعروض منالنقود يجب أن يزيدبالنسبة الى نمو عدد السكان وكذلك بالنسبة إلى معدل انتقال الموارد الانتاجية من القطاع غير النقدى الى القطاع النقدى فبدون القدرة التنظيميةالتى تعتبر العامل الحيوى فى التنمية يصبح خلق الائتمان غير فعال .

٤ ـ عرض القدرة التنظيمية :

يجب على الحكومة ان تتخذ الاجراءات التى تزيد من عدد المنظمين الوطنيين وأن تجتذب عددا من المنظمين الاجانب والا فيجب على الحكومة أن تتولى بنفسها دور التنظيم وتحل محل المنظمين من أهل البـلاد ومن المستحسن أن يقتصر دور الحكومة على تدبير رأس مال التشغيل العـام واستصلاح الاراضى وعمل التحسينات والاحتفاظ بعملية التنمية واعطائها قوة ذاتية ويجب أن يزيد عدد المنظمين من أهل البلاد ونشاطهم وبالرغم مما تقوم به هيئات التنمية الحكومية من تنشيطوتخطيط وتنسيقلأوجه نشاط التنمية على مستوى حكومى وبالرغم من تعبئة الموارد المالية فانه يجب التغلب على نقص عدد المنظمين فى القطـاع الخـاص حتى يمكن تنفيذ المشروعات الفردية ويجب ان تتخذ الحكومة الاجراءات التى تقوى الدوافع وتزيد من قدرات المنظمين وتجعل بيئة العمل محببة اليهم ومن الاهمية بمكان اغراء عدد اكبر من الناس ليصبحوا منظمين يقومون بمشروعات طويلة الامد بدلا من أن يكونوا مجازفين يهتمون فقط بالارباح الناتجة من المشروعات القصيرة الامد ويمكن للحـكومة أن تقـوم ببعض « المشروعات القيادية » لتبين ما يمكن ان يتم بواسطة بعض الابتكارات الفنية وبذلك تعطى الفرصة للفنيين والاداريين من أهل البـلاد ليتعلموا المهارة والفن لاستخدام وسائل الانتاج الحديثة كما يمكن للحـكومة أن تنشط وتشجع القدرة التنظيمية عن طريق اقامة حقوق ملكية مضمونة وتجنب التغييرات التحكمية فى تطبيق القوانين واللوائح وتكوين الاطـار اللازم لرأس مال التشغيل العام والاحتفاظ بالاستقرارالاقتصادىواتباع سياسة مالية وضريبية مناسبة ويمكن وضع أساس التوسع فى النشاط التنظيمى لفترة قصيرة الامد عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونيـة والاهتمام بالصناعات الريفية الصغيرة وقيام الحكومةبالمشروعاتالصناعية الكبرى التى تؤول فيما بعد للمنظمين الخاصين بطريق البيع أو الايجار وفى الفترة الطويلة الامد يمكن للنشاط الحكومى أن يدخل التحسينات على الترتيب المالى والتمويلى والفنى الذى من خلاله يمكن لقطاع المشروعات الخاص أن ينهض بالصناعات الملائمة للنظام الاقتصادى ومن الضرورى توجيه النشاط التنظيمى الى أوجه النشاط الاقتصادى المنتجة بدلا من تخصيصها للتجارة والمضاربة والربا .

الباب التاسع عشر

نتائج السـيـاسة الدولية

يمكن للاجراءات الدولية المختلفة ان تساعد فى التعجيل بالتنمية فى الدول الفقيرة ، فبعضها يمكن الدول المتخلفة من التزود بالمعرفة الفنية والانتفاع وراس المال من الدول الفنية ، كما أن بعض هذه الاجراءات يمد الدول الفقيرة بنصيب كبير من الارباح التجارية وسنعطى موجزا لاجراءات السياسة الدولية فى هذا الباب والذى يليه .

١ ـ السياسة التجارية :

تحاول كثير من الدول المتخلفة التحكم فى التجارة الخارجية كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية ، وتعتقد هذه الدول أن الخروج على مبدا التجارة الحرة امر مشروع بالنسبة لمقتضيات التنمية ، ومن الحجج التى تسوقها هذه الدول لحماية الانتاج الصناعى ان راس المال والعمل اكثر انتاجا فى الصناعة منها فى الزراعة ، لذا يجب فرض الحماية الجمركية للصناعات القائمة حتى يمكن زيادة الدخل الفردى ، كما أن التصنيع يمكن أن ينهض بالتطور الاجتماعى والاقتصادى ويحدث آثارا هامة فى مستوى التعليم العام والمهارة وطريقة المعيشة والعادات والفن الصناعى والقدرة على الاختراع وخلق الحاجات الجديدة ، وعلى ذلك فالحماية الجمركية تساعد على تحقيق الاقتصاديات الخارجية لتحويل الموارد من الزراعة الى المشروعات الانتاجية فى القطاعات الاخرى ولكن ليس معنى هذا أن تقلل الدولة من اهمية الزراعة وتوجه كل همها للصناعة لأن النمو المتوازن لدول متخلفة يتطلب الاحتفاظ بأساس زراعى قوى كما أن التاريخ قد اثبت ان الثورة الزراعية شرط أساسى يسبق قيام الثورة الصناعية ، وهناك حجة اخرى وهى فرض الرسوم الجمركية لحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية حتى يمكن لهذه الصناعات أن تنهض وتتسع فى المستقبل وتصبح تكاليف انتاجها منخفضة وبذلك تكتسب الدولة ميزة فى انتاجها مستقبلا ، ولكن حماية الصناعات الناشئة فى الدول المتخلفة لايؤثر الا قليلا جدا فى خلق راس المال اللازم للتوسع الجديد فى الصناعة .

ويقول مؤيدو الحماية للاقتصاد الناشىء ان هذه السياسة تفتح المجال للتشغيل الكامل للعمال ، كما انها تساعد على سهولة حركة عوامل الانتاج من قطاع الى آخر ، ولكن المعارضين يقولون انه يمكن انجاز

ذلك عن طريق السياسة الداخلية بدلا من السياسة التجارية التى تنقص من الارباح التى تعود من التجارة الدولية ، فمنح اعانة لصناعة ناشئة افيد بكثير من حمايتها جمركيا ، كما انه يمكن تنشيط حركة انتقال العمال من القطاع الزراعى عن طريق الاستثمارات المباشرة فى القطاع العام او عن طريق الاصلاح فى نظام الايجارات الزراعية ونظام الملكية وبدلا من محاولة عزل الاقتصاد الناشىء او انقاص حجم التجارة الخارجية فمن الافضل الحصول على أكبر قدر من الربح عن طريق الاستيراد مقابل التصدير وعن طريق الاستثمار الاجنبى الموجه لمعاونة التنمية ، ومن المستحسن ازالة عيوب السوق الداخلية والسماح للتجارة الخارجية ان تساعد فى القضاء على الدوائر الاقتصادية السيئة .

ويمكن للدولة المتخلفة أن تتبع سياسة تجارية تؤدى الى زيادة نسبة مدخراتها والى تشجيع تجميع رأس المال وذلك عن طريق تحسين شروط ونسب تجارتها واجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر وزيادةمقدار الادخار الاجبارى ولتحسين شروط التجارة يمكن للدولة أنتفرض رسما جمركيا يؤدى الى زيادة مستوى أسعار التصدير وخفض مستوى أسعار الاستيراد ولتوفير الموارد الداخلية يمكن اعداد رسوم جمركية تحول دون استيراد السلع الجاهزة وتسمح باستيراد الالات والمواد الخام ومن الممكن زيادة نسبة المدخرات عن طريق الاشراف على الاستيراد للحد من استهلاك سلع معينة خصوصا السلع الكمالية ويمكن استخدام نظام تعدد معدلات المبادلة التجارية ليكمل برنامج التنمية فاذا كانت معدلات التبادل تختلف حسب مجموعات السلع ويمكن للحكومة أن تشجع تدبير السلع المتنوعة وتحقق مخصصات اجتماعية من النقد الاجنبى للانواع المختلفة من الوردات ويمكن اتباع هذا النظام فيما يختص بالمعدات الانتاجية والمواد الاولية الضرورية والسلع الاستهلاكية اللازمة .

ويمكن استخدام السياسة التجارية المقيدة لايجاد التوازن فى ميزان المدفوعات الذى يمكن ان يختل فى الدولة الناشئة نتيجة للاستثمار الاجنبى أو الدورة التجارية الدولية او زيادة التضخم الداخلى ولكى تستفيد الدولة المقترضة من الاستثمار الاجنبى يجب أن يوجه الى الانتاج المباشر وان يساهم فى زيادة الصادرات والاقلال من الواردات ففى هذه الحالة يسهل دفع الفوائد وتسديد الدين .

ويضعف من مركز الدولة بالنسبة للنقد الاجنبى امتداد موجة الكساد فى التجارة الدولية اذ تعانى الدولة نقصا كبيرا فى قيمة صادرات المواد الاولية ومن ثم تجابه عجزا فى ميزان مدفوعاتها ويمكن فى هذه الحالة استخدام القيود التجارية للحد من الواردات وتشجيع الصادرات

والالتجاء الى اتفاقيات السلع الدولية وقد عقدت اتفاقيات متعددة الجوانب لتثبيت التجارة فى سلع معينة مثل السكر والقمح وغيرها من المواد الاولية والاحتفاظ بعلاقات متساوية وعادلة بين أسعار المواد الخام واسعار السلع المصنوعة وتعمد بعض الدول الى تكوين هيئات للتسويق لحماية المنتجين من الوسطاء ولتثبيت الاسعار الداخلية ويمكن للدولة عن طريق الاشراف على القطع ان تمنع هروب رأس المال عن طريق النقد الاجنبى . هذا وقد تنجح السياسة التجارية فى ازالة بعض الاثار السيئة للتضخم النقدى مثال ذلك أن التضخم يؤدى الى تحول الدخل من جانب الذين يشتغلون بالاجر الى جانب الذين يحصلون على أرباح المشروعات وبذلك يحدث تغيير فى الطلب على السلع وعندئذ يمكن للسياسة التجارية أن تستخدم للاشراف على استيراد السلع التى تحول اليها الطلب ويجب أن يكون خروج الدولة الناشئة عن سياسة حرية التجارة فى اقل الحدود الممكنة والا فانها تحرم نفسها من أرباح التجارة الدولية اذ يجب أن تستفيد من الاسواق العالمية كوسيلة لاغنى عنها للتعجيل والنهوض بالتنمية الاقتصادية .

٢ ـ المعونة الفنية :

يمكن للدول الغنية أن تساهم فى تنمية الدول المتخلفة عن طريق المعونة الفنية والاستثمار الاجنبى فالى جانب تزويد الدول الفقيرة برأس المال يجب على الدول الغنية أن تجعل المعرفة والخبرة الفنية فى متناول سكان الدول الفقيرة ولتحقيق ذلك تنفذ عدة برامج للمساعدات الفنية فى الدول المتخلفة وبعض هذه البرامج تنظم عن طريق ثنائى بين دولتين وبعضها ينظم دوليا ويتم تنفيذ تلك البرامج عن طريق هيئة تنمية المستعمرات فى بريطانيا والنقطة الرابعة فى الولايات المتحدة وأهم مجالات هذه البرامج هى الصحة والتعليم والزراعة وتتضمن هذه البرامج اعارة المهندسين والفنيين وغيرهم من الخبراء وبعضها يتضمن منح تسهيلات للتدريب فى الولايات المتحدة والبعض الاخر يتضمن تنفيذ مشروعات قيادية لاظهار وعرض وسائل الانتاج المتقدمة .

وأهم برامج المعونة الفنية المنظم على أساس دولى هو برنامج ادارة المساعدة الفنية للامم المتحدة وتشترك فيه جميع الوكالات المتخصصة للامم المتحدة ويمول عن طريق المساهمات الاختيارية السنوية للحكومات الاعضاء فى المنطقة او أحدى وكالاتها وتتمثل المعونة الفنية فى ارسال الخبراء الافراد أو جماعات منهم أو بعثات مشتركة لتقديم النصح الفنى والمساعدة العملية كما تتمثل فى المنح الدراسية التى تقدمها الامم المتحدة ووكالاتها الى الطلبة الذين تختارهم حكومات البلاد المتخلفة ليدرسوا توليد القوى واستخدام المياه والتحكم فيها والعمليات

الصناعية وفنون التعدين والوسائل المالية الحديثة وفنون النقـــــل والمواصلات ومن مظاهر المساعدات الفنية تنفيذ المشروعات الارشاديةاو القيادية لنشر المعرفة بين السكان فيما يختص بطبيعة واستخدام الطرق الفنية المتقدمة كما يساهم البرنامج بالتعاون مع الدول المختصـــة فى تأسيس معاهد الادارة العامة لتعليم مبادىء الادارة العـامة والتنظيم وطرقه والاشراف على الموظفين والمحاسبة وعمل الميزانياتومن المشروعات الدولية الاخرى مشروع كولمبو ويضم معظم دول جنوب شرقى آسـيا ونيوزيلند واستراليا وكنـدا والولايات المتحـــدة واليابان ويستحسن تقديم هذه المساعدات الفنية عن طريق هيئة الامم المتحدة بدلا منتقديمها عن طريق دولة واحدة حتى يمكن القضاء على روح عدم الثقة المتخلفة فى الماضى فى الدول الفقيرة وحتى يمكن انتداب فنيين من دول مختلفـة لتنفيذ البرنامج المطلوب كما يمكن تجنب تقديم القروض المشروطة كمـا يجب انتقاء برنامج المساعدة الفنية لكل دولة بما يتفق واطار الاحـوال الفنية والعلاقات الاقتصادية والخواص الثقافية والاجتمـاعية ويجب اختيار الطرق الفنية التى تنتج أعلى عائد اجتماعى بالنسبة للوحـــدة من رأس المال ولكى يحدث برنامج المساعدة الفنية أثره الفعـال كعنصر من عناصر التنمية يجب أن يكون مصحوبا بالتغييرات المكملة له فى بقية مجتمع الدولة المتخلفة وتمتد هذه التغييرات من التحسينات فى نظـام التعليم ونظام الادارة اللذين عن طريقهما يمكن للمنتجين أن يتعلموا الفن الصناعى الحديث وينشئوا التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التىتفرى باستخدام الوسائل الفنية الحديثة .

الباب العشرون

(تابع) نتائج السياسة الدولية

١ ـ الاستثمار الاجنبى الخاص :

يجب على الدولة المتخلفة أن تعتمد على رأس المال الاجنبى اذا عجز الادخار القومى مع الضرائب عن توفير الاستثمار اللازم لايجاد معدل التنمية المطلوب اذ ان تدفق رأس المال الاجنبى يمد الدولة بوسائل تطوير الموارد المحلية للاستثمار الداخلى كما يمدها بالنقد الاجنبى لاستيراد المواد والمعدات المطلوبة كمشروعات التنمية ويسمح لها باستيراد السلع الاخرى التى تحتاجها عند ماتسير التنمية قدماويرتفع الدخل القومى .

ويأتى رأس المال الخارجى أما عن طريق المصادر الخاصة أو المصادر العامة وقد يكون الاستثمار الاجنبى الخاص فى شكل استثمار مباشر وفيه يمتلك المستثمر الاجنبى أصولا طبيعية فى الخارج أو يكون فى شكل استثمار محفظى «نقدى» يشمل شراء سندات حكومية للدول الاخرى أما الاستثمار الاجنبى « الحكومى » العام فيشمل القروض العامة أو المنح من الحكومات الاجنبية أو من الوكالات الدولية .

ومن فوائد الاستثمار الاجنبى الخاص انه يخفف العبء عن كاهل دافع الضرائب فى الدولة المقرضة كما انه يستخدم فى الاغراض الانتاجية بقصد الحصول على أرباح وعند ما يتخذ شكل استثمار مباشر فى المشروعات الاقتصادية فانه يجلب معه فنونا انتاجية حديثة ومهارة تنظيمية وافكاراً جديدة يمكن أن تستفيد منها الدولة التى يستخدم فيها وبذلك يضيف زيادة حقيقية الى المقدرة الانتاجية للدولة المستوردة لرأس المال وقد أصبح الاستثمار الاجنبى الخاص محدودا جدا الآن وذلك نتيجة للحربين العالميتين اذ هبط رأس المال المصدر من كل من بريطانيا والولايات المتحدة

واذا أريد للتمويل الخاجى أن يصبح عاملا هاما فى تجميع رأس المال فيجب على الدول المقرضة والدول المقترضة على السواء ان تحاول ازالة العوائق التى تقف فى سبيل الاستثمار الاجنبى الخاص كما يجب عليها اتخاذ الوسائل التى تكفل زيادة رأس المال الأجنبى الخاص والتنويع فى صفاته وجعل الاستثمار فى الدول المتخلفة اكثر اجتذابا للمال الأجنبى والعمل على تنشيط تدفق رأس المال .

وتلخص العوامل التى تحد من الاستثمار الأجنبى الخاص فى عدم وجود التوازن واختلال الاوضاع فى العلاقات النقدية والتجاريةفىالدول المتخلفة ونمو روح الوطنية الاقتصادية التى تؤدى الى التشديد وزيادة الرقابة على دخول واستخدام الاستثمار الاجنبى وعدم استقرار الاوضاع السياسية والاجتماعية التى تولد عدم الثقة عند المستثمرين ويعمل على ضعف مستوى التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة مما يقلل من وجود التسهيلات الاساسية المناسبة ونقصالعمال المدربين وعدم وجود الصناعات المتحالفة — ويمكن اتخاذ الاجراءات التى تكفل الاقلال من المخاطر بالنسبة للاستثمار الاجنبى عن طريق عقد معاهدات الاستثمار وتقديم الضمانات الحكومية والتخفيف من القيود فى الدول المقترضة ومنحامتيازات معينة منجانب الدول المقترضة

٢ — الاستثمار الاجنبى العام :

نظرا لقلة رأس المال الاجنبى الخاص ونظرا لضرورة قيام الحكومات بجزء كبير من الاستثمار فى برامج التنمية يجب ان تعتمد الدول المتخلفة الى حد كبير على الاستثمار الاجنبى العام وقد قدر جماعةمن خبراء الامم المتحدة انه لكى يزيد الدخل القومى للفرد بمقدار ٢٪ سنويا فى الدول المتخلفة يجب استثمار أربعة عشر مليونا من الدولارات سنويا وهذا يستلزم استيراد عشرة بلايين دولار سنويا.

ومن مزايا الاستثمار الاجنبى العام أن حكومةالدولة المقترضة تنفق رأس المال فى النهوض بالاقتصاد القومى وفق البرنامج العام للتنمية واذا اتى رأس المال عن طريق احدى الوكالات الدولية فان الدولة المقترضة لا تشك فى أو تخشى من التدخل فى سياستها الداخلية أو الخارجية كما أن الاستثمار فى رأس مال التشغيل العام يتطلب مبالغ ضخمة من المال ويتضمن مخاطر كثيرة مما لا يؤدى الى اجتذاب الاستثمار الخاص لذلك يجب الاعتماد على القروض العامة وتوجد الآن مؤسسات حكومية للاقراض الاجنبى فى عدة دول ففى بريطانيا انشئت هيئة تنمية المستعمرات وشركة الكومونولث المالية للتنمية وفى الولايات المتحدة أنشىء بنك التصدير والاستيراد ومن المصادر الكبرى لتغيير رأس المال الاجنبى العام البنك الدولى للانشاء والتعمير وفى يوليه سنة ١٩٥٦ بلغ مجموع القروض الممنوحة بواسطة البنك خلال عشر سنوات ٢٧٢٠ مليونا من الدولارات لاثنتين واربعين دولة والقصد العام للبنك هو اختيار المشروعات التى تساهم الى أقصى حد فى تقوية النظام الاقتصادى للدولة المقترضة وقبل منح القرض يقوم البنك بدراسة الاهداف الهامة لبرنامج الاستثمار وملاءمة الناحية الادارية للمشروع وقدرة الحكومة على تحمل الالتزامات المترتبة على تنفيذ

المشروع ونظرا لان قدرة البنك على تمويل المشروعات الخاصة محدودة فقد انشئت هيئة التمويل الدولية كفرع من فروع البنك للقيام بهذا الغرض ويشترك فيها الدول الاعضاء فى البنك الدولى وتتوقف مساهمة الاستثمار الاجنبى فى التنمية الاقتصادية على ما اذا كان تدفق راس المال داخل الدولة مصحوبا بالتخفيف فى مجهودات الادخار القومى ام لا فاذا كانت الاعتمادات الأجنبية تستعمل كبديل للادخار القومى فمعنى ذلك ان الاستهلاك يزداد دون زيادة فى مجموع معدل تجميع راس المال وعلى ذلك فالاثر الفعال للاستثمار الدولى يتوقف اساسية على السياسات الداخلية للدولة التى يقصد بها حجز الموارد عن الاستهلاك وتوجيهها الى تكوين راس المال .

الباب الواحد والعشرون

الآمال المرتقبة للتنمية

سيدور البحث فى هذا الباب عن الآمال المرتقبة للتنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة .

١ ـ القـــوة الكامنة للتنميـــة :

يدل اختلاف معدلات التنمية فى الدول على أن ظروف التنميـــة ملائمة فى بعض الدول وغير ملائمة فى الاخرى وقد ظلت الظـــــروف غير ملائمة فى الدول المتخلفة اذ أن التنمية تجد فيهاكل عقبات وعيوب السوق والدوائر السيئة ورد الفعل الاجنبى ولكن استمرار الفقـــر لا يعنى أن هذه الدول لا تمتلك القوة الكامنة للتنمية ولا يمكن القـول بانه لا يوجد اساس للتنمية من حيث الموارد الطبيعية اذان كمية الموارد الطبيعية عامل ثانوى من وجهة القوة الكامنة للتنمية ولا يمكن القـــول بانه لايوجد اساس للتنمية من حيث الموارد الطبيعية اذان كمية الموارد الطبيعية عامل ثانوى من وجهة القوة الكامنة للتنمية ونسوق على سبيل المثال اليابان كمثل رائع للتنمية بالرغم من قلة الموارد الطبيعية كمـــا ان الموارد المعروفة فى الدول المتخلفة لاتستغل عادة بنفس المعدل فى الدول الغنية ويمكن تحسين نوع المواد الخام ورفع درجة كفاءة عوامل الانتاج وتخفيض نفقات نقل وتوزيع الناتج وزيادة على ذلك فهناك موارد كامنة لم تكتشف او تستخدم بعد ويمكن للتغييرات فى الفن الصناعى زيـادة العرض الفعال للموارد باستحداث استعمالات جديدة للموارد الموجـودة واذا أمكن التغلب على قلة راس المال والمهارات اصبح من الممكن استخراج الموارد واستخدامها بطريقة افضل وليست مشكلة نمو عدد السكان عقبة لا يمكن التغلب عليها فى طريق التنمية اذان كل الـــدول المختلفة ليست مكتظة بالسكان مثال ذلك أن بعض أجزاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية من المحتمل أن يرتفع معدل التنمية فيها اذا زاد عدد سكانها كما انه يمكن أن ننظر الى زيادة السكان على انها فى صالح التنمية اذا امكن نقل العاطلين المستترين من القطاع الذى يعملون فيه الى قطاع آخر اكثر انتاجا عندئذ تصبح الزيادة فى عدد العمال وسيلة لتكوين رأس المـــال .

واذا امكن التغلب على نقص الموارد وزيادة عدد السكان فان مستقبل معدل التنمية فى الدول المتخلفة يتوقف قبل كل شىء على القضاء على النقص فى رأس المال والمهارات والقدرة التنظيمية والنقد الاجنبى كمـا انه من الاهمية بمكان اتخاذ الاجراءات الداخلية للنهوض بالتنمية كالتوسع

فى التعليم والخدمات الصحية وتدبير راس مال التشغيل العام وادخال التحسينات فى الزراعة واتباع سياسة مالية ونقدية حكيمة وتشجيع القدرة التنظيمية ومن عوامل زيادة الامل بمستقبل التنمية المحاولات الدولية لتوفير الموارد الخارجية لراس المال وتقديم المعونة الفنية وتقوية مركز ميزان المدفوعات .

ومن الامور الهامة فيما يتعلق بمستقبل التنمية فى الدول المتخلفة رغبة الدولة فى تحمل اعباء التنمية وقدرتها على تنفيذ السياسة الفعالة الممكنة لجعل القوة الكامنة للتنمية امرا واقعيا ومن الاعباء الكبرى الخاصة بالتنمية عبء ضرورة زيادة معدل تكوين راس المال اذ يجب على الدولة أن تمتنع عن استخدام الزيادة فى الدخل فى الاغراض الاستهلاكية فاذا كانت غير قادرة على تنظيم الموارد الحاملة لتدخل فى عملية تكوين راس المال واذا كانت غير راغبه فى تفضيل تجميع رأس المال على الاستهلاك العاجل فان معدل التنمية لا يمكن ان نتوقع له النمو اوالسرعة لزيادة الاستثمار دون الاصطدام بالتضخم يجب تعبئة زيادة القوة العاملة لتكوين راس المال أو زيادة الادخار الاختيارى أو زيادة الضرائب أو الاقتراض من الخارج ويجب على الدولة أن تقضى على أضرار التضخم وتنسق برنامج التنمية عن طريق الاشراف المباشر على البرنامج وتحمل اعباء التخطيط كما يجب تعديل التكوين الطبقى اذا كانت مصالح طبقة خاصة تحول دون حصول الطبقات الاخرى على الفوائد الاقتصادية وقد تشمل التغييرات المتعلقة بالتنمية اعباء غير مالية فى شكل تغيير الاوضاع الاجتماعية والاخلاقية والدينية وما لم تكن الدولة راغبة فى تحمل التعديلات فى المطالب الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية والعادات والمعتقدات التى قد تشمل أعباء القلق والتذمر فان معدل التنمية يسير ببطء كما قد تتطلب التنمية تغييرا فى أوضاع القيم والسلوك التى تتم عن طريق التغيير والتعديل فى المنظمات الرئيسية كالاسرة والمعبد والمدرسة اذا كانت هذه تؤيد أوضاع القيم القديمة التى تعوق التقدم والابتكار .

ويجب على الدول المتخلفة أن تقوم بالعمل الواعى عن طريق حكوماتها التى يجب بدورها أن تقوم بالمبادأة فى عملية التنمية وتقرر ما اذا كانت تتولى هى العملية أم تتركها للقطاع الخاص ويجب أن تقوم الحكومات بانشاء نظام ادارى كفء ويجب على الدولة أن تمر بطور التقدم السياسى قبل التعجيل بالتنمية فالتطور السياسى والتقدم الاجتماعى والتنمية الاقتصادية تتوقف على بعضها البعض .

الجزء الرابع

الاحتفاظ بالتنمية فى الدول الغنية

بالرغم من وجود فوارق اجتماعية وسياسية واقتصادية كثيرة بين الدول الغنية والفقيرة فان القوى الاقتصادية والعمليات التى تتضمنها التنمية تتشابه أساسا فى الحالتين ولا يوجد حد فاصل بين نظريات التنمية التى تطبق فى الدول الفقيرة والدول الغنية .

الباب الثانى والعشرون

التنمية الاقتصادية كهدف للسياسة الاقتصادية

الى جانب هدف التنمية الاقتصادية المستمرة توجد اهداف أخرى للسياسة الاقتصادية فى الدول المتقدمة وهى ايجاد مستوى مستقر للتوظف ثبات فى مستوى الاسعار وتوزيع عادل للدخل والطمأنينة الاجتماعية وتخصيص كفء للموارد الانتاجية واقامة علاقات اقتصادية دولية مرضية .

١ ــ التنمية الاقتصادية والاهداف الاقتصادية الاخرى :

ولو أن البطالة على مدى واسع تلاقى معارضة من كل انسان الا انه من الممكن أن نتساءل الى أى حد يمكن اتباع سياسة التوظيف الكامل للقوة العاملة .؟ هناك من يقول ان قدرا بسيطا من البطالة أمر مرغوب فيه اذ انها تعطى النظام الاقتصادى بعض المرونة التى تسمح على طول الزمن بمعدل للتنمية اسرع مما تسمح به سياسة التوظيف الكامل ، كما أنه اذا كانت ظروف العمال ليست ميسرة بدرجة كبيرة فان رجال الاعمال تزداد قدرتهم الشرائية ويصبحون اكثر رغبة فى توسيع أعمالهم مما يزيد فى معدل التنمية .

اما من جهة معدل الاسعار فان معدل الاسعار الذى يرتفع تدريجيا يكون ادعى الى سرعة التنمية من معدل الاسعار الثابت ، ولكن من جهة اخرى فان ارتفاع الاسعار يشجع على القيام بالمشروعات القصيرة الاجل المبنية على المجازفة مما يضر بالتنمية لامد طويل ، وعلى ذلك فمعدل الاسعار الثابت يصبح اكثر ملاءمة للتنمية السريعة .

وتؤثر التنمية بدورها على تحقيق هدفى التوظيف الكامل ومستوى الاسعار الثابت ، فما لم يكن معدل التنمية سريعا بدرجة كافية فان النظام الاقتصادى يصبح عرضة لوباء البطالة المزمنة ، وهناك علاقات

متبادلة بين هدف التنمية والرغبة فى التوزيع العادل للدخل والاطمئنان الاجتماعى ، فبعض الاقتصاديين يعارضون الاجراءات الضريبية للوصول الى توزيع عادل للدخل لان عبء الضرائب يقع على عاتق الارباح ومن ثم يقلل معدل تجميع راس المال بينما يؤيد بعضهم هذا الاجراء اذ أن اعادة توزيع الدخل توسع من السوق الاستهلاكية وتزيد الطلب على السلع مما يؤدى الى سرعة التنمية .

ومن جهة الامن الاجتماعى يقول الماركسيون أن زيادة معدل التنمية وسرعته توسع هوة الدخل بين العمال واصحاب رؤوس الاموال مما يؤدى الى الصراع الطبقى ، بينما يذهب شومبيتر واتباعه الى أن زيادة الدخل الحقيقى لجميع الطبقات أثناء سرعة وزيادة التنمية يقلل من التوتر بين الطبقات ومن ثم فتحسين مستوى المعيشة لكل طبقة لا يتطلب تخفيض مستوى الدخل للطبقات .

ومن ثم يتضح ان هناك علاقات متناقضة ومتكاملة بين أهداف النظام الاقتصادى للدولة ، لذا يجب اتباع حل وسط ، وهذا الحل الوسط يختلف من دولة لاخرى .

٢ ـ هدف التنمية والسياسة الاقتصادية للقرن التاسع عشر :

لقد حدث التقدم الصناعى فى انجلترا أثناء القرن التاسع عشر داخل اطار من التدخل الحكومى بأدنى حد ممكن فلم تقم الحكومة المركزية مباشرة بالانتاج بدرجة ذات اهمية ، وقد قامت الهيئات الخاصة بالصناعات وبالمنافع العامة الاساسية واعتقاد الحكومة والشعب الراسخ فى مزايا المنافسة جعلهما ينظران الى القوة الاحتكارية سواء للدولة أو للهيئات على أنها أمر مكروه واتجهت الاجراءات الحكوميةفى أوائل القرن التاسع عشر الى ازالة آثار التدخل الحكومى السابق فى الحياة الاقتصادية وفى مجال المنافع العامة منعت الحكومة التغالى فى تقاضى الاسعار وقصور الخدمة العامة وكان البرلمان يشجع المنافسة ويرفض الاتحاد بين فروع الانتاج المتنافسة التى من نوع واحد ، والمجال الوحيد الذى سمح القانون بقيام اتحادات فيه ولكن بدرجة محدودة هو مجال العمل كما وضع قيودا على تشغيل النساء والاطفال وحدد ساعات العمل وحسن حال العمال من حيث سلامتهم ومستواهم الصحى ، وفى مجال المال صدر قانون يقصر اصدار أوراق النقد على بنك انجلترا ثم شجعت الحكومة قيام الشركات المساهمة .

وقد حذت الحكومة الائتلافية للولايات المتحدة حذو بريطانيا فى عدم تدخلها المباشر فى المجال الانتاجى فى القرن التاسع عشر وقد ساعدت التنمية الداخلية بالتمويل الجزئى فى بناء الطرق والقنوات كما منحت الشركات مساحات من الاراضى لانشاء طرق النقل والسكك الحديدية ،

وقد منحت حكومة الولايات اجزاء من اراضيها لاقامة كليات عليها وقد شجعت الحكومة الاستيطان الداخلى للاقامة فيها وزراعتها وقد اتبعت الحكومة سياسة الحماية الجمركية لحماية الصناعات الناشئة، وقد سمح القانون بقيام نقابات العمال وتحديد ساعات العمل وتحريم تشغيل الاطفال ووضع التنظيمات للمحافظة على صحة العمال وسلامتهم وحرم القانون المحاولات غير المشروعة لرفع الاسعار وقيام الاحتكار الصناعى ثم صدر قانون تسجيل الاختراعات وحماية حقوق المخترعين وقد باشرت الحكومة الائتلافية رقابتها على البنوك وقصرت اصدار الاوراق النقدية على البنوك الوطنية وفى المجال الصناعى لم تقم الحكومة بتقديم اية مساعدة عن طريق التمويل المباشر وكل ما فعلته هو منح الاعانات والمكافآت لتأسيس صناعات معينة .

وفى كل من فرنسا والمانيا كانت المجهودات المباشرة للحكومات للنهوض بالصناعات تفوق مثيلاتها فى بريطانيا والولايات المتحدة اذ قامت كل من الحكومتين الفرنسية والالمانية بشق القنوات وبناء الطرق البرية والحديدية ، كما حاولت كل منهما انشاء نظام مصرفى سليم وقد لعبت كل من الحكومتين دورا مباشرا اكبر مما قامت به بريطانياوالولاياتالمتحدة فيما يختص بايجاد بيئة ملائمة للتقدم الصناعى ولم تعارض المانيا قيام النظام الاحتكارى كما عارضته بريطانيا والولايات المتحدة ، ولم تسمح فرنسا والمانيا بقيام نقابات العمال فيهما الا فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، اما فيما يختص بالتجارة الدولية ، فقد اتبعت كل من الدولتين نظام الحماية الجمركية خصوصا فيما يتعلق بالمصنوعات .

٣ ـ سياسة القرن العشرين فيما يختص بالتنمية الاقتصادية :

من التغييرات الهامة فى النظام الاقتصادى خلال القرن العشرين زيادة اهتمام الدول الغربية بهدف الامن الاجتماعى وزيادة المساواة فى الدخل فأصبحت ضريبة الدخل التصاعدية والضرائب على اتحاد الشركات من الامور الشائعة فارتفعت حصيلة ضرائب الدخل فى انجلترا والولايات المتحدة وكذلك فى اليابان . وقد صدرت تشريعات الامن الاجتماعى فى هذا القرن أيضا فاصدرت بريطانيا والمانيا القوانين الخاصة بالتأمين الصحى القومى وبمعاشات الشيخوخة قبل الحرب العالمية الاولى ، وفى سنة ١٩٣٥ انشأت الولايات المتحدة التأمين ضد الشيخوخة ومنحت مساعدات للولايات المختلفة لمعاونة المحتاجين ، وأعدت الحكومةالفيدرالية مشروع الاسكان لذوى الدخل المحدود من العائلات ، وتلقت القطاعات التى سادها الكساد مقدارا اكثر من الاعانات الحكومية خصوصا القطاع الزراعى ، وقد حذت كل من المانيا وفرنسا حذو بريطانيا والولايات المتحدة فى هذا الاتجاه .

وفى ميدان العمل اتخذت اجراءات تشريعية لتحقيق هدف التوازن فى توزيع الدخل بعد سنة ١٩٠٠ فحددت الحكومة الحد الادنى للاجور وانشئت المحاكم والهيئات لفض المنازعات بين العمال واصحاب العمل ، كما اعتبرت المساواة الاجماعية من جانب العمال أمرا لا يعاقب عليه القانون كما كان سابقا ، وقد أصبح هدف التوظيف الكامل من الاهداف القومية الهامة فى القرن العشرين فادخلت بريطانيا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ما بين سنة ١٨٨١ ، ١٩٣٥ نظام التأمين ضد البطالة كما اتبعت هذه الدول الى جانب ذلك سياسات مالية ونقدية لتحقيق هذا الهدف .

وفضلا عن قيام الحكومات بتشجيع التوظيف الكامل فقد قامت بدور فعال فى الاحتفاظ باستقرار الاسعار وذلك عن طريق استخدام الوسائل المالية وعن طريق الاشراف على البنوك المركزية وعن طريق المجهودات المشتركة للحكومة وأصحاب الاعمال والمنظمات العمالية .

وخلال هذا القرن زاد تدخل الحكومات فى مجال تخصيص الموارد فتولت الحكومات تشغيل المنافع العامة او أخضعتها لاشرافها الدقيق كما أممت بعض القطاعات الصناعية الهامة كالفحم والغاز والقوى الكهربائية ، كما زاد الاشراف الحكومى على مشروعات الاعمال خارج مجال المنافع العامة .

وفى مجال التجارة الدولية زاد التدخل الحكومى فى هذا القرن بدرجة اكبر بكثير مما كان عليه فى القرن الماضى ، فبعد سنة ١٩١٤ بدأت بريطانيا (أكبر الدول التى اتبعت سياسة حرية التجارة) تتخلى عن هذه السياسة وبدأت تتجه نحو سياسة الحماية الجمركية وادخلت بعض الحصص سنة ١٩٣٠ وتتبع فرنسا سياسة فرض جمارك عالية وتوسعت فى نظام الحصص وفرضت حكومة المانيا نظاما دقيقا للاشراف على التجارة الخارجية ، وبعد الحرب العالمية الاولى بدأت الولايات المتحدة تأخذ بنظام الحماية الجمركية ويمثل الاتحاد السوفيتى نظام التصنيع تحت الاشراف الدقيق للدولة وقد امم النظام الشيوعى معظم النظام الإقتصادي فأصبحت البنوك والتجارة الخارجية والصناعة والتجارة الداخلية والنقل قطاعات مؤممة منذ سنة ١٩٢١ ، كما اممته جميع الاراضى الزراعية ، وفى نفس الوقت بدأت الحكومة نظامها الزراعى الجماعى وفى سنة ١٩٣٦ أصبح ٩٠٪ من المزارعين يعملون فى المزارع الجماعية وتتركز خطط التنمية فى الاستثمار واعطاء الاسبقية لانتاج الصناعات الثقيلة وأهم أهداف التنمية هى سرعة التصنيع وخلق قوة عسكرية جبارة .

وتعتبر اجراءات زيادة الرفاهية الاجتماعية وتدخل الحكومة فى

الأعمال الاقتصادية داخلة فى دائرة التنمية الاقتصادية ، فالاولى تزيد من كفاءة القوة العاملة والتملك الحكومى للمنـــافع العامة يحول دون ممارسة الاحتكار بواسطة المؤسسات الخاصة كما يزيد من راس مـــال التشغيل العـــام .

وعندما حل الكساد العام سنة ١٩٣٠ وتفاقمت البطالة تغيرت نظرة الحكومات الاقتصادية ولم تصبح التنمية هى الشغل الشاغل بقدر مـــا أصبح تحقيق التوظف الكامل والامن الاجتماعى عن طريق مساواة توزيع الدخل فأصبح الاتجاه العام يتركز فى تحقيق التوظيف الكامل لامد قصير وترك مشروعات الامد الطويل تعنى لنفسها وبذلك ترك تحقيق هـــدف النهوض بالتنمية للقطاعات الخاصة وباختفاء مشكلة البطالة الجمـــاعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول توجه اهتمـــاما ازيد الى الاهداف الاقتصادية الآجلة فأعلن الرئيس الامريكى ان الهدف الاقتصادى هو زيادة الدخل القومى الذى يقسم بالتساوى بين الذين ساهموا فى تنميته ، ويمكن تحقيق الزيادة عن طريق الدولارات ذات القوة الشرائية الثابتة ، فمن واجب الحكومة فى المجتمع الحـــر أن تخلق بيئة تمكن المشروعات الفردية ان تعمل بطريقة انشائية لخدمة اغراض التقـــدم الاقتصادى وعلى الحكومة ان تتخذ بعض الاجراءات التى تســـهل هذه المهمـــة .

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الهدف الصناعى فى بريطانيـــا الجديدة هو الحصول على أعلى انتاج ممكن بالنسبة للفرد العامل لان هذا من شأنه رفع مستوى المعيشة ، واخذت الحكومة تضع خطة طويلة الامد للتنمية الاقتصادية وأممت بعض الصناعات الاساسية وانشئت مجالس التنمية لعدة صناعات لزيادة الكفاءة الانتاجية واتخذت عـــدة اجراءات حكومية لمراقبة الاستثمار فى القطاع الخاص وأنشىء مجلس التخطيط الاقتصادى سنة ١٩٤٧ لتقديم النصح الى الحكومة فيما يختص بالتغلب على الصعاب واستخدام الموارد الاقتصادية على خير وجه ممكن وزادت الحكومة من نفقاتها على التعليم والصحة والاسكان ، ولما تولت حـــكومة المحافظين تعهدت بتنشيط المشروعات الحرة باعطائها نصيبا أوفر فـــى النشاط الاقتصادى وخففت الحكومة من اجراءات اشرافها المباشر على الانتاج وخفضت الضرائب والغت تأميم صناعات الحديد والصلب والنقل البرى .

وتركزت جهود فرنسا بعد الحرب فى تنفيذ مشروع مونيه الـــذى يهدف الى رفع مستوى المعيشة وزيادة القدرة الانتاجية للعمال وتحقيق التوظف الكامل والنهوض بمشروعات الاسكان وحفظ التوازن فى التجارة الدولية وذلك عن طريق الاشراف على الائتمان والمواد الخام والاستيراد

لتوجيه الاستثمار فى الخطوط المرغوبة ، كما ان الحكومة تمول جزءاً كبيراً من الاستثمار .

واتبعت حكومة ألمانيا سياسة التنمية السريعة بواسطة الاقتصاد الاجتماعى الحر فحاولت الحكومة خلق البيئة الملائمة للانتاج السريع فى القطاع الخاص واتخذت سياسة مالية ونقدية دقيقة ووضعت نظاماً للضرائب يشجع على التنمية فمنحت الحكومة عدداً من الاعفاءات الضريبية لتشجيع الإستثمار واعفت أرباح كسب العمل فى غير الاوقات الرسمية من الضريبة وكان معظم الدخل الضريبى من الضرائب على المبيعات ودورة رأس المال مما خفف العبء عن كاهل الهيئات التى تقوم بالجزء الاكبر من الادخار فى النظام الاقتصادى .

٤ - اعمال التنمية الحديثة :

ترجع اهمية السياسة التى تتبعها الدول بعد الحرب العالمية الثانية لتنشيط التنمية الاقتصادية الى عوامل كثيرة مختلفة ، فالاستفادة الكاملة من الوسائل الانتاجية المتمثلة فى زيادة عدد العمال ومقدرة رأس المال تتطلب استمرار النمو الاقتصادى كما أن تحقيق أهداف الامن الاجتماعى والمساواة فى توزيع الدخل تستلزم معدلاً سريعاً من التنمية وقد اثبتت الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية أن الاقتصاد المتطور يمكن الحكومات من القيام ببرنامج دفاعى واسع أسرع وايسر مما يمكنها القيام به فى الاحوال الاقتصادية الراكدة ، ومن المؤكد ان كل الحكومات تحاول أن تتجنب انخفاض مستوى الدخل الفردى حتى لا ينخفض مستوى المعيشة ، كما تحاول أن تتجنب اكساد النسبى الذى ساد دول العالم فيما بين الحربين العالميتين ، فقد زاد الدخل الفردى فى هذه المدة بمعدل أقل بكثير مما كان عليه فى نهاية القرن التاسع عشر - وبعد الحرب العالمية الثانية قللت الزيادة الملحوظة فى الدخل الفردى والدخل القومى من مخاوف الركود الطويلة الامد .

الباب الثالث والعشرون

الخصائص الاقتصادية والاتجاهات العامة فى الدول المتخلفة والنامية

هذا الباب يختص بدراسة الخصائص الاقتصادية العــامة التى تصاحب ارتفاع مستوى الدخل الفردى .

١ ـ خصائص عملية التنمية (توزيع المهن والانتاج الفردى) :

من الخصائص الاقتصادية المميزة للدول المتقدمة هى زيادة النشاط الصناعى فيها عنه فى الدول المتخلفة فتستخدم الاعمال الصناعية واعمال البناء ٣٠٪ من السكان ذوى النشاط الاقتصادى بينما تقل هذه النسبة عن ١٥٪ فى الدول المتخلفة وفى سنة ١٩٥٤ كان ٣٥٪ من الدخل القومى ناتجا من هذه القطاعات فى الدول الغنية بينما كان اقل من ٢٠٪فىالدول المتخلفة ، ويلاحظ ان فى الدول ذات الدخل الفردى المرتفع قد زاد الاتجاه فى اهمية الخدمات المباشرة فارتفعت نسبة المشتغلين فيها من ٣٤٪ سنة ١٨٧٠ الى ٥٥٪ سنة ١٩٥٥ بينما ظلت نسبة المشتغلين فى قطاعالصناعة والتعدين والبناء ثابتة وقد هبطت الاهمية بالنسبة للنشاط الزرعى فى هذه الدول خلال الخمسة والعشرين سنة الاخيرة . اذ هبطت نســـبة المشتغلين بها فى الدول الامريكية من ٢٢٪ سنة ١٩٣٠ الى ١٢٪ ســـنة ١٩٥٠ وفى دول اوربا الصناعية هبطت خلال هذه المدة من ٢٤٪ الى ٢٠٪

وتختلف القدرة الانتاجية للعمال فى الدول المتقدمة عنها فى الدول المتخلفة فالانتاج الزراعى الفــردى فى الدول الغنية يزيد عنه فى الدول الفقيرة بما يقرب من عشرة الى عشرين ضعفا وكذلك يختلف الانتـــاج الصناعى للفرد بين الدول المتقدمة وبينها وبين الدول المتخلفة فيبلغانتاج الفرد فى الولايات المتحدة اربعة امثال الانتاج الفردى فى دول غرباوروبا وثلاثة امثاله فى بريطانيا ، ويبلغ ثمانية امثاله فى امريكا اللاتينيةوخمسة عشر مثلا عما هو فى افريقيا .

٢ ـ نفقات الاستهلاك :

ان التنوع اكبر فى انتاج الدول الفنية المتقدمة ينعكس على الاوضاع الاستهلاكية فيها ، ففى الدول ذات الدخل الفردى المنخفض يبلغ الانفاق على الطعام ٧٠٪ من مجموع النفقات الاستهلاكية بينما يبلغ ٣٥٪ فــى الولايات المتحدة و ٤٥٪ فى المملكة المتحدة و ٤٠٪ فى المانيا ، بينما يبلغ الانفاق على الملابس والمسكن والمعدات المنزلية نسبة اكبر فى الـــدول المتقدمة عنها فى الدول الفقيرة ، وقد زاد النصيب الاستهلاكى للتنقلات

والمعدات المنزلية والعناية الطبية والتأمين والترويح النفسي فى دول أمريكا ما بين سنة ١٩١٤ و ١٩٥٢ بينما ظل الانفاق على الطعـــــام والشراب والتدخين ثابتا منذ سنة ١٩٠٠ . وهذا هو الحال بالنسبة لبريطانيا وخلال النصف الاول من هذا القرن لم يزد الانفاق على الخدمات فى المملكـــة المتحدة مثلما زاد فى أمريكا وذلك لان حكومة بريطانيا توفر للسكان كثيرا من الخدمات العامة .

٣ ـ التجارة الدولية :

هناك فرق واضح بين البنيان الاقتصادى فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة فيما يختص بالتجارة الدولية ، وفى سنة ١٩٥٥ ساهمت الدول الصناعية بمقدار ٦٣ر٧٪ من مجموع الصادرات العالمية منها ٣٨ر٧٪ صادرات الى الدول الصناعية الاخرى و ٢٥٪ الى الدول غير الصناعية وتساهم الدول المنتجة للمواد الاولية بمقدار ٣٦ر٣٪ من الصادرات العالمية منها ٢٥ر٧٪ الى الدول الصناعية و ١٠ر٦٪ الى دول أخرى منتجـــة للمواد الاولية . وعلى ذلك فالتجارة بين الدول الصناعية وغير الصناعية تبلغ ٥٠ر٧٪ من الصادرات العالمية وتعتبر الولايات المتحدة وبريطـانيا والمانيا وفرنسا اكبر الدول الصناعية وأولى الدول المصدرة وتســـاهم بما يبلغ ٤٢٪ من الصادرات العالمية وقد ارتفع مركز الولايات المتحـدة كدولة مصدرة من ١٩١٣ ـ ١٩٥٤ بينما قل نصيب بريطانيا وفرنســـا والمانيـــــا .

وقد حدث تغيير كبير فى تركيب الصادرات المصنوعة فزادت نسبة الآلات والعربات من ١٢٪ سنة ١٩٠٠ الى ٤١٪ ســـنة ١٩٥٢ وهبطت نسبة المنسوجات من ٣٦٪ الى ١٩٪ فى هذه المدة ، بينما ظلت نســبة المصنوعات المعدنية والكيماوية ثابتة . وبلغت نسبة المصنوعات المصدرة الى المواد الاولية المصدرة فى الولايات المتحدة واليابان ودول غرب أوروبا ٧٢٪ الى ٢٨٪ سنة ١٩٥٢ بينما كانت ٥٤٪ الى ٤٦٪ سنة ١٩٠٠ . وفيما يختص بالواردات فان نسبة المواد الاولية المستوردة كانت ٧٣٪ والمصنوعات ٢٧٪ سنة ١٩٠٠ وتغيرت الى ٧٤٪ و ٢٦٪ سنة ١٩٥٢ .

وفى سنة ١٩٣٨ كان هناك توازن فى الميزان التجارى بالنسبة للدول الاوربية . وفى سنة ١٩٤٧ بلغ العجز فى الميزان التجارى سبعة ونصف بليون دولار ويرجع السبب الى منافسة الدول الناشئة للدول القديمة الفنية فى الصناعة والى التغيير فى تركيب التجارة الدولية .

٤ ـ الايرادات والمصروفات الحكومية :

لقد زادت الاهمية النسبية للمصروفات الحكومية باطراد فى معظم الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الاولى ، ففى الولايات المتحدة زادت

نسبة المصروفات الحكومية الى مجموع الانتاج القومي من ٤ر٦٪ سنة ١٩١٣ الى ٧ر٣٠٪ سنة ١٩٥٤ بينما ارتفعت فى بريطانيا من ١٥٪ سنة ١٩١٣ الى ٤٠٪ بعد الحرب العالمية الثانية .

وفى سنة ١٩١٣ كانت المجموعات الكبرى للمصروفات الحكومية بالنسبة للفرد هى النقل والتعليم والصحة والبريد والدفاع القومى فى الولايات المتحدة ، وفى سنة ١٩٣٢ أضيف اليها معاشات المحاربين القدماء وقد زادت مصروفات الدفاع القومى بعد الحرب العالمية الثانية زيادة ملحوظة كما زادت مصروفات التأمين الاجتماعى والفوائد على الديون الوطنية ، وفى بريطانيا زادت المصروفات بسبب التوسع فى الخدمات الاجتماعية وهى التعليم والخدمات الطبية المؤممة والضمان الاجتماعى والمعاشات ومعونة الفقراء ، كما زادت النفقات الحكومية على القطاع الاقتصادى بسبب تأميم بعض الصناعات وزيادة النشاط التجارى الحكومى والمساعدات الحكومية للزراعة والصناعة ولمقابلة الزيادة فى المصروفات الحكومية تعتمد هذه الدول على ضريبة الدخل التى زادت نسبتها بالنسبة للدخل الضريبى من ٢٪ الى ٦٤٪ فى الولايات المتحدة بين سنة ١٩١٣ ، ١٩٥٢ ومن ١٩٪ الى ٤٣٪ فى بريطانيا .

٥ ـ وحدات الاعمال الكبرى :

يقوم جزء هام من النشاط الاقتصادى فى الدول المتقدمة ذات الدخل الفردى المرتفع على اساس انتاجى كبير ، وقد دل الاحصاء الانتاجى فى بريطانيا سنة ١٩٣٥ على أن ٤٠٪ من المشتغلين فى الصناعات تضمهم مؤسسات يبلغ متوسط عدد موظفيها خمسمائة موظف ، كما دل الاحصاء فى الولايات المتحدة سنة ١٩٥١ على أن ٤٤٪ من المشتغلين فى الصناعات تضمهم مؤسسات يبلغ متوسط عدد موظفيها خمسمائة موظف على الاقل وتدل البيانات فى الولايات المتحدة على الزيادة السريعة فى حجم وحدات الاعمال ، ففى القطاع الصناعى تضم الاربع شركات الكبرى ٥٠٪ على الاقل من المشتغلين فى هذا القطاع ، والى جانب بريطانيا والولايات المتحدة توجد مستويات عالية للتركيز الصناعى فى المانيا وكندا واليابان وايطاليا ومن الاسباب الهامة للتركيز الصناعى تقدم الفنون الصناعية وزيادة الارباح التى تنتج من اندماج المؤسسات الصناعية ومن مظاهر وحدات الاعمال الكبرى فى الدول الصناعية الكبرى انعزال الادارة عن ملكية الاسهم فلا يزيد عدد المديرين الذين يملكون اسهما تؤهلهم للتصويت عن ٣٪ من أصحاب المؤسسات .

٦ ـ توزيع الدخل :

تدل البيانات فى الولايات المتحدة على اتجاه تدريجى صعودى نحو مساواة اكبر فى توزيع الدخل بين سنتى ١٩٣٥ و١٩٥٠ والعوامل التى سببت هذا التحول هى قلة نسبة البطالة سنة ١٩٥٠ عنها فى سنة١٩٣٥ ووجود زيادة نسبية فى معدلات الاجور فى المهن الضئيلة الاجر اكبر منهـا فى معدلات أجور المهن العالية الاجر وارتفاع الزيادات فى دخـل الاسر المشتغلة بالزراعة وزيادة عدد الذين يتقاضون اجورا بالنسبة للاسرة بين ذوى الدخل المتوسط ، وتبين الاحصـاءات فى المانيا أن الاتجـاه نحو المساواة فى الدخل كان بين ١٩١٣ و ١٩٢٦ وفى فرنسا مثـل الولايات المتحدة اصبح الاتجاه أميل الى المســاواة بين ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ، وتدل التغييرات الطويلة الامد فى توزيع الدخل على هبوط مجموع المدفوعات فى حصص الارباح والفوائد والايجارات فى الولايات المتحدة . وقـد زاد نصيب أصحاب حصص الارباح بين ١٩٠٩ و ١٩٤٨ نتيجة للتحول مـن المؤسسات الفردية الى الشركات المتحدة ، وقد حدثت هذه الظـاهرة فى الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا ، وترجع الزيادة فى فوائد رأس المال ما بين سنة ١٩٢٩ و ١٩٤٨ فى الولايات المتحدة الى زيادة أسعار الحاصلات الزراعية ، وفى نفس هذه المدة حدث هبوط فى قيمة الايجارات .

٧ ـ تجميع راس المال :

يفسر لنا تحليل عوامل الانتاج وطبيعة التقدم الفنى الصناعى اهمية الاختلاف فى الخصائص الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ومن الصعوبة بمكان أن نحدد ماهية كمية راس المال ، فهل يدخل فيهـا الاستثمار فى تعليم وتدريب السكان أم تقتصر على المنشـآت والآلات والمعدات ورأس المال العامل ؟ ومن الصعب ايضا قياس كمية رأس المال لانه من الامور المستحيلة عمليا أن نعد السلع المادية التى تكون كميـة رأس المال .

وقدرت كميـات راس المال بحسب الوحدات الدولية « اى بواقع الفرد العامل» بما يبلغ ٥٨٢٠ فى الولايات المتحدة و ٦٦٦٠ فى بريطانيـا و ٦٣٢٠ فى الاراضى المنخفضة و ٥٥٠٠ فى كندا ، بينما يبلغ فى الـدول المتخلفة حوالى ١٠٪ من مقداره فى بريطانيا والولايات المتحدة .

وقد بلغ نصيب الفرد فى الولايات المتحدة من الثروة المادية سـنة ١٩٥٠ ـ ٢٣٧٠ دولارا ، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية من سنة ١٩٠٠ الى ١٩٥٠ ـ ٤٤ر١ ٪ ، أما فى انجلترا فقد زادت قيمة الاصول الثـابتة للفرد بمعدل ١٠٪ ما بين سنة ١٩٤٧ و ١٩٥٣ .

ويرجع الفرق بين كمية راس المال فى الدول المتقدمة الغنية والدول المتخلفة الفقيرة الى اختلاف عادات الادخار فى كل منهما ، فنسبة المدخرات فى الدول الفنية أعلى بكثير منها فى الدول الفقيرة ، كما ان الفجوة بين كمية رأس المال فى الدول الفنية وبينها فى الدول الفقيرة تزداد اتساعا. وفى الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والدانمرك هبطت نسبة المدخرات من الدخل هبوطا طفيفا من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٩٥٠ وخلال هذا القرن زاد الادخار الحكومى على حساب الادخار الفردى الذى يكون الجزء الاكبر من الادخار القومى فى الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفضلا عن هبوط الادخار الفردى فانه قد اتخذ شكل الادخار المقيد الذى لا يتوقف على قرار من المدخر مثل اقساط التأمين والمعاش .

٨ ـ الموارد الطبيعية :

نظرا لارتفاع مستويات استهلاك المواد الخام تواجه الدول الصناعية الفنية مشكلة توفير الكميات المناسبة من المواد الخام لتغذى آلاتها الصناعية دون زيادة محسوسة فى الاثمان الحقيقية لهذه المواد ، ففى الولايات المتحدة زاد استهلاك المواد المعدنية بما فيها البترول خمسة أمثال بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠ ، كما زاد استهلاك المنتجات الزراعية ١٣٠٪ فى هذه المدة وزاد استهلاك القوة الكهربائية ٣٥٠٪ بين ١٩٢٥ و ١٩٥٠ ، فاذا تضاعف انتاج السلع والخدمات بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ فان ذلك يستلزم زيادة كميات المواد الخام جميعها ما بين ٥٠٪ و ٦٠ ٪ ، وقد حدثت مثل هذه الزيادة السريعة فى استهلاك الخامات فى غرب أوربا وكندا واستراليا واليابان ونتج من ذلك زيادة اعتماد الدول الصناعية على المستورد من المواد الاولية ، والمشكلة التى تواجهها الدول الفنية والفقيرة هى ما اذا كانت بعض الدول الصناعية المعنية يمكنها ان تحتفظ بمقدار صادراتها من السلع المصنوعة بالدرجة التى تكفى لدفع ثمن وارداتها من المواد الاولية وما اذا كانت الدول المتخلفة قادرة عليها وراغبة فى تطوير احتياطيها من المواد الطبيعية .

٩ ـ عدد السكان والقوة العاملة :

ليست العلاقة بين دخل الفرد وكثافة السكان بسيطة سواء فى الدول الفنية أو الدول الفقيرة ، وفى سنة ١٩٥٤ اختلف عدد السكان فى الكيلو متر المربع من ١ر٢ فى استراليا وكندا على التوالى الى ٢٩٨ و ٢٤٥ فى بلجيكا وبريطانيا على التوالى . أما بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا والمانيا فكانت ٢١ر٧٨ر١٥٩ . ويختلف المعدل السنوى لزيادة عدد السكان اختلافا بينا من دولة غنية الى اخرى ، فبينما زاد عدد السكان فى الولايات المتحدة وكندا ١٥٪ و ٢١٪ بين سنة ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ زاد عدد

سكان بريطانيا ٥٪ وعدد سكان فرنسا ٢٪، هذا وتنخفض نسبة المواليد والوفيات فى الدول الغنية نسبيا عنها فى الدول الفقيرة . وقد نما عدد السكان بسرعة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر ولكن معدل النمو هبط فى النصف الاول من القرن العشرين ، فبينما كان متوسط معدل الزيادة فى سكان بريطانيا كل عشر سنوات ٥ر١٥٪ ما بين سنة ١٨٠١ و ١٨٤١ أصبح ٨ر٤٪ ما بين سنة ١٩٤١ و ١٩٥١ وفى الولايات المتحدة كان متوسط معدل الزيادة كل عشر سنوات ٣٥٪ بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٦٠ فأصبح ٥ر١٤٪ بين سنة ١٩٤٠ و ١٩٥٠ وقد صاحب الزيادة فى عدد السكان فى أوربا موجة كبيرة من الهجرة الى الخارج خصوصا الى أمريكا الشمالية ، وقد بلغت ذروتها قبل الحرب العالمية الاولى ثم هبطت هبوطا حادا بعد ذلك ، ومنذ سنة ١٩٣٠ أصبحت حركات الهجرة الدولية من وألى الدول الغنية بطيئة نسبيا .

ومن الاختلافات الهامة فيما يختص بالسكان بين الدول الغنية والدول الفقيرة هو ان متوسط العمر فى الاولى يزيد عنه فى الاخيرة ، فقد بلغ متوسط العمر فى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٣ ثلاثين عاما بينما بلغ فى بريطانيا سنة ١٩٤٧ خمسة وثلاثين عاما ، كما أن ارتفاع مستوى الصحة والتعليم يميز سكان الدول الغنية وينعكس ارتفاع المستوى الصحى فى الزيادة المطردة فى متوسط بقاء الانسان على قيد الحياة ، فقد زاد فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بالنسبة للذكور من ٤٨ عاما سنة ١٩٠٠ ألى ٦٥ عاما سنة ١٩٥٢ .

وتتوقف نسبة القوة الى عدد السكان على عدة عوامل مركبة اهمها العمر والتركيب الجنسى للسكان والبنيان الاقتصادى للدولة والمبادىء الخلقية للمجتمع فيما يختص بتشغيل المراة والسن الذى يترك فيه الشباب المدرسة وسن اعتزال العمل ومستوى السكان الصحى ومستوى التوظيف والتبويب الاحصائى الذى يمكن بواسطته تقدير القوة العاملة وفى الولايات المتحدة زادت نسبة العاملين الى عدد السكان من ٥ر٣٢٪ سنة ١٨٧٠ الى ٤٢٪ سنة ١٩٥٠ ويرجع ارتفاع هذه النسبة الى الزيادة التدريجية فى متوسط العمر أو بعبارة أخرى الى زيادة عدد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٦٥ سنة وكذلك الى زيادة دخول المراة فى مجال العمل . وقد زادت نسبة العاملين الى عدد السكان فى بريطانيا تدريجيا بين سنة ١٩٠١ و ١٩٥١ .

وقد صاحب الاتجاه الصعودى بقدرة انتاج الفرد فى الساعة انقاص ساعات العمل ، ففى الولايات المتحدة نقصت ساعات العمل الاسبوعى من ٧٢ ساعة سنة ١٨٥٠ الى ٤٠ ساعة سنة ١٩٥٣ ، وفى الدول الاوروبية نقصت ساعات العمل الاسبوعى من ٨٤ ساعة سنة ١٨٥٠ الى ٤٨ ساعة

سنة ١٩٥٠ . ومن العوامل الهامة التي تؤثر في معدل التنمية هو المدى الذي يصل اليه استخدام القوة العاملة ، ففي بريطانيا بلغت نسبة البطالة بين سنة ١٨٥٦ و ١٩٢٠ من ٢٪ الى ٨٪ وقد زادت هذه النسبة الى ١٠٪ بين الحربين العالميتين وكان هذا هو الحال في بقية الدول الاوروبية الكبرى وفي الولايات المتحدة كانت النسبة تتراوح بين ٢٪ و ٦٪ من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٣٠ ثم زادت الى ١٤٪ بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٤٠ . وفي الفترة ما بين سنة ١٩٤٨ و ١٩٥٥ هبطت نسبة البطالة هبوطا ملحوظا وكادت تقترب من التوظيف الكامل في معظم الدول الفنية والمتقدمة فلم تزد عن ٥٪ في الولايات المتحدة وعن ٢٪ في بريطانيا .

وفي مدة الخمسين سنة الاخيرة حدث تقدم عام في حالة القوة العاملة الاجتماعية والاقتصادية في الدول المتقدمة ، فمع ارتفاع الدخل الفردي هبطت اهمية العمال غير المهرة وزادت أهمية العمال المهرة واصحاب الوظائف الكتابية واصحاب المهن ويمكن ان تسمى الدول المتقدمة الفنية باسم «الاقتصاديات العمالية» اذ أن القوى الاقتصادية والمنافسة التي واجهت العامل عند بيع عمله جعلت من الضروري تنظيم أعمال لانفسهم حتى يمكنهم حماية انفسهم فأنشئت النقابات العمالية وتكونت اتحادات النقابات فأصبحت القوة العاملة ذات اثر فعال في النظام الاقتصادي للدولة .

١٠ ــ الفن الصناعي :

من أهم خصائص الدول الفنية المتقدمة بخلاف الدول الفقيرة انها دائبة الحركة والتقدم من الوجهة الفنية الصناعية وقد استمر التقدم الفني الصناعي بسرعة كبيرة خلال القرن العشرين ، فبينما كان القرن التاسع عشر عصر الفحم والآلة البخارية تميز النصف الاول من القرن العشرين باستخدام الكهرباء وآلة الاحتراق الداخلي وتقدم الصناعات الكيماوية وفي النصف الثاني للقرن العشرين من المتوقع ان يسيطر أكبر حدث ثوري في هذا القرن الا وهو اكتشاف القوة النووية ، وقد زادت قدرة توليد الكهرباء زيادة عظيمة في النصف الاول من هذا القرن واستخدمت على مدى واسع فأصبحت في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة المصدر الرئيسي للقوة المحركة فأصبحت نسبة المحركات الكهربائية المستخدمة في الصناعة تمثل ٨٠٪ من القوة المحركة سنة ١٩٥٠ وتحسن الفرن الكهربائي واستخدم في انتاج الصلب والالمنيوم وغيرهما من المركبات المعدنية وانتشر استخدام الكهرباء في الاضاءة والتبريد وتكييف الهواء بدرجة مذهلة كما حدث تقدم عظيم في الراديو والتليفزيون والآلات الكهربائية الحاسبة وغيرها من الآلات الاوتوماتيكية . كما ان اختراع

آلة الاحتراق الداخلى احدث انقلابا هائلا فى وسائل النقل بواسطة السيارات والطائرات وقطارات الديزل ، كما استخدمت فى الآلات الزراعية وآلات بناء الطرق ورفع الاثقال واصبحت الكيمياء مجالا هائلا للتقدم الانسانى ، فصناعة البلاستيك والخيوط الصناعية والمطاط الصناعى والاصباغ الصناعية والمخصبات والمبيدات الحشرية ما هى الا قليل من كثير من المواد الهامة النافعةالتى استحدثتهاالكيمياء ـ كماأن استحداث وتحسين استخدام المعادن هو من الآثار الملموسة للتقدم الفنى الصناعى . والى جانب كل هذا التقدم فقد شهد القرن العشرون ادخال فنون جميلة من الادارة وطرق توزيع السلع والمنتجات الطبية الحديثة ومع اكتشاف القوة النووية ينتظر للبشرية تقدما ماديا أعظم بكثير من التقدم الحالى خلال الخمسين سنة القادمة .

ومن مظاهر التقدم الكبرى لهذا القرن تطور البحث العلمى المنظم ورصد مبالغ طائلة للنهوض به وبذلك فقد اصبح البحث العلمى والصناعة والتقدم الفنى من أبرز خصائص الدول الفنية المتقدمة .

الباب الرابع والعشرون

المستلزمات العامة للاحتفاظ بالتنمية الاقتصادية

تستلزم المحافظة على التنمية الاقتصادية التقدم الفنى الصناعى وتجميع رأس المال والموارد الطبيعية والسكان ومرونة الموارد .

١ – التقدم الفنى الصناعى وتجميع راس المال :

تتزايد كمية رأس المال فى الدول المتقدمة بسرعة أزيد من نمو عدد السكان وزيادة كمية رأس المال بالنسبة للفرد تؤدى الى زيادة الدخل الفردى ، ومعنى هذا ان تناقص العائد بالنسبة لرأس المال من الممكن أن يحدث ان لم يكن هناك تقدم فى الفن الصناعى بمعدل سريع وتناقص عائد رأس المال يميل الى تأخير عملية تجميع رأس المال . ولكى نمنع الاتجاه الصعودى للدخل الفردى من التوقف فى وقت قصير نسبيا ولكى نتجنب المتاعب المترتبة على البطالة يلزم استمرار التقدم الفنى الصناعى ، وفى نظرية «هارود» و «دومار» انه لتجنب نقص عائد راس المال يجب أن نحتفظ بزيادة الناتج بالنسبة للوحدة من الاستثمار الجديد ثابتة عندما يصبح مقدار الاستثمار الجديد مماثلا فى الحجم للمدخرات – وفى رأى الكلاسيكيين المجددين أن هناك درجة كافية من المرونة لاحداث تنمية مطردة فى حالة التوظيف الكامل بدون استمرار التقدم الفنى الصناعى ومن ثم يبدو أن معدلا سريعا من التقدم الصناعى الفنى أمر ضرورى للاحتفاظ بتنمية اقتصادية مطردة وميسرة .

والسؤال الآن هو هل هناك ما يوحى بأن التقدم الصناعى الفنى سيزداد أو ينقص فى المستقبل عما هو عليه الآن ؟ والجواب على السؤال هو أنه اذا كانت البيئة الصناعية تضم وحدات اعمال صغيرة متنافسة فان التقدم الفنى الصناعى لا يكون مضمونا لان المؤسسات الفردية لا يمكنها تمويل الهيئة الكبيرة من الاخصائيين ذوى الخبرة والمران اللازمين لبرامج الابحاث ، كما أنها لا يمكنها أن تجنى ثمار المزايا الاضافية لفترة طويلة حتى يمكنها تغطية مخاطر ونفقات الابحاث بينما وحدات الاعمال الكبرى يمكنها تدبير الاساس للتقدم الفنى الصناعى السريع عن طريق البحث المنظم داخل اطار الارباح والخسائر العادى وهناك من يعارض هذا الراى لان قوة الاحتكار الزائدة فى الصناعات تحد من الاستثمار وتسىء من تخصصه اذ انها تجبر المدخرات الفردية على السير فى طريق اقل انتاجا ، ويقول بعض الاقتصاديين ان النقص فى عدد السكان من العوامل التى تؤثر بطريقة غير ملائمة على التقدم الفنى الصناعى لان زيادة عدد السكان تزيد من حجم الاسواق وتشجع على البحث واجراء التجارب ، كما أنها ترفع من نسبة خريجى الكليات مما يؤدى الى التقدم الصناعى .

ويجب الا تؤدى التحسينات فى التقدم الفنى الصناعى الى الادخار فى العمل او الادخار فى راس المال بدرجة زائدة حتى لا تؤدى الى البطالة او الى نقص الارباح فيقل تجميع راس المال والطريقة التى تتم بهـــا التحسينات الفنية تميل الى أن تتلاءم مع مستلزمات الانتاج على مر الزمن وفى أسواق العوامل الانتاجية المبنية على المنافسة غير الكاملة تدخل المؤسسات فى حسابها المرونة النسبية لاحداث التعديلات والتحسينات فيها والخبرة السابقة بأسعار عوامل الانتاج من المحتمل أن توجه مشترى العوامل الانتاجية الى البحث عن الانواع الصحيحة من التحسينات .

وتتطلب التنمية السريعة وجود ميل كبير الى الادخار وتتوقف درجة هذا الميل على مدى مسايرة التنمية لتقدم الفن الصناعى والزيادة فى حجم وكفاءة القوة العاملة ومن المحتمل أن تهبط نسبة الادخار لاجل طويل أذا قلت فرص الاستثمار وذلك لان المدخرات الداخلية يبدو أنها تتمشى مع الامال المرتقبة للاستثمار .

واذا هبطت نسبة الادخار بعض الشىء فى الدول الفنية فان ذلك لا يستدعى تخفيض معدل التنمية القائم لان انتاج الزيادة بواقع الوحدة من تجميع راس المال الجديد أعلى الآن منها فى الازمنة السابقة .

٢ ـ الموارد الطبيعية :

يتشاءم بعض الاقتصاديين من أن النقص المستمر فى الموارد الطبيعية يهدد بوقف التنمية ويؤدى الى انتشار البؤس بدرجة لم يألفها الانسان ويهدد بقاء الانسان بينما يرى البعض الآخر أنه ليست هناك دلائل عـلى استنفاد عاجل لاى مواد أولية أساسية لو اعتبرنا العالم وحدة واحـدة وذلك لان مخزن أمنا الارض ممتلىء بالسلع بدرجة أكبر بكثير مما نستنتج واذا استمر التقدم فى استخدام المعرفة الفنية بدرجة كاملة واكتشاف فنون صناعية جديدة فان التنمية لن يعوقها نقص الموارد الطبيعية فى المستقبل ، وعلى الدول الفنية التى تعتمد اعتمادا كبيرا على الامدادات الاجنبية من الطعام والمواد الخام أن تتوقع اضمحلالا تدريجيا طويل الاجل فى شروط ونسب تجارتها .

٣ ـ عدد السكان :

تكافح الدول الفقيرة ضد مشكلة زيادة الســكان التى تصاحب مجهوداتها للنهوض بالتنمية لدرجة أن الدخل الفردى يأخذ فى الهبوط فعلا عما هو عليه ، بينما فى بعض الدول الفنية القليلة الســكان تؤدى ضآلة نمو عدد السكان ووضع القيود على الهجرة اليها الى الاقلال مــن معدل زيادة الدخل الفردى ، كما انه فى بعض الدول الفنية الاخرى تميل زيادة عدد السكان فى ظل التوظيف الكامل الى خفض الدخل الفردى . .
ومن المعقول أن نفترض ان معدل زيادة السكان الايجـــابى من الامور

المرغوب فيها فى معظم الدول الغنية لان من مزاياه تشجيع الاستثمار وتقدم الفن الصناعى والانتاج الكبير وزيادة درجة المرونة فى النظـــام الاقتصادى .

وهناك من الحجج ما يدل على ان القدرة على القيـــام بالمشروعات تزداد بدلا من أن تنقص فى الدول المتقدمة لان وحدات الاعمال الكبرى بما فيها من هيئات مدربة يمكنها أن تكتشف فرص الارباح وتفتنمها كما انها تقوم ببرامج تدريبية لزيادة المقدرة الادارية كما أن اشراف الحكومة لتثبيت الدورات الاقتصادية والحد من تقلبات الاحوال المالية يساعد رجال الاعمال فى القيام بمشروعات التنمية . ومن المواقف التى يجب توفرها فى الهيئات الاقتصادية الكبرى للاحتفاظ بالتنمية الاقتصادية الرغبة فى تنويع السلع الاستهلاكية وفى التغيير والاستعداد للقيـــام بالمخاطر والعمل من أجل تحقيق مستوى أعلى للمعيشة والرغبـــة فى التدريب على مستوى أفضل والى جانب تلك المواقف الملائمة للاستمرار فى التنمية يجب على الدول المتقدمة أن تحسن فى مستويات كفاءة العمال عن طريق زيادة التغذية المتوازنة وتحسين الخدمات الطبية ورفع مستوى التعليم والمهارات .

وتتضارب الآراء فيما يختص بتأثير النقابات العمالية على كفـاءة العمل فبعضهم يقول ان النقابات تقلل من كفاءة العمل لاهتمامهـــــا بمشروعات تأمين العمال دون غيرها والبعض الآخر يقول انها توحى الى لعمال بشعور المشاركة فى القرارات الاقتصادية ومن ثم ترفع روح العمال المعنوية وتزيد من كفاءتهم .

٤ ـ مرونة الموارد :

ان مشكلة التنمية ليست مجرد مسألة زيادة كمية رأس المال وعـدد وصفات السكان ومقدار الموارد الطبيعية ومستوى المعرفة الفنيـــــة الصناعية ، بل انها أيضا مسألة استخدام الموارد القائمة بكفاءة ، فهى عملية ديناميكية من التكييف والتعديل فالتغيير فى الطلب والتقدم الفنى الصناعى يتضمن استبدال معدات رأس المال القديمة بأنواع مختلفة تماما كما يتضمن زيادة كمية رأس المال فى أحد القطاعات وانقاصه فى الآخـر واعادة تدريب القوة العاملة وتحويل العمل من صناعة الى أخـــرى . وتداخل طبيعة الانتاج فى الدول الصناعية الحديثة يجعل مرونة الموارد الطبيعية امرا ضروريا للتنمية ، فعدم قدرة قطاع على تكييف نفسـه حسب الظروف المتغيرة قد يؤخر التنمية لانه يعوق النمو فى القطاعات الاخرى المتوقفة عليه ، القصور فى استخدام الموارد القائمة لا يؤدى الى خفض الدخل القومى دون مستوى قوته الكامنة فحسب بل يعطل نمو عوامل الانتاج ، كما أن زيادة كميات الموارد الطبيعية يمكن أن يحسن من درجة المرونة داخل النظام الاقتصادى ويسهل استخدام هذه الموارد

بدرجة أعلى من الكفاءة ويزيد السوق القائم على المنافسة الحرة من مرونة الموارد الطبيعية ويعوق من مرونة الموارد فى الدول الفنية قيام النظام الاحتكارى فى الصناعة لانه يعوق اعادة تخصيص الموارد القائمة اذا ما اثرت تأثيرا معاكسا على الاستثمار أو القدرة التنظيمية ومما ينقص من مرونة الموارد فى الدول المتقدمة قيام نقابات عمالية منظمة ذات قوة احتكارية اذ أنها تغير من طبيعة الخط البيانى لعرض العمل وبذلك تحول دون الحركة الحرة للعمال بين الصناعات .

والمرونة فى عرض رأس المال أمر ضرورى للتنمية السريعة اذ أن سياسة تجميد الاسعار تحد من عرض رأس المال وتعوق التنمية السريعة ومن جهة أخرى يجب تجنب الاجراءات المالية التى تسمح بحدوث تضخم نقدى سريع لاجل طويل لما له من المضار الجسيمة ، كما أن اصرار النقابات العمالية على زيادة الاجور يؤدى الى زيادة تكاليف الانتاج مما يؤدى بدوره الى رفع الاسعار مما يضر بالمستهلك واصحاب الدخل الثابت وأصحاب الديون وكثير من صغار رجال الاعمال مما ينتج عنه سوء تخصيص الاستثمار ويقرر معظم الاقتصاديين مستوى الاسعار الثابت تقريبا أكبر العوامل ملاءمة لاستمرار التنمية الاقتصادية وتتطلب التنمية السريعة أيضا مرونة حركة المبالغ المخصصة للاستثمار ، فالقيود على النشاط الاقتصادى لمؤسسات التسليف واختلاف جباية الضرائب على الارباح من الاستثمارات المالية المختلفة تعد من العوائق التى تحول دون التخصيص السليم لمبالغ الاستثمار التى يمكن الحصول عليها من الاسواق المالية .

ومن العوامل التى تحول دون مرونة الموارد الطبيعية وتكييفها لتلائم الاوضاع القائمة فرض الحواجز الجمركية فى وجه التجارة الدولية ، واذا أخذت جميع الدول بهذه السياسة فان النتيجة الاجماعية هى الاقلال من معدل القوة الفعلية للتنمية الاقتصادية فى أغلب الدول وعلى ذلك يجب على الدول المتقدمة ان تؤيد نظام التجارة الدولية الذى يقلل الى ادنى حد ممكن من عوائق الحركة الحرة للسلع بين دول العالم

وحركة رأس المال والعمل الدولية من الامور الهامة للاحتفاظ بالتنمية ، فتدفق رأس المال فى الدول المتخلفة ذو أهمية خاصة لاستمرار التنمية فى الدول الغنية المتقدمة ، وبما أن الدول الصناعية تستورد كميات وانواعا متزايدة من المواد الاولية فيجب أن تزيد اهتمامها بتنمية القوى الكامنة للموارد الاولية والموارد الطبيعية فى الدول المتخلفة ، كما يجب أن تدبر المبالغ اللازمة للاستثمار والعمال المدربين لاستغلال هذه الموارد الطبيعية والى جانب ذلك فان اتساع الاسواق العالمية نتيجة للتنمية الناجحة فى الدول المتخلفة من اقوى العوامل المنشطة للتنمية فى الدول الغنية .

الباب الخامس والعشرون

الآراء المرتقبة والسياسات الخاصة بالاحتفاظ بالتنمية

يختص هذا الباب بالاراء المتشعبة الخاصة بالسياسات الاقتصادية السليمة لتنفيذ التنمية الاقتصادية ٠

١ ـ السياسة الخاصة بمعالجة مسألة الاحتفاظ بالتنمية :

من بين المقترحات الخاصة بتحقيق التنميـــة بدرجة مرضية تبرز خمسة مواقف تفترن بالعصر الحالى وتتدرجمن الاشراف العام الكامل على وسائل الانتاج وعلى الانتاج نفسه الى اتخاذ الاجراءات الفعـــالة لاعادة المنافسة الفعالة الى الاسواق الخاصة ٠

فالاشتراكية احدى السياسات المتطرفة فى علاج مشكلة الاحتفاظ أو التعجيل بالتنمية ومن مزاياها انها تحل مشـكلة الاحتـكار فى النظـام الاقتصادى الحديث المبنى على المشروعات الحـرة فاذا تركت المؤسسـات الاحتكارية بعيدة عن رقابة الحكومة فانها تباشر سـلطتها الاحتـكارية لتعويق معـدل الابتكار والاختراع ويتبـع ذلك هبوط معدل التنميـة وزيادة عدم الاستقرار بينما امتـلاك الدولة لمؤسسات الاعمـــال يمكنها من أن تستغل مزايا الاقتصاديات المرسومة دون تعريض معدل الابتكار الفنى للخطر وبما أن الدولة هى التى تحدد معدل الاستثمار فى ظل النظام الاشتراكى يصبح أسرع وأسلس قيادا وأحسن توازنا منه فى ظل النظام الرأسمالى ونظرا لان الدولة يمكنها استخدام عوامل الانتـاج استخداما كاملا فان معدل التنمية لا يتعرض للهبوط الحاد الذى يصاحب دورات الكساد فى ظل النظام الرأسمالى وبذلك يصبح معدل الاستثمار أكثر اطرادا لأجـل طويل كما ان التقدم الفنى يسير بخطى أوسع بسبب تشجيع الحكومة وتمويلها واشرافها على النشاط الخاص بالابحاث ويقول الاشتراكيون ان معدل التنمية يحدث بسرعة أكبر مما يحدث بها فى ظل نظام المشروعات الحرة وذلك لزيادة مرونة الموارد الطبيعية ولان نظـام التخطيط المركزى يقضى على الاوضـاع غير الصحيحة التى تحـدث فى عملية الاستثمار فى النظام الاقتصادى غير القائم على التخطيط وبعبارة أخرى يمكن تحقيق الاتزان المثمر بين كل القطاعات فى النظام الاقتصادى الاشتراكى ٠

وفى الطرف الآخر من سلم السياسات التى تعالج مسألة التنميـة نجد أصحاب النظرية القائلة بأن التنمية يمكن أن تنهض على أكمل وجـه باتباع السياسة التى تجعل المنافسة فعالة حقا وذلكعن طريق اتخاذ الاجراءات التى تقضى على الاحتكار الخاص فى كل مظاهره وذلك عن طريق

حل الاتحادات الكبرى للاعمال وكذلك النقابات العمالية وازالة كل العوائق التى تقف فى سبيل التجارة والغاء نظام الحماية الجمركية واعادة النظر فى قوانين تسجيل الاختراعات وفتح مجال حر للمعرفة الفنية وأصحاب هذه النظرية يجادلون بأن نظام المنافسة الحرة هو أحسن اجراء للنهوض بالتنمية السريعة داخل اطار من الديمقراطية السياسية كما ان هذا النظام لا يتعارض مع التوسع فى الخدمات الاجتماعية واصحاب النظرية مقتنعون بأن نظام المنافسة الحرة يحل بنفسه مشاكل البطالة والتضخم النقدى اذ أن العمليات الاحتكارية هى السبب الرئيسى فى حدوثها ولكنهم لا يمانعون فى أن تقوم الحكومة المركزية بالاصلاحات فى السوق النقدى والمالى عن طريق اشرافها على كمية النقود الفعالة وقيمتها وان تسهل تهجير العمال عن طريق المساعدات المالية وتزويدهم بالمعلومات عن فرص العمل ويقترحون أن تتولى الحكومة برامج الابحاث حتى تضمن فيضان المعرفة الفنية الحديثة كما تتولى قطاع المنافع العامة وهم يعارضون فى قيام الحكومة بالتخطيط المركزى لانه يخلق النظام البيروقراطى المعقد كما انه من الصعب اختيار الافراد ذوى الكفاءة الممتازة والتخلص من غير الاكفاء والاحتفاظ بالدوافع والمناقشة الحرة فى مثل هذا النظام وتجنب الفساد وتوفير المرونة فى عملية اتخاذ القرارات .

وهناك أصحاب نظرية « المنافسة الديناميكية » الذين لا يعارضون فى قيام وحدات الاعمال الكبيرة فى تكوين الاسواق الخاصة ويؤكدون ان مجهودات الحكومة لاعادة توزيع الدخل وتثبيت مجموع الطلب لها رد فعل ضار بالتنمية الاقتصادية فهم يرون ان فى القضاء على وحدات الاعمال الكبرى ووحدات العمل الكبرى (اتحاد نقابات العمال) تضحية بالقدرات الفنية من أصحاب الاعمال من جهة والقدرة على المساومة من جانب العمل من جهة أخرى وهم يعرضون الحالات الصارخة لفرض قيود على العمل والاعمال سواء فى السوق الداخلية أو الاسواق الدولية .

ويعتقدون ان ضريبة الدخل التصاعدية ضارة بالتنمية السريعة لانها تضعف من دوافع القيام بالمجازفة وتقلل من مستوى الادخار وانه يجب الاعتدال فى فرض بعض الموارد الضريبية التى لا تشجع الاستثمار الخاص وهم يرون انه يجب على الحكومة أن تلعب دورا فعالا فى تثبيت مجموع الطلب عن طريق التغيير فى معدلات الضريبة وان أحسن الطرق للحصول على الاعتمادات اللازمة لزيادة برامج الرفاهية هو الاقلال بقدر الامكان من الضرائب التى تعوق الانتاج حتى يمكن تحقيق زيادة سريعة فى الدخل القومى وتوسيع القاعدة الضريبية .

وهناك أصحاب نظرية رأس المال الموجه الذين يؤيدون اتخاذ سياسة قويه ضد تكتلات وحدات الاعمال الكبرى ويرون ان الاقلال من ضريبة الدخل التصاعدية لا يكفى وحده لخلق بيئة مشجعة على القيام بالمخاطرة والادخار الخاص بل يجب على الحكومة أن تمول برامج الانفاق ويحبذون قيام الحكومة ببرامج تحسين وسائل النقل وتوفير القوة الكهربائية المائية والنهوض بمشروع استخدام الذرة فى الاغراض السلمية والمحافظة على

الموارد الطبيعية ويشجعون اجراءت الامن الاجتماعى العام وتخفيض الرسوم الجمركية وزيادة الاستثمار العام فى الخارج .

وبالاضافة الى المواقف السابقة للسياسة الاقتصادية الخاصة بالتنمية يأتى موقف أصحاب نظرية تخطيط رأس المال الذين يرون ان تقوم الدولة بتحديد المعدل العام والاتجاه العام للتنمية الاقتصادية فتقوم الحكومة باعداد الخطط القومية لتقرير حجم وتركيب الاستهلاك العام وتقرير الاستثمار الخاص والنفقات العامة كما يقترحون أن تمتلك الحكومة المرافق العامة والصناعات الاساسية وأن تستخدم السياسات المالية والنقدية التى تمكنها من الاشراف على حجم الادخار والاستهلاك .

والسياسات الفعلية للتنمية التى اتبعتها الدول المتقدمة بعد الحرب تصور معظم المواقف التى ذكرناها فتمثل روسيا السوفيتية حالة التخطيط المركزى فى ظل الاشتراكية وتمثل فرنسا وبريطانيا الى حد ما سياسة تخطيط رأس المال وقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة بعد الحرب تقترب من المنافسة الديناميكية ورأس المال الموجه كما تتبع المانيا بعض مظاهر هذين الموقفين .

وتتفق هذه المواقف من حيث الحاجة الى النشاط الحكومى الملموس فى ميادين التعليم والتدريب ومن حيث معاونة الحكومة فى مجال الابحاث البحتة والابحاث التطبيقية وزيادة جهودها فى تسهيل حركة انتقال العمل واتخاذ اجراءات أشد حزما ضد اندماج وحدات الاعمال الكبرى حتى لا يقوم نظام احتكارى يحول دون دخول صغار رجال الاعمال فى الصناعة ومنح تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصغيرة كما تتفق هذه المواقف فى ضرورة زيادة حجم التجارة الدولية كشرط أساسى للتنمية السريعة وأخيرا استخدام سياسة مالية ونقدية لضمان استمرار التوظيف الكامل دون احداث تضخم غير طبيعى .

٢ — الآمال المرتقبة للاحتفاظ بالتنمية :

ان تقديرات الاقتصاديين بالنسبة للآمال المرتقبة للتنمية فى المستقبل القريب فى الدول الغنية تميل الى التفاؤل فقد قدرت لجنة سياسة الموارد فى الولايات المتحدة ان مجموع الانتاج القومى فيها سيصل فى المدة ما بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٠ الى ضعف ما كان عليه سنة ١٩٥٠

وفى بريطانيا يقدرون امكان زيادة الانتاج بالنسبة للعامل بمعدل ١٥٪ فى فترة ست سنوات كما قدر أن المقدرة الانتاجية فى بريطانيا ودول أوروبا غير الشيوعية تزيد بمقدار ٢ر٥٪ سنويا أيضا .

٣ — ادخال التنمية الاقتصادية فى التنظيم القانونى :

يفترض كثير من الاقتصاديين ان مستلزمات التنمية الاقتصادية فى الدول الغنية تدخل فى التنظيم القانونى للاطار الاجتماعى وهذا لا يعنى

انهم لا يؤيدون التغييرات فى السياسه الاقتصادية للتعجيل بالتنمية أو انهم غير قلقين بالنسبة لعوائق التنمية ٠

وفى تحليلهم لمشكلة التنمية فى الدول الفقيرة يؤكد الاقتصاديون أهمية اجراءات السياسة الاقتصادية العاجلة لرفع مستوى التعليم والصحة وضمان الاستقرار السياسى وانشاء التسهيلات الائتمانية وتشجيع الروح التنظيمية وزيادة معدل الادخار ويجب ان تدخل هذه العوامل فى الحسبان عند دراسة التنمية فى الدول المتقدمة ايضا وهذه المستلزمات وغيرها يمكن الاحتفاظ بها فى اطار النظام الرأسمالى لمدة الخمس والعشرين سنة القادمة وتبدو الآمال المرتقبة لتقدم الفن الصناعى ملائمة اذ ان البحث العلمى قد اصبح صناعة كبرى وطيدة الاساس تنتج الاختراعات والابتكارات على أساس منظم ويبدو ان نسبة الادخار الى الدخل تقترب من الثبات فى الدول المتقدمة اذ اصبح الادخار منظما بدرجة أعلى من ذى قبل ٠

ولا تعتبر الآمال المرتقبة بالنسبة لنمو السكان وزيادة مقدار الموارد الطبيعية من الامور التى تعوق الاحتفاظ بمعدل التنمية فى الخمس والعشرين سنة القادمة ومن دواعى تفاؤل الاقتصاديين بموقف التنمية انهم يفترضون ان مشكلة الاحتفاظ بالتوظيف الكامل للقوة العاملة دون خطر التضخم النقدى يمكن حلها عن طريق السياسات الحكومية القائمة وهذه الظروف مضافة الى عدم قيام حرب كبرى تجعلهم يتوقعون استمرار الزيادة فى الاستثمار وخلق معدل مرض للتنمية وعلى الرغم من أن كثيرا من الاقتصاديين يقررون أن الآمال المرتقبة للتنمية الاقتصادية خلال الخمس والعشرين سنة القادمة ملائمة فانهم لا يميلون الى التنبؤ لأجل طويل٠ وهناك من الاسباب القوية ما يجعل الاقتصاديين الحديثين يتخلون عن التشاؤم الذى ساد تنبؤات أمثال ريكاردو وهانس وفى ظل الاحوال السائدة الآن يمكن للانسان أن يتوقع استمرار التنمية الاقتصادية فى الدول المتقدمة الغنية٠





١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج

تليفون : ٤٥٣٤٦ ـ ٤٥٤٠٥ ـ ٣١٦٢٥

الثمن ١٥ قرشا العدد ٢٢